جـامـعـة الـشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

السياسات الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية

Kuwait Foreign Policies toward the Palestinian Issue

إعداد

الطالب: خالد إبراهيم الأرملي

الرقم الجامعي: 401120158

إشراف الدكتور

محمد جميل الشيخلي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2013

التفـــويـــض

أنا خالد إبراهيم الأرملي أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نـــسخ مـــن رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات أو المؤسسات المعنيـــة بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: خالد إبراهيم الأرملي

التوقيع: .....

التاريخ :21/ 8/ 2013

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: (**السياسات الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية**). وأجيزت بتاريخ : 28 / 8 /2013

أعضاء لجنة المناقشة :

		التوقيع
1. محمد جميل الشيخلي	مشرفاً ورئيساً:	
2. د. محمد صالح بني عيسى	عضواً داخلياً:	
3. أ.د عبد الفتاح الرشدان	عضواً خارجياً:	

شكـــر وتقـــدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى أستاذي الدكتور محمد جميل الشيخلي الذي كان له الفضل في إنجاز هذه الدراسة، والذي لم يتوانى عن تقديم العون والمساعدة لي خلال عمل الدراسة، وكذلك أتقدم بشكري إلى أساتذتي الأفاضل في كلية الآداب كافة وقسم العلوم السياسية بشكل خاص الذين تكرموا علي بعطائهم العلمي النيّر، وكذلك أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أعضاء اللجنة الموقرة الذين قاموا بمناقشة الرسالة ووضعوا بصماتهم النيّرة لتخرج الدراسة بالشكل الذي يليق بهذا المجهود العلمي.

الباحث

خالد إبراهيم الأرملي

الإهـــــداء

أهدي جهدي المتواضع هذا

إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله وأسكنها فسيح جناته ...

إلى بوصلتي نحو مستقبل أفضل: إلى أبي الغالي أطال الله بقائه..

إلى رفيقة دربي زوجتي العزيزة .....

إلى فلذات كبدي ..... أولادي الغاليين .....

إلى نور حياتي : أخوتي... وأخواتي...

الباحث

خالد إبراهيم الأرملي

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	
التفويـــض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
شكـــر وتقـــدير	د
الإهـــــداء	هـــ
فهرس المحتويات	و
الملخـــص بالعربية	ط
الملخص بالإنجليزية	ك
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	3
أسئلة الدراسة	3
أهداف الدراسة	3
أهمية الدراسة	4
فرضية الدراسة	4
مصطلحات الدراسة	4
حدود الدراسة	6
الإطار النظري والدراسات السابقة	7
الدراسات السابقة	9
الدراسات العربية	9
ما يميز هذه الدراسة	15
منهجية الدراسة	16

الفصل الثاني **السياسة الخارجية الكويتية**	
تمهيـــد:	17
المبحث الأول- ماهية السياسة الخارجية الكويتية	19
المطلب الأول: محاور السياسة الخارجية	22
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الكويتية	24
المبحث الثاني- صنع السياسة الخارجية الكويتية	31
المطلب الأول: تركيبة النظام السياسي الكويتي	33
المطلب الثاني- أجهزة السلطة التنفيذية	35
المطلب الثالث- العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية الكويتية	38
المبحث الثالث- وسائل السياسة الخارجية الكويتية	43
المطلب الأول: المساعدات المالية والاقتصادية	44
المطلب الثاني: الصندوق الكويتي للتنمية	52
الفصل الثالث **مراحل تطور القضية الفلسطينية**	
تمهـــيد:	55
المبحث الأول- جذور القضية الفلسطينية	56
المطلب الأول: وعد بلفور وقرار التقسيم عام 1948	58
المطلب الثاني: قيام دولة إسرائيل وحرب حزيران عام 1967	67
المبحث الثاني- القضية الفلسطينية بعد حرب حزيران عام 1967	71
المطلب الأول: التطور السياسي للقضية الفلسطينية	73
المطلب الثاني: اتفاقية أوسلو عام 1993، وإقامة الدولة الفلسطينية	77

الفصل الرابع **السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية**	
تمهـــيد:	80
المبحث الأول- الموقف الكويتي من القضية الفلسطينية	81
المطلب الأول: الموقف الكويتي من قرار التقسيم وقيام إسرائيل	83
المطلب الثاني: الموقف الكويتي من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية	87
المبحث الثاني- تطور السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية	89
المطلب الأول: الموقف الكويتي من حرب عام 1967	91
المطلب الثاني: الموقف الكويتي من الانتفاضة الفلسطينية عام 1987	96
المبحث الثالث- حرب الخليج الثانية والموقف الكويتي من القضية الفلسطينية	98
تمهـــيد:	98
المطلب الأول: العلاقات الكويتية الفلسطينية إبان الغزو العراقي لدولة الكويت	100
المطلب الثاني: الموقف الكويتي من القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو عام 1993	104
الفصل الخامس **الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات**	
أولاً- الخاتمـــة	111
ثانياً- الاستنتاجات	113
ثالثاً- التوصيات	114
قائمة المراجع	115
أولاً: المراجع العربية	115
ثانياً: البحوث والدراسات والدوريات	121
ثالثاً: المراجع الأجنبية	124
رابعاً: المواقع الإلكترونية	124
الملاحق	125

السياسات الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية

إعداد الطالب

خالد إبراهيم الأرملي

إشراف الدكتور

محمد جميل الشيخلي

الملخـــص

هدفت هذه الدراسة لبيان السياسات الخارجية الكويتية تجاه القـضية الفلـسطينية ، و الكشف عن العوامل التي تؤثر على صانع القرار السياسي الكويتي، وانطلقت هذه الدراسة من فرضية مؤداها: أن العلاقة بين السياسة الخارجية الكويتية و القضية الفلسطينية هـي علاقـة طردية، حيث أنه كلما اتسع نطاق القضية الفلسطينية في العلاقات الدولية اتسعت دائرة الدعم والتأييد الكويتي لها، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي السياسي المقارن الـذي يعتبـر المنهج الأنسب لها.

وتوصلت الدراسة إلى أن دولة الكويت ومنذ استقلالها على توفير الـدعم المعنـوي والمالي الرسمي والشعبي للقضية الفلسطينية، وكذلك على توفير الدعم السياسي مـن خـلال سياستها الخارجية في المؤتمرات والاجتماعات على الصعيد العربي والدولي، وأنهـا تعتبـر القضية الفلسطينية قضية قومية تستحق الدعم والتأييد من كافة المؤسسات الرسمية والـشعبية الكويتية، وذلك على الرغم من الموقف الفلسطيني الذي تبنته منظمـة التحريـر الفلـسطينية وبعض فصائل المقاومة ومؤسسات المجتمع الفلسطيني من الغزو العراقي للكويـت. وأسـهم التقارب الكويتي الفلسطيني واعتذار منظمة التحرير الفلسطينية عن موقفهـا الـداعم للغـزو

العراقي للكويت في عودة العلاقات الطبيعية بين دولة الكويت ودولة فلسطين وافتتاح سفارة فلسطين في الكويت، وكذلك ساهم في دعم وتأييد دولة الكويت للطلب الفلسطيني بالحصول على عضوية دولة في الأمم المتحدة.

و اعتمدت دولة الكويت النهج القومي الإنساني في توجيه سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من خلال المساعدات الاقتصادية الإنسانية للشعب الفلسطيني في الأزمات التي مر بها منذ الاحتلال الصهيوني لفلسطين وحتى الآن، وذلك عبر مراحل تطور القضية الفلسطينية والمجريات والأحداث التي مرت بها ، حيث كانت دولة الكويت تتعرض للتهديد نتيجة ما قدمته وتقدمه في سبيل دعم القضية الفلسطينية بشكل مباشر أو غير مباشر من الكيان الصهيوني وحلفاءه.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تبقى القضية الفلسطينية هي قضية عربية وإسلامية وأن يتم مواصلة الدعم والتأييد المناسب لها في كافة القطاعات السياسية والاقتصادية من قبل العرب والمسلمين. و أن يتم تعليم مراحل التطور التي مرت بها القضية الفلسطينية وجذورها في المدارس والجامعات العربية والإسلامية.

وكذلك أن تستمر دولة الكويت في دعمها المعهود للقضية الفلسطينية حتى يتم تحرير فلسطين من الاحتلال، و أن يتم تشكيل لجنة سياسة خارجية عربية من وزراء الخارجية العرب للعمل على دعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، العمل على توجيه المساعدات الاقتصادية الكويتية عبر الصندوق الكويتي للتنمية العربية بالدرجة الأولى تجاه دعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

Kuwait's Foreign Policies towards the Palestinian cause

Prepared by:

Khalid Ibrahim Al-Armaly

Supervised by:

Dr. Mohammad Jameel Al-Shaikhly

Abstract

This study aimed at clarifying the Kuwaiti role in supporting the Palestinian cause through its foreign policy that arranged by its national Arab Ideology because the Palestinian cause is a vital part from the Arab cause. The study focused on identifying the Kuwaiti foreign policies towards the Palestinian cause and revealed the elements affecting the Kuwaiti policy maker.

The study depended on the basic premise that the relationship between the Kuwaiti foreign policy and the Palestinian cause is a positive relationship due to the consideration of the Kuwaiti State that supportingof Palestinian cause is a national duty.

The study achieved several results, most importantly:

- Kuwait since its independence keenly worked on providing moral, financial, formal and popular support to the Palestinian cause, as well as, on providing the political support through its foreign policy in the Arab and international meetings and conferences.
- At different stages of the Palestinian struggle, the state of Kuwait considered the Palestinian cause as a national cause and received complete support from all Kuwaiti sectors, including its official and

popular institutions, non-governmental organizations, associations, clubs and universities.

- Despite the Palestinian position adopted by the Palestinian Liberation Organization (PLO). and some resistance factions and Palestinian civil organizations during the Gulf war, the state of Kuwait has always endeavored to provide complete and great financial and political support for the Palestinian cause.

- The Kuwaiti-Palestinian rapprochement and the (PLO). apology for its supporting position to Iraqi invasion to state of Kuwait has contributed in restoring the normal relations between the state of Kuwait and Palestine and reopening the embassy of the state of Palestine in Kuwait, also participated in the State of Kuwait's support for the demand of Palestine's UN membership.

- The state of Kuwait has pursued during the sixties and seventies what was known as the Dinar diplomacy, which means the employment of Kuwaiti enormous wealth in service of the Kuwaiti foreign policy and its role in solving the political and human crises in the brotherly Arab countries and friendly countries as well.

- The state of Kuwait adopted the humanitarian and national approach in steering its foreign policy towards the Palestinian cause by providing the economic and humanitarian aid to the Palestinian people since the Zionist occupation to Palestine until this moment.

- The Kuwaiti foreign policy towards the Palestinian cause has eminently developed through its different stages and events that experienced by the Palestinian cause. In most stages, Kuwait was under direct or indirect threat from the Zionist entity and its allies because of its infinite support to the Palestinian cause.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمـــة:

تعكس السياسة الخارجية لأي دولة التوجهات والوسائل التي تنتهجها هذه الدولة لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية بما يتلاءم وإمكانياتها، حيث أن هناك مجموعة من العوامل الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية والعسكرية والثقافية التي تحدد أهداف السياسة الخارجية للدول، وقد يؤدي تفاعل هذه العوامل معاً إلى توافق هذه الأهداف، وبالتالي تتميـــز الـــسلوكيات الخارجيـــة بالتعاون والانسجام، أما إذا تناقضت الأهداف فإن السلوكيات الخارجية تتسم بالصراع والتنافس.

وتتسم السياسة الخارجية الكويتية بالاعتدال والتوازن، وترتبط سياسة دولة الكويـــت الخارجية المعاصرة منذ استقلال دولة الكويت عام 1961، عندما تم إلغاء الحماية الموقعة مع بريطانيا عام 1899، حيث كانت الحكومة البريطانية هي المهيمنة على إدارة شؤون الـــبلاد الخارجية وحماية أمن و سيادة البلاد، إلا أنه وفي أعقاب الاستقلال أصبحت دولة الكويت ذات سيادة ولها القدرة في إدارة شؤونها الخارجية، وهيأت نفسها للمشاركة في الأنشطة الـــسياسية المختلفة وحتى قبل حصولها على الاستقلال الفعلي سواء إقليمياً أو دولياً.

وسعت دولة الكويت منذ استقلالها إلى انتهاج سياسة خارجية معتدلة ومتوازنة، آخذة بالانفتاح والتواصل البناء طريقاً والإيمان بالصداقة والسلام مبدأً، وبالتنمية البشرية والرخـــاء الاقتصادي هدفاً، في إطار التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ودعم جهودها وتطلعاتهـــا نحو أمن واستقرار المعمورة، ودعم قضايا الأمة العربيـــة والإســـلامية وخاصـــة القـــضية الفلسطينية.

وتأسيساً على ما تقدم تعززت العلاقة الكويتية الفلسطينية على الصعيدين الرسمي والشعبي، وظهر هذا جلياً عندما أكد وزير الخارجية الكويتي آنذاك الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح(أمير البلاد في الوقت الحالي)، في الأمم المتحدة في أول حضور رسمي لدولة للكويت في الهيئة الدولية عام 1963، على الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وأن الأمر الواقع لا يمكن أن يكون قاعدة ثابتة للسلام، وتعد دولة الكويت أول دولة عربية تسمح للفلسطينيين بإجراء انتخابات لاختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي انعقد في القدس عام 1964، وتم فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في دولة الكويت عام 1964، وكانت دولة الكويت أول دولة عربية تصدر قانوناً باستقطاع خمسة بالمائة من رواتب موظفي الدولة لصالح الصندوق القومي الفلسطيني.

و مما تقدم تأتي هذه الدراسة لرصد حركة السياسة الخارجية الكويتية وتطورها تجاه القضية الفلسطينية، وذلك من خلال الدور الذي لعبته في المحافل والمؤتمرات الدولية وداخل أروقة الأمم المتحدة، وموقفها من الاحتلال الإسرائيلي واستمراره في بناء المستوطنات، كما تسلط الدراسة الضوء على دورها إقليمياً وعربياً من خلال مؤتمرات القمة العربية ودعمها المتواصل للشعب الفلسطيني في تقديم المعونات وتسهيل فرالعمل لكثير من اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من الأراضي الفلسطينية، وتحاول الدراسة إظهار الموقف الرسمي لدولة الكويت المتمثل بدعم القضية الفلسطينية ممثلة بصانع القرار في القيادة السياسية الكويتية، ومن خلال تتبع المؤثرات والعوامل والمتغيرات التي أثرت على سياستها الخارجية تجاه هذه القضايا، وبخاصة التطورات التي أحدثت إلى حد ما تحولاً في السياسة الخارجية الكويتية، والاستمرار بتعزيز العلاقات الكويتية الفلسطينية لا سيما بإعادة التمثيل الدبلوماسي وافتتاح سفارة دولة فلسطين على أراضيها، وثبات موقف دولة الكويت أميراً وحكومة وشعبا الداعم للقضية الفلسطينية ودورها الكبير في موضوع انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة.

- مشكلة الدراسة:

منذ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام 1948، مازالت دولة الكويت مستمرة بدعم القضية الفلسطينية، ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في معرفة تطور السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية، منذ استقلالها عام 1961 متأثرة بالتغيرات الإقليمية والدولية، وبيان عناصر السياسة الخارجية ومقومات نجاحها على الساحتين العربية والفلسطينية، وموقفها في الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وإبراز موقف صانع القرار السياسي الكويتي في محادثات السلام.

- أسئلة الدراسة:

تجيب الدراسة على الأسئلة التالية:

1- ما طبيعة السياسات الخارجية المتبعة من قبل دولة الكويت تجاه القضية الفلسطينية؟

2- ما طبيعة العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الكويتية؟

3- ما اتجاه وسلوك السياسة الخارجية الكويتية وأثره على القضية الفلسطينية؟

- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لبيان الدور الكويتي في دعم القضية الفلسطينية من خلال سياستها الخارجية المرتبة بفكرها القومي العربي، لأن القضية الفلسطينية جزءاً من القضية العربية، وتسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1) التعرف على السياسات الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية.

2) الكشف عن العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الكويتية.

3) اتجاه وسلوك السياسة الخارجية الكويتية وأثره في القضية الفلسطينية.

- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموقف الكويتي من القضية الفلسطينية على المستويين الرسمي والشعبي، ودور السياسة الخارجية الكويتية في دعم القضية الفلسطينية، حيث دولة الكويت من أوائل الدول العربية التي احتضنت أبناء الشعب الفلسطيني، وقدمت لهم الدعم المادي والسياسي واللوجستي للثورة الفلسطينية، ولهذا فمن الضروري البحث في السياسات الخارجية الكويتية تجاه هذه القضية باعتبارها قضية العرب و المسلمين الأولى، وذلك بغية الوصول إلى تحقيق الفائدة المرجوة من هذه الدراسة، والمتمثلة في كشف دور السياسة الخارجية الكويتية في دعم القضية الفلسطينية.

- فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مؤداها: أن العلاقة بين السياسة الخارجية الكويتية و القضية الفلسطينية هي علاقة طردية،حيث أنه كلما اتسع نطاق القضية الفلسطينية في العلاقات الدولية اتسعت دائرة الدعم والتأييد الكويتي لها، وذلك لاعتبار مفاده أن دولة الكويت تعتبر دعم القضية الفلسطينية واجب قومي.

- مصطلحات الدراسة:

السياسة الخارجية:" تنظيم نشاط الدولة ورعاياه والتجمعات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية، وتهدف السياسة الخارجية إلى صيانة استقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية"، ويكون وضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية بيد القيادة العليا في الدولة(الكيالي،1983: 386).

وكذلك تعرف بأنها: " خطط سياسية التي تقرر الدولة ابتاعها على المدى القريب والبعيد في علاقاتها مع الدول الأخرى وذلك بالاستناد إلى مصالحها المشتركة في ضوء الظروف الدولية" (الجاسور،2004: 220).

والسياسة الخارجية تعني: " كيفية التعامل مع الدول والقوى والتكتلات الأخرى بالشكل الذي يحقق لها أكبر درجة من المنافع والمكاسب والمصالح ويدرأ عنها أية أخطار أو مضاعفات محتملة" (مشاقبة،1998: 109).

وتعرف السياسة الخارجية بأنها: " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول ويعد التخطيط للسياسة الخارجية أمراً ضرورياً لأية دولة مع غيرها من الدول، فهي أولاً عضو في المجتمع الدولي لا تستطيع العيش إلا بالمشاركة فيه وثانيًا لأن القوة السياسية في المجتمع الدولي ليست بالمركزية وإنما هي قوة تتوزع بين الدول بنسب غير متكافئة ويختلف تخطيط الدولة للشؤون الخارجية عنها للشؤون الداخلية كون سيطرة الدولة في الداخل هي سيطرة كاملة بينما هي ليست كذلك بالنسبة للخارج (فاضل، 1972: 30).

ويعرف بطرس غالي السياسة الخارجية بأنها: " الوسيلة التي يتم من خلالها إدارة نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها أو هي منهج سياسي تتبعه الدولة في علاقاتها مع غيرها بحيث تعمل السياسة الخارجية على إيجاد توازن بين التزام دولتها الخارجي وبين القوة التي يحتاج إليها تنفيذ هذا الالتزام (مجموعة باحثين،1971: 17).

ويمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها : " مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق نحو تحقيق الأهداف الأخرى" (الهزايمة، 1997: 32).

إجرائياً: فالسياسة الخارجية الكويتية إذن هي نتاج عملية صنع القرار الخارجي التي تقوم بها القيادات السياسية في الدولة، أما عملية صنع القرار فهي العملية التي يتم من خلالها تحويل المدخلات السياسية والمادية إلى مخرجات.

- حدود الدراسة:

1- الحدود الزمانية: تبدأ فترة الدراسة من عام 1961 حتى الآن.

2- **الحدود المكانية: د**ولة الكويت ودولة فلسطين .

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري:

عرفت دولة الكويت قديماً وحديثاً بأعمالها الخيرية والإنسانية ونجدتها للمنكوبين، ولم تتأخر في يوم من الأيام عن تقديم العون والمساعدة للمحتاجين والمتضررين، بما يحتمه علها الدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو إلى الأخوة والتراحم والتكافل بين الناس، والتاريخ يسطر ذلك بشكل جلي حول المساعدات التي قدمها أبناء دولة الكويت شعباً و حكومة التي حباهم الله بها، وقد أطلقت دولة الكويت على نفسها في مطلع الخمسينات من القرن الماضي (الكويت بلاد العرب).، وذلك في أوراقها الرسمية إعلاناً عن مساندة للدول العربية والوقوف بجانبها(الشطي،2012: 15).

ومن أبرز القضايا التي ساهمت حكومة دولة الكويت في دعمها ومناصرتها هي القضية الفلسطينية، حيث قدمت لها الكثير من المساعدات المالية، ووفرت لها الدعم السياسي والإعلامي، وقدمت ما يمكن تقديمه لدعمها ومناصرتها لإعانتها، لما لها من أهمية على المستويين العربي والإسلامي، فهي أرض الأنبياء وفيها المسجد الأقصى المبارك الذي هو محط أفئدة المسلمين في كل مكان.

وما زالت دولة الكويت تقوم بشكل كبير في دعم قضية فلسطين، ولقد عبر العديد من أبناء فلسطين المقيمين في دولة الكويت عما قدمته دولة الكويت لقضية فلسطين، فلعبت دولة الكويت دوراً سياسياً بارزاً وإيجابياً تجاه قضية فلسطين، وذلك على مستوى العالمين العربي والإسلامي، فقد كان للكويت مواقف جريئة ضد الإنجليز في الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي وهي في ظل معاهدة حماية مع بريطانيا، وذلك قبل استقلال

دولة الكويت عام 1961، ولم تتردد دولة الكويت في اتخاذ مواقفها الإيجابية تجاه قضية فلسطين رغم ما أصابها من أحداث ومصائب (الشطي، 2012: 61).

حيث كان لدولة الكويت دور كبير في استضافة أبناء فلسطين الذين اضطروا إلى مغادرة بلادهم إثر الحروب التي تعرضت لها وذلك بعد حرب 1948 وحرب 1967 (الشطي،2012: 38).

وتمتلك دولة الكويت الصندوق الكويتي للتنمية كأداة من أدوات السياسة الخارجية لها، والتي ميزت سياستها الخارجية، حيث أن سياسة دولة الكويت الخارجية منذ الاستقلال هيمنت عليها ديناميكية الرغبة في لعب دور نشط في العالم الخارجي، وتتسم قدرات دولة الكويت لمواجهة التحديات والتهديدات الخارجية بقدر من المسؤولية الأخلاقية والإنسانية، هذا على الرغم من أن قدراتها المالية تتخطى قدرات العديد من الدول أو حتى أكبر منها، وتبرز ملامح هذه السياسة من أنها تعتمد على ردود الأفعال والانعكاسات والأحداث الخارجية والعوامل والمتغيرات المحيطة أكثر من كونها فعلية أو تشكل عامل المبادأة في رسم السياسة الخارجية وتحديد المواقف، إذ تتأثر السياسة الخارجية الكويتية بصورة كبيرة بالمتغيرات والسياسات التي تفرضها البيئة المحيطة (أسيري،2010: 269).

وكما هو معروف فإن السياسة الخارجية للدولة ترتبط بعوامل عدة تختلف باختلاف الدول والأزمات والملابسات، ودراسة هذه العوامل وأخذها بالحسبان، هي عامل أساسي في عملية صنع السياسة الخارجية، إذا أن ذلك يساعد في معرفة الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال سياستها الخارجية، كما تحدد الوسائل التي توظفها الدولة في حماية مصالحها الوطنية، وتحقيق تلك الأهداف، كما يساعد ذلك في تحديد الثغرات والعيوب التي تحول بين الدولة وتحقيق أهداف سياستها الخارجية (غالي، 1989: 309).

ثانياً-الدراســـات الســـابقة:

أ- الدراسات العربية:

- دراسة الأحبابي (2003). بعنوان: "القضية الفلسطينية في الـــسياسة الخارجيـــة لدولـــة الإمارات العربية المتحدة من العام 1971 إلى 2001"، دراســـة تحليـــل مـــضمون خطـــب وأحاديث صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحدة، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل خطب وأحاديث رئيس الدولة التي تتـــضمن تعريفـــاً للقضايا المختلفة كما تعبر عنها وجهة نظر الدولة ومنها القضية الفلسطينية، حيـــث عملـــت الدراسة على تحليل مضمون الخطب والأحاديث لرئيس الدولة التي ألقاها في مناسبات مختلفة عبر ما يزيد عن ثلاثة عقود من عام 1971-عام 2001، بهدف تحديد العبارات المـــستخدمة في هذه الخطب والأحاديث المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

ولتحقيق ذلك تم إتباع منهج تحليل المضمون بما يتناسب وتحقيق أهـــداف الدراســـة، حيث تم في البداية جمع كافة الخطب والأحاديث والتي تتعرض لقضايا متعددة من اهتمامات السياسة الخارجية والداخلية لدولة الإمارات، ومن ضمنها القضية الفلسطينية، وكان عـــددها (20) عبارة، بالنسبة للخطب، و(17) بالنسبة للأحاديث.

ومن أبرز ما توصلت الدراسة إلى بروز عبارات مكررة في الخطـــب والأحاديـــث وخاصة:

- إدانة الأطماع التوسعية للكيان الصهيوني وميله إلى الحرب والعدوان.
- إدانة إسرائيل لعدم احترامها المواثيق الدولية وقرارات مجلس الأمن
- تأييد إقامة دولة فلسطينية على التراب الوطني الفلسطينية.

مطالبة المجتمع الدولي والدول الصديقة بإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

- دراسة العازمي (2006) بعنوان "السياسة الخارجية الكويتية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2004"، وحاولت تقديم رؤية تحليلية جديدة لسياسة دولة الكويت الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات السياسية الخليجية والإقليمية والدولية.

وجاءت الدراسة في ثلاثة فصول رئيسية ، ركز الأول منها على الجانب النظري والتطبيقي من سياسة دولة الكويت الخارجية من خلال تناول الأهداف والأدوات التي تضطلع بها دولة الكويت في سياستها الخارجية ، وكذلك آلية صنع السياسة الخارجية الكويتية والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها ، أما الفصل الثاني فتناول دور دولة الكويت في إنشاء مجلس التعاون الخليجي وسياستها الخارجية تجاه منطقة الخليج عموماً ، فيما تناول الفصل الأخير من الدراسة سياسة الكويت الخارجية تجاه مجلس التعاون الخليجي من خلال ثلاثة مباحث تمثل المتغيرات السياسية الخليجية والإقليمية والدولية على التوالي.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها:

- اتبعت دولة الكويت في سياستها الخارجية تجاه دول الخليج العربي سياسة الحياد الإقليمي في المنطقة وذلك حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي للمحافظة على كيانها السياسي والتوفيق بين المصالح الإقليمية للدول الأخرى ، وخلال الثمانينات اعتمدت سياسة الوقوف إلى جانب العراق والسعودية ضد إيران ، ومع بداية العقد التاسع جاء الغزو العراقي لدولة الكويت ليكون في إحدى تجلياته تعبيراً عن الاضطراب الذي أصاب المعادلة الإقليمية ، وأثبت خطأ فرضية الاعتماد على الحياد من دون الحصول على الحماية الإقليمية والدولية من القوى المؤثرة في

المنطقة والعالم ، وهي السياسة التي اعتمدتها دولة الكويت بعد حرب الخليج الثانية وما زالت حتى هذا اليوم ، على الرغم من زوال الخطر العراقي باحتلال العراق عام 2003.

– ركزت سياسة دولة الكويت الخارجية تجاه مجلس التعاون الخليجي على جملة من القضايا والمتغيرات أهمها:

* حل المشكلات الحدودية الداخلية بين دول مجلس التعاون الخليجي ، وبين المجلس من جهة ودول الجوار الخليجي من جهة أخرى.

* التنسيق والتعاون بين دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي في المجالات كافة.

* تنسيق سياستها الخارجية والنفطية في الساحة الدولية.

* إيجاد صيغة مقبولة لاتفاقيات أمنية تخدم استقرار الأنظمة السياسية الخليجية وتضمن استقرار أمن الخليج.

– بينت الدراسة على صعيد أثر المتغيرات الخليجية والإقليمية والدولية على سياسة دولة الكويت الخارجية تجاه مجلس التعاون ما يلي:

* أن هناك تنسيقاً عالياً بين دولة الكويت ودول المجلس في القضايا الثنائية والخليجية كافة.

* تعتبر العلاقات الكويتية – السعودية أنموذجا لعلاقاتها الخليجية ، فهي علاقة خاصة ومميزة بحكم التقارب الجغرافي والتوافق في السياسات الخارجية.

* أن عملية التسوية السلمية في المنطقة وتطبيع العلاقات الخليجية – الإسرائيلية من جهة ، والخلاف السياسي بين دولة الكويت والسعودية وباقي دول المجلس، من جهة أخرى ، بخصوص انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي ، قد كشفا أن هناك ضعفاً وتبايناً في آليات تنسيق السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون في الإطار الإقليمي الذي يتعلق بالمصالح الوطنية لكل دولة منفردة.

- **الصباح (2006) بعنوان "العلاقات الكويتية الفلسطينية من عام 1990-2001"**، حيث هدفت الدراسة إلى دراسة تطور وتاريخ العلاقات الكويتية الفلسطينية، وكذلك إلى وضع تصور مستقبلي لهذه العلاقات، بالإضافة إلى تبيان الدعم الذي قدمته دولة الكويت للشعب الفلسطيني، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقات الكويتية الفلسطينية تعود إلى أكثر من خمسين سنة ومنذ ذلك الوقت والفلسطينيون لمسوا وعاشوا الدعم الكويتي لهم ولقضيتهم.

وأشارت الدراسة إلى أن دولة الكويت كانت أكثر الدول التي ساندت القضية الفلسطينية لا سيما في الانتفاضات الأولى والثانية وخاصة بشكل كبير في انتفاضة عام 1987، وتطرقت الدراسة إلى عودة العلاقات الكويتية الفلسطينية، وذلك من خلال دراسات ميدانية سابقة أشارت اليها الدراسة، حيث أن معظم فئات الشعب الكويتي يرغبون في عودة العلاقات الكويتية الفلسطينية حيث بينت الدراسة ان 81.1% من عينة تلك الدراسة والبالغ 2797 والتي أجريت عام 2001 يؤيدون عودة العلاقات الكويتية الفلسطينية.

- **دراسة حسونة (2006) بعنوان: "السياستان الفرنسية والبريطانية الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من رؤية فلسطينية لفترة ما بين 1970-2000"**، حيث أن أهمية هذه الدراسة تعود لأهمية تلك الفترة التي ساهمت بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث شكل الاعتراف بالمنظمة المدخل الذي ساعد العديد من القوى الدولية على الاهتمام بالقضية الفلسطينية، والعمل على مساعدة الشعب الفلسطيني من اجل تخفيف معاناته و المساهمة في تكوين مجتمع صالح لأبناء كتب عليهم الظلم من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ولعل أبرز تلك المساهمات جاءت من الطرف الأوروبي الذي قدم العديد من المساعدات عبر الفترات الزمنية

المختلفة، ولأهمية تلك الفترة في دعم وإيجاد الكيان الفلسطيني المتمثل بالسلطة الوطنية الفلسطينية.

وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على المنهج المقارن، ومقارنة كلا السياستين في الفترات المتعاقبة وتوضيح هذه العلاقة من خلال تحليل المعلومات التي تم الاعتماد عليها من قبل العديد من الدراسات السابقة والبيانات المتوفرة حول الموضوع.

وتبين من خلال الدراسة أن فرنسا لعبت دور المحرك السياسي للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، فلولا إصرار فرنسا على الحضور في الشرق الأوسط لكان الدور الأوروبي في المنطقة، حيث أن معظم الدول الأوروبية عدا فرنسا سلموا للأمريكيين شؤون المنطقة، وبسبب السياسة الفرنسية الداعمة للفلسطينيين جعلها عرضة للضغوطات الإسرائيلية والأمريكية واتهامها بمعاداة السامية.

أما بريطانيا فإن دورها منذ البداية لم يكن جلياً، حيث أنها لعبت دور المعارض في التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، في ظل التوترات اللاحقة اهتمت بريطانيا بقضية اللاجئين والقضايا الإنسانية الأخرى، وعلى الرغم من ذلك أصرت على البقاء في الدائرة المحايدة، وبناء على الفرضية الأساسية ووفقاً للوثائق والمعلومات تبين أن العلاقات الفرنسية الفلسطينية اتسمت بالانسجام أكبر من العلاقات البريطانية – الفلسطينية، فلعبت فرنسا دوراً محورياً وفعالاً في دعم الشعب الفلسطيني، وكانت الصديق الحميم الذي ساهم عبر العديد من المواقف الطارئة بمد يد العون للشعب الفلسطينية وقضيته.

– **دراسة الصباح (2006). بعنوان: "العلاقات الكويتية الفلسطينية"**، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد ملامح الموقف الفلسطيني – موقف منظمة التحرير– من الغزو العراقي لدولة الكويت وبيان لماذا أقدمت المنظمة على الموقف، والانعكاسات المباشرة لهذا الموقف على سياسة

دولة الكويت تجاه الجالية الفلسطينية الموجودة بدولة الكويت والتي كان يقدر عددها (450). ألفاً تقريباً، وكذلك مستقبل العلاقات الفلسطينية الكويتية.

واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي المتمثل في استعراض تاريخ العلاقات الكويتية الفلسطينية وتطور هذه العلاقات وكذلك الموقف الفلسطيني من الغزو العراقي لدولة الكويت، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقات الفلسطينية تعود إلى أكثر من خمسين سنة، ومنذ ذلك الوقت وفلسطين والفلسطينيون عرفوا ورأوا وعاشوا ولمسوا كل دعم من دولة الكويت والشعب الكويتي.

وهناك مؤشرات لعودة العلاقات الكويتية الفلسطينية، تمثلت في الدعم الكويتي تجاه انتفاضة الشعب الفلسطينية، وتزايدت المسيرات الشعبية التي شهدتها دولة الكويت تضامناً مع أحداث الأقصى، وأوصت الدراسة إلى أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب المحورية وينبغي أن تتجاوز مواقف وسياسات الدول العربية منها ردود الفعل الناجمة عن تقديرات شخصية، إضافة لذلك أن الصراع العربي – الإسرائيلي صراع حاد ومعقد وتقتضي تضافر الجهود العربية مجتمعة، وأن سقوط نظام صدام حسين ساعد على توفير أجواء إيجابية من أجل بلورة موقف كويتي إيجابي وفعال تجاه القضية الفلسطينية.

– دراسة العجمي (2011) بعنوان: "المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من 1980–2010"، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز موقع المساعدات الاقتصادية في علاقات الكويت الخارجية، والتعرف على اتجاهات المساعدات الاقتصادية الكويتية في السياسة الخارجية، وانطلقت الدراسة من فرضية أساسية قوامها أن السياسة الخارجية الكويتية لم تنجح في توظيف المساعدات الاقتصادية كأداة تحقق أهداف وغايات سياسية.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

1- أن دولة الكويت حرصت منذ استقلالها على إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والذي يشكل الذراع الاقتصادي الكويتي خلال أكثر من نصف قرن، وأصبح من أهم صناديق العون الاقتصادية العالمية.

2- انتهجت دولة الكويت خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ما عرف بـ"دبلوماسية الدينار" وهو ما يعني توظيف الثروة الكويتية الهائلة في خدمة أهداف السياسة الخارجية.

3- أظهرت الدراسة أن أزمة الخليج والغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990 عملت على بعض الضعف في التوظيف الخارجية للمساعدات الاقتصادية الكويتية خلال الفترة السابقة لهذه الأزمة، وهو ما ظهر من خلال مواقف العديد من الدول العربية والإسلامية التي ساندت العدوان العراقي أو اتخذت موقف الحياد تجاهه رغم أنها كانت من أكثر الدول المتلقية للمساعدات الكويتية قبل الأزمة.

4- كان للنهج الخيري الذي اتبعته دولة الكويت في سياستها الاقتصادية الخارجية دوراً في إضعاف الدور السياسة لهذه المساعدات، حيث غاب التخطيط الإستراتيجي عن عملية تقديم هذه المساعدات وتوزيعها عبر الأقاليم والقارات المختلفة.

- **ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:**

تتميز الدراسة الحالية بكونها أحد الدراسات القليلة التي تناولت السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية، حيث لم يطرح هذا الموضوع في الأدبيات الكويتية أو

الفلسطينية– على حد علم الباحث– حسبما تبين له من خلال رصد الدراسات السابقة حول الموضوع.

وكما تعتبر هذه الدراسة إحدى الدراسات القليلة التي تحاول تقديم طرح أكاديمي موضوعي لعملية إدارة السياسة الخارجية الكويتية في علاقاتها وتوجهاتها تجاه القضية الفلسطينية، ورصد أدوات السياسة الخارجية الكويتية في دعم القضية الفلسطينية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبيان جذور العلاقات الكويتية الفلسطينية وما تعرضت له من مؤثرات، وتحاول الدراسة أيضاً تقييم الواقع الحالي للعلاقات الكويتية الفلسطينية في خضم التقارب الكويتي الفلسطيني وإعادة فتح سفارة دولة فلسطين في دولة الكويت والموقف الكويتي الداعم للتوجه الفلسطيني للحصول على الاستقلال وتقرير المصير، وستستفيد الدراسة من الدراسات السابقة في الجانب النظري ورصد ما توصلت إليه هذه الدراسات والاستفادة منه في إتمام الدراسة.

- منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي يعتبر المنهج الأنسب لها، باعتبار أن هذا المنهج يستخدم في دراسة الظواهر والمواقف والأحداث التي مضى عليها زمن طويل، فهو مرتبط بدراسة الماضي وأحداثه ومعالجتها، كما ويساعد في فهم الحاضر واستشراف المستقبل، والمنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف القضية الفلسطينية وتحليلها على المستويين المحلي والدولي وتحليل أبعاد العلاقات الكويتية الفلسطينية ، كما تم اعتماد منهج تحليل النظم الأطر التحليلية ظهوراً، وانتشاراً، و لأنه يعتبر السياسة الداخلية والخارجية بصفة عامة تتشكل وفق المعطيات العوامل التي يخضع لها صناع القرار سواء في سياقها الخارجي أو الداخلي.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الكويتية

تمهيـــد:

للسياسة الخارجية لأي دولة بعدها الاستراتيجي في التعبير عن التوجهات والوسائل التي تمتلكها الدولة وتقوم بتوظيفها لتحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية بالشكل الذي ينسجم وإمكانياتها وتأثيرها في العلاقات الدولية، وهناك عوامل داخلية أو خارجية تعمل على تحديد أهداف السياسة الخارجية للدولة، كالعوامل الجغرافية والثقافية والديمغرافية والعسكرية، وتؤدي هذه العوامل وتناغمها إلى تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي تعمل على تميز السلوك الخارجي للدولة.

ولدولة الكويت السمات والخصائص التي تجعلها تتميز في سياستها الخارجية، فلديها مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها سواء على الصعيد الإقليمي ولا سيما في دعم القضايا القومية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، كما أنها تمتلك من الوسائل التي تمكنها من تنفيذ سياستها الخارجية الإمكانات الاقتصادية والسياسية والتي تجعل من قرارها السياسي الخارجي قابل للتنفيذ والتطور.

ارتبطت السياسة الخارجية لدولة الكويت باستقلالها في التاسع عشر من حزيران عام 1961، وذلك عندما تم إلغاء اتفاقية الحماية الموقعة مع مملكة بريطانيا في القرن التاسع عشر، حيث كانت بريطانيا في تلك الحقبة تهيمن على إدارة شؤون دولة الكويت الخارجية، ورغم ذلك أصبحت الحكومة الكويتية مع الوقت شبه مستقلة في إدارة شؤون بلادها الخارجية، وهيأت نفسها للمشاركة في الأنشطة الخارجية حتى قبل حصولها على الاستقلال الفعلي، على الصعيدين الإقليمي والدولي (أسيري،2010، 250–251).

ويتناول الفصل الثاني السياسة الخارجية الكويتية من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية الكويتية

المبحث الثاني : صنع السياسة الخارجية الكويتية

المبحث الثالث: وسائل السياسة الخارجية الكويتية

المبحث الأول

ماهية السياسة الخارجية الكويتية

لقد اكتسبت السياسة الخارجية لدولة الكويت الصراحة والوضوح والدبلوماسية التي تعمل على تعزيز علاقاتها مع جميع الدول، وتقوم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، والحفاظ على استقلال دولة الكويت وسيادتها على أراضيها وثرواتها وحرية قرارها السياسي، وقد ترجمت دولة الكويت بصورة عملية هذه السياسة التي ترتكز على المبادئ والقوانين والمواثيق الدولية، حيث سعت على الصعيد الخليجي الإقليمي مع الدول الخليجية، إلى العمل الدؤوب على إنشاء منظمة تجسد روح التعاون والإخاء بين دول الخليج العربية، حيث بادرت دولة الكويت ودول الخليج إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرابع من شباط من العام 1981، والذي يعمل منذ قيامه على تكثيف الجهود وتوسيع التعاون بين أعضائه ليشمل كافة المجالات من أجل مصلحة الأمة العربية جمعاء.

وعلى الصعيد العربي فقد سعت دولة الكويت إلى تطوير علاقاتها في كل المجالات مع الدول العربية، انطلاقاً من إيمانها بالمصير العربي المشترك، وحرصت على دعم وتطوير الجامعة العربية وأجهزتها ومنظماتها المتخصصة، وتفاعلت بنشاط مع جميع القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية(أبو حاكمة، 1984: 25).

وعلى الصعيد الدولي، تتطلع دولة الكويت إلى نهج جديد في التعاون الدولي يقوم على أسس استقرت بزوغ النظام العالمي الجديد القائم على الشرعية الدولية، ودور الأمم المتحدة بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وتدعو دولة الكويت إلى تعاون دولي لتأمين الإنسانية أفراداً وجماعات من أخطار الإرهاب بكافة أشكاله، وما يرتبط به من تهديد وابتزاز مع

التفريق بين الحق المشروع في الدفاع عن الأوطان واستعادة الحقوق السياسية كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة حق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه المشروعة بإقامة دولة المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني.

إن السياسة الخارجية ذات المفهوم الجامد لا يقبل التغير أو التبدل بل قد يكون من الواجب أن تتغير هذه السياسات من وقت لآخر كي تواجه الظروف المتغيرة، ولكن لا يجب أن يكون معدل هذه التغير كبيراً بحيث يؤثر على تمسك وفاعلية السلوك الدولي للحكومة المعنية(غالي، و خيري،1988: 355).

فالسياسة الخارجية لكل دولة تهدف بصفة عامة إلى حفظ استقلالها وأمنها أولاً، وحماية مصالحها الاقتصادية ثانياً، وتجند الدولة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية جميع الطاقات المتاحة إما عن طريق الإغراءات أو التهديدات (المساعدات الخارجية)، أو عن طريق الدبلوماسية، أو عن طريق القوة العسكرية أو الإعلامية، وقد تلجأ إلى طرق وأساليب أخرى(الخزعل، 1962: 48).

تتسم السياسة الخارجية الكويتية بالاعتدال والحياد، وهي عضو في مجلس التعاون الخليجي الذي يمنح الدول الأعضاء التمتع بتجارة حرة كما يمنح مواطني الدول الأعضاء إمكانية السفر والتنقل عبر الحدود فيما بينها دون الحاجة إلى تأشيرات. كما تعد دولة الكويت شريك في حلف درع الجزيرة و عضو في الجامعة العربية منذ العام 1961 وهيئة الأمم المتحدة منذ 1963وكانت دولة الكويت قد حرصت قبل الانضمام للهيئة الدولية على المشاركة في المنظمات والوكالات التابعة لها فشاركت رسميا منذ حصولها على الاستقلال في العام 1961 في أنشطة منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية واتحاد البريد العالمي ومنظمة الطيران المدني وغيرها من المنظمات. وخلال مسيرة دولة الكويت في السياسة الدولية،

اختيرت عامي 1967 و 1969 كعضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو من الهيئات الخمس العليا في الأمم المتحدة وانتخبت دولة الكويت كعضو في مجلس الأمن الدولي خلال عامي 1978 و 1979، حيث وقفت باستمرار إلى جانب العدل وأيدت حق تقرير المصير للأمم والشعوب وساندت الجهود المبذولة لإقرار السلام ونشره في العالم خاصة عندما تولت رئاسة المجلس في شهر فبراير من العام 1979، وعضو في منظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1969 وحليف استراتيجي لحلف الناتو من خارج الحلف وعضو في منظمة الأوبك ومنظمات دولية أخرى كالعدل الدولية والمفوضية العليا للاجئين ومنظمة العمل الدولية واليونسكو واليونيسيف والمنظمة السامية لحقوق الإنسان(الإبراهيم،1982: 132).

ويتناول المبحث الأول ماهية السياسة الخارجية الكويتية من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: محاور السياسة الخارجية الكويتية

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الكويتية

المطلب الأول

محاور السياسة الخارجية الكويتية

تتخذ السياسة الخارجية الكويتية محورين أساسيين هما: (وزارة الخارجية الكويتية : www.mofa.gov.kw).

- المحور السياسي والأمني:

حيث حددت دولة الكويت أربعة أهداف لسياساتها الخارجية في هذا المجال:

أ- دعم جهود المجتمع الدولي نحو إقرار السلم والأمن الدوليين.

ب- الالتزام بالشرعية الدولية.

ت- التعاون الإقليمي والدولي مع الهيئات والمنظمات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، مجلس التعاون الخليجي، جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامية، منظمة دول عدم الانحياز.

ث- المساهمة في تحقيق الإنماء الاقتصادي والتنمية البشرية وذلك بالتعاون من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية.

وجعلت تحركها في هذا المجال ضمن ثلاث دوائر هي:

- الدائرة الأولى: منطقة مجلس التعاون الخليجي، العمل وبالتعاون من دول المجلس الشقيقة من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، وتعزيز التكامل الاقتصادي وصولاً إلى الوحدة الخليجية المنشودة.

- الدائرة الثانية: منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال المساهمة الفاعلة مع الدول العربية الشقيقة والمجتمع الدولي من أجل حل الصراع العربي الإسرائيلي بما يضمن قيام دولة

فلسطينية مستقلة ، والمبادرة العربية للسلام، والعمل الحثيث على إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

- الدائرة الثالثة: دولياً: وذلك من خلال دعم جهود المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والمتخصصة من أجل تحقيق الهدف الأسمى للبشرية في العيش بأمان واستقرار.

- **المحور الاقتصادي والتنموي:**

تعمل دولة الكويت ومن خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، على دعم جهود المجتمع الدولي نحو استقرار الدول في طور النمو من خلال برامج تنموية تسهم في تحقيق تقدمها ورخائها. فهذه السياسة المحايدة كانت دولة الكويت من خلالها تسعى إلى توازن إقليمي مدعوما بتوازن قوى دولي بين القطبين خلال القعود التي سبقت حرب الخليج الثانية واحتلال دولة الكويت، حيث لم تنطلق هذه السياسة من فراغ وإنما من إدراك واقعي للظروف والمتغيرات السياسية الدولية بدءً من التدخل السوفيتي في أفغانستان عام 1979 ومروراً بالحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الثانية عام 1991 واحتلال العراق عام 2003(العازمي، 2006: 16).

المطلب الثاني

أهداف السياسة الخارجية الكويتية

وتتلخص أهداف السياسة الخارجية الكويتي فيما يلي:(الدويهيس،1992: 88).

1) حماية أمن وسيادة الدولة.

2) حماية المصالح والقيم العربية والإسلامية على وتيرة متسقة من الارتباط بالدول العربية وقضايا الأمة الإسلامية.

3) تطبيق مفهوم العدالة من حيث خاصية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجتها بصورة إنسانية على الدول والشعوب العربية والإسلامية ومن ثم دول العالم الفقيرة.

4) استثمار فوائد سياسة المشاركة في توزيع الثروة او مساعدات الدول الأخرى على صيغة إقامة شبكة علاقات دولية تخدم قضايا دولة الكويت الوطنية والإقليمية أولاً ومصالح العالمين العربي والإسلامي ثانياً، من خلال ضمان وقوف الدول التي تساندها دولة الكويت مادياً الى جانبها في القضايا الوطنية، فضلاً عن القضايا القومية في مقدمتها القضية الفلسطينية.

5) عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ورفض التدخل من أي دولة في الشؤون الداخلية للدولة.

6) ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج والحيلولة دون دخول المنطقة في حالات الاضطراب وعدم الاستقرار.

7) رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية، واتخاذ جانب المعتدى عليه وتأييده في موقفه لدفع الظلم عنه.

8) استغلال علاقات دولة الكويت الخارجية وثروتها المالية والنفطية في سبيل دعم قضايا الأمة وخاصة القضية الفلسطينية.

وتعتبر دولة الكويت أن العدوان الخارجي أو دعم الفتن من الخارج هي أخطر التهديدات التي تواجه الأمن الوطني الكويتي وغيرها من الدول أيضاً، وذلك فإن هدف السياسة الخارجية الأساسي كان – ومازال- الحفاظ على كيان الدولة وأمنها واستقرارها، وكذلك الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي بخاصة.

وقد كانت المخاوف الرئيسية لدولة الكويت من استقلالها وظهورها كدولة على المسرح السياسي عام 1961، تتركز بشكل أساسي من الجارتين الأكثر قوة وسكاناً هما العراق في الشمال والغرب وإيران عبر الخليج العربي من الشرق، ومنذ عام 1961 وتعاملت دولة الكويت مع كل منهما بالتناوب كصديق وخصم، وكانت علاقتها مع إيران والعراق تؤثر مباشرة على نمط العلاقات الكويتية بالدولة الأخرى(البستكي،2003: 48).

وبالنظر إلى الأسس التي تقوم عليها سياسة دولة الكويت الخارجية يلاحظ أنها واضحة المعالم منذ استقلال الدولة الفتية، وتقوم التوجهات والتعاملات على أسس أخلاقية نابعة من العقيدة الإسلامية السمحاء والقيم الروحية الخالدة والتراث العربي الإسلامي والبعد القومي. والتي ساهمت في:

أولاً: ضمان وتعــزيز الأمــن القــومي:

لقد سعت دولة الكويت منذ أن كانت إمارة في القرن الثامن عشر وحتى ما قبل الاستقلال لاتباع سياسة تحقق هدف الحفاظ على وجودها كإمارة تحكم من قبل أسرة الصباح وإبعادها عن أي تبعية لأي جهة أو دولة أخرى، وهو الأمر الذي جعل حاكم دولة الكويت السابع الشيخ (مبارك الصباح) يدخل في معاهدة حماية مع المملكة المتحدة حينما شعر بالتهديد العثماني لسلطته وإمارته، وهو سلوك لم يسلكه أحد من حكام دولة الكويت السابقين، فكان الشيخ مبارك الصباح يوصف بأنه عكس أسلافه سياسياً ودبلوماسياً، حينما استطاع أن يتصدى

إلى الضغوط التي مورست عليه سواء من القوى العسكرية في الجزيرة العربية أو من الأتراك في العراق(الإبراهيم، 1982: 126).

وبالرغم من كثرة الحوادث التي تعرضت لها دولة الكويت والتي كانت تستهدف في المقام الأول وجودها كإمارة مثل الحملات الوهابية المتكررة، وحملات بن رشيد، والسعدون، والعثمانيين، إلا أن دولة الكويت استطاعت على الرغم من تفوق القوى المحيطة بها أن تحافظ على وجودها وبقائها خصوصاً في عهد الشيخ مبارك الذي كان يتبع تجاه هذه الأحداث أسلوباً سياسياً يمكنه من الحفاظ على الأراضي الكويتية وذلك بالتحالف مع قوى أخرى، فكانت سياسته الخارجية الأولى تسعى للتأثير في توازن القوى في الجزيرة العربية عن طريق الحملات العسكرية رغم أنها لم تكن ناجحة، وقد تغير أسلوبه فيما بعد نتيجة لتغير الظروف السياسية(الرشيد،1971: 15).

وعلى الرغم من نجاح الحكومات الكويتية المتعاقبة منذ أن كانت إمارة في تحقيق هدف الحفاظ على بقاء الدولة وسلامة سيادتها الوطنية أمام الأحداث الكثيرة التي تعرضت لها في تاريخها السياسي، إلا أن هذه الجهود المضنية تجاه تحقيق هدف البقاء أصيبت بانتكاسة خطيرة كادت أن تقضي على وجود دولة الكويت كدولة مستقلة، وذاك الغزو العراقي لدولة الكويت في الثامن من آب عام 1990 الذي دام سبعة شهور، الأمر الذي كشف الكثير من مواطن الخلل في النظام الأمني والسياسي لدولة الكويت مما استدعى ضرورة إعادة النظر في منطلقات السلوكيات السياسية الكويتية تجاه التعامل مع السياسات العربية والدولية.

ثانياً: دعم مسيرة التنمية:

كما هو معروف يقاس نفوذ الدولة في المجتمع العالمي بالإمكانات المالية، وتتباهى بعض الدول بأنها حققت أعلى مستويات المعيشة والدخل في العالم، وهي حقيقة ترضي

الكبرياء القومي لهذه الدول(مقلد، 1982: 256).، ولما كان النمو المادي من أهم مردودات التنمية الاقتصادية ومدخلاً مهماً نحو الاستقلال السياسي والاقتصادي على اعتبار أنه مظهر من مظاهر التطور المادي والحضاري للدولة، فقد نظرت الدول حديثة الاستقلال والمعروفة بدول العالم الثالث إلى مسألة استقلال اقتصادياتها عن أية ضغوط خارجية بأنها مسألة حيوية ومصيرية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاه لشعوبها وضمان سياسة خارجية تخدم مصالحها الوطنية بعيداً عن ضغوطات سياسية أو اقتصادية خارجية، لذا أصبح مستقبل الدول النامية مرتبطاً بمشروعات التنمية على أساس أنها الوسيلة التي تمكنها من القضاء على ما تعانيه من تخلف بأبعاده المختلفة، وبالتالي تمكنها من التحضر والتقدم(الحامد،1985: 77).

والكويت باعتبارها من دول العالم الثالث كانت تعاني من مسألة التنمية، ويؤرخ لحركة التطور والتنمية في دولة الكويت مع أواخر الأربعينات وبداية الخمسينيات وهي بداية تصدير النفط بكميات تجارية، فقد قامت الحكومة الكويتية بتوظيف عوائد النفط في تطوير البنية التحتية وتوفير الكثير من المرافق والخدمات العامة لمواطنيها.

ولما كانت دولة الكويت دولة تعتمد في اقتصادياتها على النفط وعوائده أساساً، فإن الاعتماد على هذه الثروة على المدى البعيد يعد أمراً فيه الكثير من المخاطر، لذا اتجهت سياسة الحكومة الكويتية إلى تأمين مورد رئيسي مستقبلي يؤمن للبلاد عوائد كافية في حالة تدني قيمة العوائد النفطية، وذلك بتشغيل جزء من فائض الأموال، في المشروعات التمويلية المجزية، وهي سياسة مالية عرفت بسياسة الاستثمار الخارجية، وقد أصبح مردودها السنوي يفوق مردود ما تصدره دولة الكويت من النفط، ويمكن لدولة الكويت الاعتماد على هذا المصدر في حالة نضوب النفط أو توقف تدفقه في الأزمات.

ولم يقتصر الموقف الكويتي على الحديث عن مشكلة الديون ومخاطرها بل تعداه إلى موقف عملي حينما تقدمت الحكومة الكويتية ممثلة بأمير دولة الكويت الراحل الأمير جابر الأحمد الصباح بمشروع من ثلاثة بنود أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مع بيان استعداد الحكومة الكويتية بتنفيذ بنود هذا المشروع في حالة الموافقة عليه وأنها أول من سيكون ملتزماً به، وتتلخص بنود هذا المشروع بالآتي:

1- أن تبادر الدول الدائنة إلى إسقاط جزء الديون المستحقة على الدول الأشد فقراً.

2- على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إعادة النظر في شروطها القاسية على الدول التي تطلب المساعدة لتحسين أوضاعها، وأن تكون هذه الشروط مرنة وإنسانية بحيث تراعي الفروق بين دولة وأخرى، وأن تكون ملائمة لظروف الدول المقترضة وعوناً للتنمية فيها(سلطان، 1992: 145).

3- زيادة وتنظيم العون العلمي والتقني الذي يقدمه الشمال وهي الدول الرأسمالي الغنية إلى الجنوب دول العالم الثالث، مع مراعاة العناية بالعامل البشري في التنمية، دون الاقتصار على الأرقام الحسابية الصماء، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى التعاون على صيانة الموارد الطبيعية والبشرية.

هذا النشاط الاقتصادي الكويتي الداعم لعجلة التنمية في الدول النامية عموماً، والدول العربية خصوصاً، من خلال ما تقدمه دولة الكويت من مساعدات مالية واقتصادية ضخمة من خلال الصندوق الكويتي للتنمية، ومن خلال الدعم السياسي والإعلامي المساند لقضايا ومشكلات التنمية في دول الجنوب عبر منظمة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وعبر الهيئات والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والإسلامية، أفاد كثيراً في خلق قنوات دبلوماسية

مهمة أتاحت لدولة الكويت لعب دور بارز لا يتفق وحجمها الجغرافي وإمكانياتها البشرية والعسكرية.

ثالثاً: خدمة الأمن والسلم الإقليمي والدولي:

اكتسب تحقيق السلم والأمن أهميةً خاصة في القرن العشرين أكثر من أي وقت مضى، فقد كان للنتائج التي خلفتها الحربين العالميتين الأولى والثانية أثراً كبيراً في سعي معظم الدول إلى محاولة تفادي وقوع الحرب، كما ازدادت أهمية السلام كهدف بعد الثورة التكنولوجية الهائلة في مجال إنتاج الأسلحة النووية وإنتاج الصواريخ (مقلد،1982: 266).

ولطبيعة الوضع الخاص من حيث تواضع قوتها العسكرية، وصغر رقعتها الجغرافية، وانحصارها بين قوى ضاغطة (إيران–السعودية– العراق) اللتان تتمتعان بقوة عسكرية ورقعة جغرافية وكثافة سكانية كبيرة، فقد ترك هذا الوضع تصوراً مستمداً من حقيقة هذه الوضعية لدى صانعي القرار السياسي الكويتي(الفايز،1986: 362).

ومن خلال إدراك النظام السياسي الكويتي لأبعاد هذا الوضع – ضعف القوة العسكرية وصغر الرقعة الجغرافية، وقلة السكان، وانحصارها بين مثلث ضاغط– التي يعيشها النظام الكويتي، أصبح هدف الأمن والسلم بمفهومه العام هدفاً حيوياً ومصيرياً ذو أولوية خاصة في السياسة الخارجية الكويتية، دفعها للانخراط في المنظمات الدولية والإقليمية، التي أنشئت كرد فعل للحروب العالمية وتحقيقاً للأمن والسلام بين دول العالم، باعتبارها أحد الوسائل المتبعة لتحقيق الأمن والسلام القومي والإقليمي والدولي للدول، خصوصاً للدول التي تتفق مع طبيعة وضعية الكويت، التي تعتقد أن دخولها في عضوية هذه المنظمات سوف يمنحها الشرعية القانوينة يضفي عليها صفة الدولية المستقلة المتمتعة بحقوق من قبل الدول الأعضاء في المنظمات والهيئات المختلفة(الدويهيس،1992: 93).

فقد أثرت مبادئ القومية العربية وما زالت تؤثر في سياسة دولة الكويت الخارجية وتوجهاتها الإقليمية والدولية، ومعيار هذه المصالح العربي هو إحدى خصائص سياسة دولة الكويت الخارجية خلال العقود الماضية من استقلالها، إذ كانت مرتكزاً للنشاط القومي في منطقة الخليج، ومن أوائل الدول الخليجية التي تأثرت في حالة المد القومي الناصري التي اجتاحت الظلم العربي خلال الخمسينيات والستينيات، كما كانت رافد أساسي للحركة الوطنية الفلسطينية التي استوعبت مختلف تيارات النضال الفلسطيني آنذاك، ومنها انطلقت وتكونت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في عام 1965 بقيادة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وساهمت في استقطاب الشعب الفلسطيني المنكوب بأعداد كبيرة، كما تحركت على كافة الصعد والدوائر الخارجية لدعم القضية الفلسطينية(أسيري،1993: 131).

وفي فترة السبعينات كذلك اتخذ البعد الإسلامي منحىً جديداً في توجهات السياسة الخارجية الكويتية، وذلك عند تبني شريعة الإسلام ومبادئه والتعاضد بين المسلمين، وآخر هذه التوجهات تنامي الشعور الرسمي والشعبي بضرورة مد يد العون والمساعدة لشعوب الخليج والعالم العربي، فضلاً عن دول العالم الثالث أو الدول النامية.

المبحث الثاني

صنع السياسة الخارجية الكويتية

إن صناعة القرار السياسي الخارجي في دولة الكويت تتعدد وتتنوع أجهزته، فمنها الأجهزة الرسمية ومنها غير الرسمية، ومما لا شك أنه على رأس الأجهزة الرسمية يأتي أمير البلاد ومجلس الوزراء والمؤسسات الحكومية وخاصة وزارة الخارجية ومجلس الأمة، أما الأجهزة غير الرسمية فتتكون من مجموعة من الأفراد داخل النظام، ممن لهم تأثير ملحوظ على قرارات في كل ماله صلة بالسياسة الداخلة والخارجية، ومنهم مثلاً: بعض النخبة والأمراء ورجال الأعمال وشيوخ القبائل وبعض العلماء.

وتتفاعل هذه النخبة مع النظام بصورة مرنة ولها صوت مسموع ومؤثر بحكم موقعها وعلاقاتها التفاعلية، ورغم أهمية الدور الذي تقوم به الأجهزة غير الرسمية في صناعة القرار السياسي الخارجي في دولة الكويت، إلا أنه لا يتم التركيز على الأجهزة الرسمية لعدة أسباب وهي كما يلي:(أسيري، 1993: 27).

1- كون هذه الأجهزة مستقرة ومحددة.

2- كونه هناك صعوبة في حصر هذه الأجهزة وتتبعها تحت مسميات جماعات الضغط أو المصالح، فدورها غالباً ما يكون مخفياً.

3- لم تتطرق الدراسات السياسية الأدبية التي تناولت سياسة دولة الكويت الخارجية إلى هذه الأجهزة.

وتتحدد مستويات ومراحل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الكويتية بالمستويات التالية:

المستوى الأول: يختص به أمير البلاد وولي العهد، ويتم في هذا المستوى وضع خطط العامة ورسم الإطار العام لسياسة دولة الكويت تجاه القضايا المطروحة، ويتلقى وزير الخارجية من خلال هذا المستوى توجيهات أمير البلاد باعتباره القائد الأعلى للبلاد.

المستوى الثاني: يختص به رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، ويناقش فيه النتائج التي يتوصل إليها وزير الخارجية في المؤتمرات الدولية، واجتماعات وزراء خارجية الدول الأجنبية التي يكون وزير الخارجية الكويتي طرفاً فيها، ويتم في مجلس الوزراء دراسة ومناقشة سياسة ومواقف دولة الكويت الخارجية تجاه مختلف القضايا على ضوء ما يعرضه وزير الخارجية.

المستوى الثالث: ويتعلق بطريقة ووسائل إدارة السياسة الخارجية وسبل تنفيذها وتختبه وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة.

المستوى الرابع: يتعلق بمجلس الأمة، حيث أنه أصبح من اختصاصات هذا المجلس، ليس إبداء الرأي في السياسة العامة ودراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها وحسب، وإنما التأثير في القرار السياسي الداخلي والخارجي والتهديد في بعض الأحيان في حجب الثقة في حالة رفض وزير الخارجية أو مجلس الوزراء تنفيذ أو اتخاذ قرار يرفضه أعضاء المجلس.

ويتناول المبحث الثاني صنع السياسة الخارجية الكويتية من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: تركيبة النظام السياسي الكويتي

المطلب الثاني: أجهزة السلطة التنفيذية

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية الكويتية

المطلب الأول

تركيبة النظام السياسي الكويتي

إن نشأة السلطة في دولة الكويت كانت عبارة عن عقد اجتماعي بين أهل دولة الكويت وأسرة آل الصباح، فقد تنازل سكان دولة الكويت لصباح الأول عن جزء من حقوقهم وحرياتهم السياسية نظراً لقيامه بإدارة شؤون البلاد وتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية فيها، إضافة إلى الحياة الاقتصادية، حيث كان تجار دولة الكويت وأثريائها مسؤولين عن رفد خزينة الدولة بالأموال اللازمة لإدارة شؤون البلاد، وقد شكل هذا العقد البذرة الأولى للديمقراطية في الكويت، فمنذ اختيار الشيخ صباح الأول حاكماً للمجتمع الكويتي، كان ينتهج أسلوب التشاور إلى حد ما بين الحاكم والأهالي دون وجود مجالس شورى أو مجالس تشريعية بالمعنى المعروف حالياً، وفي وقت كانت فيه الحياة الاجتماعية في دولة الكويت بسيطة وعلاقاتها الخارجية محدودة، حيث عرف هذا المنهج في الحكم باسم الحكم المشترك، ولم تتخل دولة الكويت عن هذا الأسلوب حتى أواخر القرن التاسع عشر، فقد ظل التشاور والمشاركة ركيزة الحكم (النجار، 2000: 108).

- **نظام الحكم والسلطات العامة في الدولة:**

لقد نصت المادة (4) من الدستور أن الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح، ويعين ولي العهد خلال سنة على الأكثر من تولية الأمير، ويكون تعيينه بأمر أميري بناء على تزكية الأمير ومبايعة من مجلس الأمة تتم في جلسة خاصة، بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

وكذلك ينص الدستور في المادة (54) منه على أنَّ: "الأمير رئيس الدولة، وذاته مصونة لا تمس"، ويعارض الدستور هذه المادة في المادة (29) التي تنص على " الناس

سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين"،يتضح من هذه المواد أن الدستور يساوي بين الناس في الحقوق والواجبات ولكن يرفع الأمير ويعتبره لا يمس، وفي هذا عدم تطبيق للقانون وتعارض معا لديمقراطية، إذ إن المساواة هي المفتاح الرئيس للوصول إلى الديمقراطية الحقيقية (العمر، 1994: 32).

ويتكون النظام السياسي الكويتي من عدة سلطات عامة هي: (أسيري،1996: 475).

- **السلطة التنفيذية:** وهي تتمثل بالأمير وبمجلس الوزراء الذي يتكون من 16 وزير، وينص الدستور على ألا يزيد عدد الوزراء عن ثلث عدد الأعضاء المنتخبين في البرلمان (أي 16 وزيراً).

- **السلطة التشريعية:** وهي ممثلة بمجلس الأمة منتخب لأربع سنوات، بالإضافة لأعضاء الحكومة بحكم وظائفهم.

- **السلطة القضائية:** وهي تتكون من مجلس القضاء الأعلى والمحاكم بكافة درجاتها.

المطلب الثاني

أجهزة السلطة التنفيذية

أولاً: الأمير (رئيس البلاد/الدولة).

يختار الأمير رئيس مجلس الوزراء بأمر أميري بعد مشاورات تقليدية مع كبار الشخصيات ورئيس مجلس الأمة وغيرهم، ولكن دون تدخل مجلس الأمة بشكل مباشر في هذا القرار، ويقوم رئيس مجلس الوزراء المعين بترشيح أعضاء الحكومة، ويصدر مرسوماً بتشكيل الوزارة الجديدة (أسيري،2010: 45).

ورغم أن الأمير هو في قمة الهرم التنفيذي، بمعنى أن على رأس السلطة التنفيذية في أداء أعمالها وواجباتها، فأن الواقع الدستوري يحدد تولي سلطاته بواسطة وزراءه، ويعفيه من المسؤولية السياسية، ومسؤولية رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الوزارة عن مهامهم ومسؤولياتهم أمام الأمير، وكذلك أمام السلطة المنتخبة، وبهذا تعتبر اختصاصات الأمير غير مباشرة وهذا انعكاس للنظام البرلماني (دستور دولة الكويت، المواد 59–60).

ويمثل الأمير في النظام السياسي الكويتي رأس الهرم، فهو السلطة العليا والمرجع في كافة الشؤون الأساسية: تنظيمية (تشريعية). أو سياسية أو عسكرية أو إدارية، ويتعمق هذا الدور عملياً من خلال تولي ولي عهده لمنصب رئيس مجلس الوزراء، حيث يصبح أكثر قرباً، بل على اتصال مباشر بالأوضاع المختلفة في البلاد، ويمكن له القول الفصل في معظم القرارات والسياسات التي يصدرها من أجل مواجهتها.

وأمير البلاد هو الذي يوجه السياسة الخارجية، كما أن الأعراف الدولية وأنظمة الدولة أعطت للأمير الحق أن يمثلها، أما سائر أشخاص القانون الدولي (الدول والمنظمات الإقليمية

والدولية والتفاوض باسم دولته مع الدول الأخرى والموافقة والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات، وقد يفوض غيره للقيام بذلك (الطبطبائي، 1985: 854).

ثانياً: مجلس الوزراء:

يعتبر مجلس الوزراء العصب أو العمود الفقري للحياة السياسية في دولة الكويت، هو الأداة التنفيذية التي تمارس الدولة من خلالها مهامها العديدة، فهو يهيمن على مصالح الدولة، ويرسم السياسة العامة للحكومة، ويتابع تنفيذها، ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية (جمال،2004: 253).

ويلعب مجلس الوزراء دوراً بارزاً في الشؤون الخارجية سواء على الصعيد العربي و الإسلامي أو الدولي، وذلك من خلال رسمه للسياسة الخارجية وإقراره المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون دولة الكويت طرفاً فيها، كما أن مجلس الوزراء يبلور الاتجاهات العامة لسياسة الدولة ويساعد الأمير في إيجاد تصور عام لما يجب أن تكون عليه هذه السياسة، ويقوم الوزراء في المجلس بالتخطيط لسياسة الدولة في مختلف الاتجاهات (حسن،1968: 320).

ثالثاً: وزارة الخارجية: (أسيري،2010: 215).

تزايد دور وزارة الخارجية الكويتية مع مرور الزمن واستقرار نسبي لدولة المؤسسات في الكويت، حيث صار تقليداً أن يلتقي أمير البلاد بالسفراء الجديد قبل شغل مناصبهم، بالإضافة إلى إرسال رؤساء الوزارات في الخارجية كمبعوثين للدولة، والواقع أن دور وزير الخارجية في صنع السياسة الخارجية يأتي من لحظة قيام القيادة السياسية بتحديد أولوياتها الخارجية عبر ما تتلقاه من جهاز الدبلوماسية وغيره من مدخلات ومعلومات وصياغة بدائل الحركة السياسية ثم يتولى صانع

القرار اختيار البدائل وتحديد القرارات التي تلعب الدبلوماسية دوراً بارزاً في تنفيذها بالتعاون مع غيرها من أجهزة الدولة بل ومع جهات غير حكومية في تعاظم دور الدبلوماسية الشعبية والثقافية.

ويلعب وزير الخارجية دوراً مؤثراً في صنع السياسة الخارجية الكويتية من خلال تقديم المشورة لصانع القرار وكذلك المعلومات، وتلعب وزارة الخارجية دوراً بيروقراطياً في صنع تلك السياسة، والى جانب مهمات الوزارة الأساسية في تنفيذ السياسة الخارجية، فإنها تقوم بإعداد التصورات لما يجب أن تسلكه الكويت، إلا أن الأمر في النهاية مرهون بموافقة الأمير الذي هو رئيس الدولة بالإضافة إلى رئيس مجلس الوزراء، فإن وزارة الخارجية تقوم بأداء دور استشاري في صنع السياسة الخارجية.

المطلب الثالث

العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية الكويتية

تعد السياسية الخارجية المرآة العاكسة للنظام السياسي لأي دولة من الدول فبواسطتها تعامل المجتمع الدولي سلباً أو إيجابياً مع هذه الدولة أو تلك، و السياسة الخارجية بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية مع غيرها من الدول وهي سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، نحو دولة أو حدات في المحيط الدولي الخارجي من غير الدولة كالمنظمات الدولية وحركات التحرير أو نحو قضية معنية.

إن عملية صناعة القرار السياسي والذي يعد الركيزة الأساسية التي يدور مفهوم السياسة حولها و من ثم عندما تتحدث عن مفهوم السياسة الخارجية فإن القصد منه التفاعلات المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي أو تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد، و إن عملية صناعة القرار السياسي الخارجي تختلف من دولة إلى أخرى وتتأثر بمجموعة من العوامل، و يمكن القول أن عملية القرار هي اختيار بديل معين من مجموعة من البدائل المطروحة في سبيل تحقيق غايات معينة عن طريق أصحاب السلطة في مؤسسات المجتمع السياسي من أهم العمليات التي تميز العملية السياسية .

وتتأثر السياسة الخارجية الكويتية بمجموعة من العوامل والتي يمكن إيجازها بالتالي:

الموقع الجغرافي: ولـــه أكبر الأثر في رسم خطوط السياسة الخارجية للدول، وقد تكون المخترعات الحديثة مثل الصواريخ عابرة القارات تركت أثراً، في تقليل أهمية هذا الوضع، إلا أنها على الرغم من ذلك لم تستطع القضاء على كل آثاره، فاتساع أراضي الولايات المتحدة أو روسيا أو الصين من العوامل التي تعطي قوة لكل من هذه الدول ومن باب أولى

في عصر الصواريخ الموجهة، خاصة إذا ما توافر العنصر البشري بنسب تتلاءم مع الرقعة الجغرافية والموارد البشرية.

وفيما يتعلق بالكويت فلا شك أن حجم مساحتها الصغير بالمقارنة مع جاراتها من الدول كالعراق والمملكة العربية السعودية وإيران قد حدا بها إلـــى إبرام العديد من الاتفاقيات مع الدول المجاورة على صعيد تخطيط حدودها وتأمين سلامة هذه الحدود، إلى جانب ذلك فإن مثل هذا الاهتمام بقضايا الحدود وضع على كاهـــــل السياسة الخارجية الكويتية أعبـــــاء ومسؤوليات كبيرة من أجل توظيف أيِّ تحرك تقوم بـــه الدبلوماسية الكويتية، لخدمة مصالحها الأمنية في هذا المجال.

- **عدد السكان:** مما لاشك فيه أن عدد سكان أي دولـــة ونوعيتهم ومستواهم الحضاري وتطورهم الاقتصادي يؤثر في سياستها الخارجية، ولا تنحصر أهمية السكان في الدفاع عن سلامة الدولة وأمنها الوطني فحسب، وإنما في تطوير إمكانياتها المختلفة، واستغلال ثرواتها المتاحة، فإذا كانت البلاد شاسعة ومترامية الأطراف كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين فإن توافر العنصر البشري بنسب تتلاءم مـــــع حجم الرقعة الجغرافية والموارد الطبيعية لهذه البلدان يصبح على درجة كبيرة من الأهمية، وإذا كانت ضخامة عدد سكان بلد ما مثل الهند والصين، تجعل لأي منهما مكانة في المجتمع الدولي ، لمجرد أن عدد سكانهما قد تجاوز أو قارب المليار نسمة دون نظر إلى الاعتبارات الأخرى، فإن التقدم التقني أو الحضاري الذي تصل إليه دولة من الدول يعوض ما بينها وبين دولة أكثر منها سكانًا، من فروق، فسويسرا مثلاً على الرغم من أن عدد سكانها لا يتجاوز بضعة ملايين، لها مكانة في المجتمع الدولي بحكم تقدمها العلمي والاقتصادي، أعظم من دول مزدحمة بالسكان ولكنها متخلفة.

ويرتبط بموضوع عدد السكان، بموضوع الوحدة الوطنية أو موضوع التجانس بين السكان فدولة يتألف سكانها من أقليات عدة متباينة تكون أضعف من دولة أقل سكاناً ولكنها تتألف من شعب متجانس ومتطور حضارياً، ولموضوع الأقليات، مظهر جديد في بعض الدول الحديثة الاستقلال في إفريقيا مثلاً، حيث لا يزال النظام القبلي يسودها فيضعف من سياستها الخارجية.

وفيما يتعلق بعدد سكان دولة الكويت فإنه وإن كان قليل ومتعدد المذاهب والأديان فإن إمكاناتهـــــا وثرواتهـــــا الأخرى وحكمة قيادتهـــــا الرشيدة، قد مكنتها من إقامة علاقات وثيقة مع الدول ذات القدرات التقنية المتطورة؛ واستفادت في تطوير القدرات البشرية لديها وذلك لغرض تعزيز إمكانـــــاتها الدولية في كافة المجالات.

- **الموارد الطبيعية :** لقد مكن وجود موارد طبيعية في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا كافية لاحتياجاتهما، أن يكون لكل منهما في ميدان السياسة الخارجية قوة لا تتحقق مثلاً لليابـــان التـــي لا تملك مـــوارد طبيعية للطاقـــة مثلهمـــا، ولذلك فهي تعتمد أكثر من غيرها على نفط الشرق الأوسط، وهناك موارد طبيعية غير النفط ذات أهمية كبرى مثل المواد الغذائية، إلى جانب ذلك فإن توافر الموارد الطبيعية لدولة ما يمكنها من إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي، وتتبّعها الدول لدعم موقفها في السياسة الدولية.

فالدولة التي تتمتع بنظام اقتصادي قوي، وتمتلك ثروات طبيعية وطاقات إنتاجية ضخمة نسبيا، تكون لديها حرية اكبر عند اختيارها البدائل المطروحة أمامها، كما وان قدرتها الاقتصادية هذه تساعدها على تحقيق أهدافها التي تسعى إليها من و راء هذه القرارات، ويجب أن نذكر أن وجود هذه الموارد الاقتصادية للدولة، لا يكفي أحياناً لنجاح سياستها الخارجية، بل يجب أن

يتوافر شرط أخر، وهو قدرة النظام على استثمار هذه الموارد والإمكانيات وتوظيفها بشكل صحيح، لخدمة السياسة الخارجية للدولة (الحديثي،2001: 214)

ولذلك نجـــد أن بلـــداً كالكويت قد سعى من أجل تطوير الدخـــل وتنويع مصادره علـــى الوجـــه الـــذي وفـــر لـــه تفـــادي سلبيات الاعتماد علـــى مـــورد واحـــد كالنفط. وقد لعب توافر الموارد الطبيعية وإنشاء المؤسسات الاقتصادية الكبيرة في الدولة مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية قد ساهم في رسم السياسة الخارجية للدولة، وكان الصندوق لكويتي للتنمية من أهم الأدوات التي وظفتها دولة الكويت في سياستها الخارجية، لإعطاء الصورة والوجه الحضاري لدولة الكويت لدى دول العالم، وكان الصندوق الكويتي بمثابة "سفارة اقتصادية" كويتية في كل دول العالم، وقد لعب دوراً مسانداً للدبلوماسية الكويتية في استقطاب وتأكيد قضايا الكويت ومصالحها في المحافل الدولية والإقليمية، إضافة إلى لتعزيز مكانة الكويت عربياً ودولياً.(Demir,1976:57)

- **القوة العسكرية:** ليس للقوة العسكرية طابع الثبات الذي تتميز به العوامل الأخرى آنفة الذكر، ولكن هذه القوة عرضة للتغيير المفاجئ، فأسلحة الحرب والأساليب الإستراتيجية على هذا الصعيد تتغير وتتبدل بسرعة ، يضاف إلى ذلك أنه إلى جانب القوة العسكرية توجد القوة المعنوية التي لا تقل شأناً عن القوة المادية وكل ذلك ذو أثر كبير على السياسات الدولية.

وفيما يتعلق بالكويت فإن سياستها الحكيمة في التوفيق بين قدراتها الاقتصادية وبين قدراتها المعنوية كان لـــه الأثر الكبير في ترسيخ الدور القيادي الذي تمارسه الدولة في المجالات العربية والإسلامية والدولية، وتحقيق أهداف سياستها العامة في مختلف الأصعدة الداخلية والخارجية، وإن كانت دولة الكويت لا تمتلك الترسانة العسكرية القوية إلا أنها اتبعت دبلوماسية قوية في دعم الشعوب والقضايا العربية القومية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية من

خلال الدعم اللوجستي والعسكري والمالي، ولا ننسى شهداء الكويت في حرب عام 1976 وعام 1973.

- **النظام الداخلي للدولة:** والمقصود بذلك طبيعة نظام الحكم السائد فيها، إن كان ذا نظام حزبيٍّ ديمقراطي بالمفهوم الحديث أو غير ذلك، وعقيدته السياسية أو الدينية، واستقرار الوضع الداخلي، وأثر مختلف قوى المجتمع الداخلية في ذلك، ومدى توافر القيادة المستقرة القادرة على الحسم في أوقات الأزمات، وفي تصريف الأمور، وغير ذلك من العناصر الداخلية التي لها أثر في المسلك الخارجي للدولة (مقلد،1980: 1511)

وفيما يتعلق بدولة الكويت فإن الإسلام يشكل الركيزة الأساسية لنظام الحكم فيها وتلعب القومية العربية دوراً في رسم سياستها الخارجية، حيث تحرص السياسة الخارجية الكويتية على أن تكون جميع خطواتها منسجمة مع هذا التوجه العام للدولة والمجتمع.

المبحث الثالث

وسائل السياسة الخارجية الكويتية

تعطي السياسة الخارجية الكويتية اهتماماً كبيراً لعدد من الوسائل التي تتناسب مع المعطيات والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، اعتقاداً من صانعي السياسة الخارجية الكويتية بأن مثل هذا النوع من الوسائل كافي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بصورة تتناسب وطبيعة قدرات دولة الكويت السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فمن هنا ركزت السياسة الخارجية الكويتية على وسائل كأدوات فعالة لتحقيق أهدافها السياسية الخارجية لها.

ويتناول المبحث الثالث وسائل السياسة الخارجية الكويتية من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: المساعدات المالية والاقتصادية

المطلب الثاني: الصندوق الكويتي للتنمية

المطلب الأول

المساعدات المالية والاقتصادية

تعرف المساعدات الخارجية الاقتصادية بأنها: " تحول المصادر من الحكومات أو المؤسسات الرسمية إلى حكومات ومؤسسات الدول النامية لتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي، وتمويل مشاريع محددة"، (هايتر،1989: 15). كما تعرف المساعدات الاقتصادية بأنها: " تقديم المنح والقروض لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتقلبة وفقاً لشروط معينة" (مهيدات، 2005: 2)، وتعرف بأنها أحد أشكال المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المانحة التي عادة تكون دولاً غنية أو دولاً ذات قدرات اقتصادية قوية الى الدول المتلقية التي هي عادة ما تكو دولاً فقيرة أو دولاً ذات قدرات اقتصادية ضعيفة، وتعرف بأنه الانتقال الرسمي لرؤوس الأموال والبضائع والخدمات الى الدول النامية التي لا تستطيع الحصول عليها بالوسائل التجارية العادية (والترز،1974: 11).

- أسس ومبادئ المساعدات الاقتصادية الخارجية:

يفهم من كلمة مساعدات أن طرفاً ما يحصل على عون من طرف آخر دون مقابل، والمساعدات الاقتصادية الخارجية بهذا المعنى يجب أن تكون على شكل هبات أو منح، حيث لا يتوقع من الطرف المتلقي تقديم مقابل للطرف المقدم لها، وعليه فليست كل عملية تحويل للموارد من طرف لآخر تعتبر مساعدة، رغم أنها غالباً ما تندرج ضمن المساعدات الاقتصادية الخارجية، فعلى سبيل المثال يجب أن تستثنى من المساعدات الاقتصادية الاستثمارات الخاصة في الدول الأجنبية، لأن هدفها الأول تحقيق الربح بنسبة تفوق النسبة الممكن الحصول عليها في الدولة الأم(دعيس، 1989: 98).

ويقوم تقديم الدول المانحة للمساعدات الاقتصادية للدول النامية على عدة مبادئ أهمها:- (مهيدات، 2005: 25).

1- أن يكون الهدف من تقديم هذه المساعدات تدعيم وتحقيق مصالح الدول والجهات المانحة خصوصاً على الصعيد السياسي.

2-القدرة على الامتصاص، ويتمثل بقدرة الاقتصاد القومي للدول المتلقية على استغلال المساعدات الاقتصادية المقدمة لها من الدول المانحة في تطوير البنية الاقتصادية الداخلية وزيادة قدراتها.

3- الاستفادة من تقديم المساعدات، بما يدعم البنيات الاقتصادي، ومع أن الطاقة الإنتاجية للدولة تتوقف على مجموعة من العوامل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، فالاستقرار السياسي مثلاً يتيح للمجتمع أن يتفرغ لبناء الاقتصاد القومي.

-أهداف المساعدات الاقتصادية الخارجية:

1- تهدف المساعدات الاقتصادية الخارجية إلى دعم القطاع الخاص المحلي للدول المتلقية إذ تؤثر المساعدات في هياكل الإنتاج والهياكل المؤسسية في اقتصاد البلدان المتلقية للمساعدات.

2- تهدف المساعدات إلى إحداث تغيرات تشجع على بناء قوة اقتصادية اجتماعية في إطار من التبعية النظام الرأسمالي الدولي، وبالتالي فإن تدفق رؤوس الأموال لدول العالم يتمثل بتبعية الاقتصاد الرأسمالي عبر الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي(العمرو، 2004: 42).

وعليه فإن المساعدات الاقتصادية الخارجية يمكن أن تندرج في إطار ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي: (شريم، 1996: 35).

أ- أن المساعدات الاقتصادية يتم تقديمها وفقاً لاعتبارات سياسية وإستراتيجية، فمثلاً المساعدات التي قدمتها دول الخليج للعراق خلال الحرب العراقية الإيرانية والتي هدفت إلى دعم الصمود للعراق تجاه الخطر الإيراني.

ب- يمثل الهدف الأخلاقي أحد أهم دوافع المساعدات الاقتصادية، فقد تم التوسع في عمليات الإغاثة الطارئة للدول التي تعاني من الكوارث الطبيعية والمجاعات، حيث تتم هذه المساعدات وفقاً لمبدأ المشاركة الإنسانية في مواجهة هذه الكوارث والمجاعات وخصوصاً في الدول لنامية التي تفتقد للإمكانات الاقتصادية التي تؤهلها للتعامل مع مثل هذه الكوارث.

ومن هنا بدأت دولة الكويت في رسم سياسة مالية ، وقد تمثلت هذه السياسة بسياسة تقديم المساعدات المالية والاقتصادية الخارجية، التي تقدمها دولة الكويت من خلال الصندوق الكويتي للدول العربية الشقيقة والإسلامية الصديقة (دول العالم الثالث) ، حيث تم إنشاء الصندوق في ديسمبر عام 1961 لتوفير وإدارة المساعدات المالية والتقنية للدول النامية.

ويمثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربي الجهة الرئيسية الرسمية التي تقوم بتقديم المساعدات المالية والاقتصادية للدول النامية، وهو أول صندوق تم إنشاؤه في العالم الثالث، خصوصاً وأن هذه المساعدات التي يقدمها الصندوق للدول والهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية، قد خلقت بعض المكاسب السياسية لدولة الكويت على المستويين الإقليمي والعالمي ومن هذه المكاسب:(الخجا، 1984: 61).

1- حصول دولة الكويت على اعتراف عالمي واضح من خلال دورها في ميدان المساعدات الأجنبية وبخاصة من قبل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

2- المركز الذي تتمتع به الدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية وما تحقق بسبب هذا المركز من دعم القضايا العربي في العديد من المناسبات.

3- التعاطف الملموس من قبل الدول النامية تجاه القضايا الاقتصادية والسياسية التي تهم دول الخليج بصفة عامة ودولة الكويت بصفة خاصة.

4- علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل وعلاقات الصداقة التي تتمتع بها دولة الكويت على الصعيد الإقليمي والدولي.

5- ما يواجهه المستثمرون الكويتيون من ترحيب وتأييد من قبل أغلب الدول النامية التي تسعى إلى اجتذاب رؤوس الأموال الكويتية.

وشهدت فترة الثمانينيات نمواً واسعاً في اتجاهات المساعدات الاقتصادية الكويتية الخارجية من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، حيث ارتفع إجمالي القروض الملتزم بها الصندوق من 2.166 مليون دولار في عام 1980 إلى 6.022 مليون عام 1990، ويعزى ذلك إلى الطفرة الكبيرة في أسعار النفط التي شهدتها هذه الفترة، إضافة إلى تأثيرات الحرب العراقية الإيرانية، والتهديدات الإيرانية لدولة الكويت، حيث شهدت السنوات الأولى في عقد الثمانينات طفرة نوعية في حجم المساعدات الكويتية للدول العربية ودول العالم الثالث والمتمثلة بالقروض المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية، مثل في السنة المالية 1984-1985 لغت قيمة القروض التي التزم الصندوق بتقديمها حولي 1147 مليون دينار، حيث كان نصيب الدول العربية 42.7% منها خاصة للعراق وذلك إبان الحرب العراقية الإيرانية(لتقرير السنوي للصندوق الكويتي،1984).

وتعتبر السنوات 1990-1991 من أهم وأخطر مرحلة مرت بها دولة الكويت، وعلى سياساتها الاقتصادية الخارجية منذ استقلال البلاد عام 1961 ومنذ تأسيس الصندوق الكويتي،

ورغم ذلك شكلت هذه الفترة أحد أهم المؤشرات الدالة على الاستمرار في السياسات الداعمة للدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث، وواصل دولة الكويت رغم الاجتياح العراقي لأراضيه بالتزاماته وبلغ حجم المبالغ المسحوبة وفقاً لاتفاقيات لقروض الموقعة 500 مليون دولار، كما وقعت إحدى عشر اتفاقية قروض جديدة لتمويل مشاريع جديدة، فخلال السنة المالية 1991 منح الصندوق ستة قروض لبلدان عربية، وثلاثة بلدان أفريقية، وقرضان لبلدان آسيويان(الصندوق الكويتي للتنمية، 2010: 5).

وأدرك الكويتيون بعد خروج القوات العراقية من دولة الكويت أنه لا بد من الاستمرار في مساعدة الدول ولا سيما التي وقفت إلى جانب دولة الكويت في محنته، ففي السنة المالية 1992–1993 قدم الصندوق الكويتي 21 منحة للمعونة الفنية، خص بعضها لدول مثل سوريا ومصر والبحرين وجزر المالديف، كما خصص منحاً أيضاً لمقترضين جدد، مثل تركمانستان وقريغزستان ولوشيا ودومينيكا، والتشيك، وغيرها، وبلغت قيمة القروض المعقودة خلال الفترة حوالي 147.6 مليون دينار كويتي شملت قطاعات النقل والمواصلات والزراعة والكهرباء والمياه.

وقدم الصندوق الكويتي في السنة المالية 1993/1992 (21) منحة، خصص بعضها لدول مثل سوريا ومصر والبحرين وبوركينافاسو وجزر المالديف، وقدم قروضاً لعدد من الدول إذ بلغت هذه القروض المعقودة خلال السنة المالية المذكورة حوالي (147.6) مليون دينار كويتي شملت قطاعات النقل والمواصلات والزراعة والكهرباء، حيث استفادت من هذه القروض (3) دول عربية و (7) إفريقية و (4) آسيوية و (4) دول في أمريكا اللاتينية والكاريبي ودولة أوروبية. (الصنودق الكويتي للتنمية، التقرير السنوي الحادي والثلاثون 1994/1993/1992: 12).

وفي نهاية عقد التسعينيات ومطلع الألفية تمكن الصندوق من تقديم (27) قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية (157.450) مليون دينار كويتي شملت قطاعات الطاقة، النقل والمواصلات، الزراعة والمياه والصرف الصحي، واستفادت منها 6 دول عربية و 6 دول أفريقية، و8 دول أسيوية وأوروبية و4 دول في أمريكا اللاتينية، وإضافة لذلك قام الصندوق بدفع التزاماته المالية تجاه المؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية لتمكينها من متابعة جهودها الإنمائية في الدول النامية، كما بلغت قيمة المساهتمات الجديد خلال العام المذكور حوالي 70.8 مليون دولا أمريكي كانت من نصيب الصندوق الأفريقي للتنمية بقيمة (10) مليون دولار والبنك الأفريقي للتنمية (44.8) مليون دولار، ومؤسسة التنمية الدولية (16) مليون دولار(الصنودق الكويتي للتنمية الاقتصادية، التقرير السنوي الثامن والثلاثون 1999/2000/2001: 12).

ومنذ ولادة الصندوق في نهاية العام 1961 وحتى العام 2005 بلغ عدد القروض المقدمة من دولة الكويت لدول العالم (6759 قرضاً لـــ (101) دولة بقيمة إجمالية قدرها (3544) مليون دينار كويتي، أي ما يقارب (12) مليار دولار أمريكي، وكان نصيب الدول العربية المستفيدة من القروض (265) قرضاً لـــ (16) دولة عربية بقيمة إجمالية قدرها (1913.593) مليون دينار كويتي ما يقارب (6.5) مليار دولار أمريكي، وقد بلغ عدد الدول الأفريقية المستفيدة من القروض (40) دولة منحت(203) قرض، بقيمة إجمالية (595.724) مليون دينار كويتي، أي ما يقارب (2.02) مليار دولار أمريكي وقد بلغت عدد الدول الآسيوية والأوروبية المستفيدة بـــ(175) قرضاً لـــ (34) دولة آسيوية وأوروبية، بقيمة إجمالية (945.219) مليون دينار كويتي، أي ما يقارب (3.213) مليار دولار أمريكي، بينما بلغ عدد الدول المستفيدة من القروض بقيمة إجمالية (90.184) مليون دينار كويتي ما يقارب

(306.62) مليون دولار أمريكي لـــ(11) دولة(إحصائيات القروض التي قدمها الصندوق الكويتي، موقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية).

وتعتمد هذه المساعدات المالية التي تقدمها دولة الكويت لمعظم دول العالم الثالث على الدوافع التي يمكن حصرها بالنقاط الآتية: (الخجا،1984: 60).

1) الروابط الأخوية بين دولة الكويت والأقطار العربية لأسباب قومية ودينية.

2) الرغبة في تطوير علاقات قوية مع الدول المجاورة لتدعيم أمن دولة الكويت وسلامة استقلاله.

3) إدراك دولة الكويت لأهمية تدعيم الاستقرار السياسي في المنطقة من خلال رفع المستوى الاقتصادي لأبنائها.

4) الشعور بالواجب لتقديم المساعدات للدول النامية لاعتبارات إنسانية.

5) الرغبة في تعزيز مكانة دولة الكويت ونفوذها على الصعيد الدولي.

- أهداف وتوجهات الصندوق:

يهدف الصندوق إلى مساعدة الدول النامية العربية وغير العربية وخاصة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية ويقوم بالوظائف التالية :- (الكفري، 2004: 21).

1- تقديم القروض والمساعدات والكفالات لحكومات الدول النامية أو للمشاريع التي تقوم في هذه الدول، ويتم تقديم المنح والقروض للحكومات أو للمنشآت ذات الشخصية الاعتبارية التابعة للدولة المضيفة للقرض والتي تساهم في عملية التنمية ولا تقتصر على مجرد تحقيق الربح، أما الكفالات فتتم بقيام الصندوق بكفالة الجهات المذكورة أعلاه تجاه الغير.

2- المساهمة في رأسمال المنشآت والمؤسسات التابعة لإحدى الدول النامية والتي تساهم في عملية التنمية.

3- المساهمة في رأسمال مؤسسات التمويل الإنمائي.

4- تقديم المعونات الغنية للدول النامية.

5- تمثيل دولة الكويت في منظمات التنمية الإقليمية والدولية.

6- المساهمة في مساعدة الدول النامية وفي كافة القطاعات وتركزت عمليات الصندوق خلال الفترة الأخيرة في القطاعات التالية الزراعة والري النقل والتخزين،الطاقة والصناعة.

المطلب الثاني

الصندوق الكويتي للتنمية

توظف السياسة الخارجية الكويتية أداتها الاقتصادية وذلك من خلال الصندوق الكويتي إلى جانب الأداة الدبلوماسية والإعلامية لتشكل أهم الأدوات في تنفيذ سياستها الخارجية وذلك منذ استقلالها وحتى لآن.

حيث ظهر مصطلح ما يسمى دبلوماسية الدينار في السياسة الخارجية الكويتية، وتم توظيف هذه الدبلوماسية الاقتصادية بكفاءة عالية في تحقيق استقلال دولة الكويت وضمان هذا الاستقلال، فتزايد بعد ذلك دور هذه الدبلوماسية وخصوصا في فترة السبعينيات والثمانينيات في أوج التطورات الاقتصادية والنفطية للبلاد، حيث بات ينظر لدولة الكويت على أنها قوة مالية إقليمية كبيرة، واستثمرت دولة الكويت هذه المكانة المالية والاقتصادية في تقديم المساعدات والقروض للعديد من دول العالم العربي والإسلامي والدولي، كما وظفت نفوذها للعب دور وسيط خلال الأزمات بين الدول العربية، كما استطاعت لعب دور مؤثر في مختلف مجريات الأحداث الإقليمية والعربية(أسيري،2010: 250).

إن دولة الكويت على الرغم من صغر حجمها فإنها مهتمة بأن تضع جزءاً من مواردها في خدمة قضايا التنمية، ومساعدة الدول النامية لتحقيق التنمية في اقتصادياتها وبوجه خامدها بالقروض والمساعدات الفنية اللازمة لتمويل وتنفيذ برامج التنمية فيها على أسس فنية واقتصادية سليمة تكفل نجاح المشروعات الممولة وتحقق للدول المستفيدة القدر الأكبر من المنافع الاقتصادية والاجتماعية(الصندوق الكويتي للتنمية، 2010: 3).

وقد لعب الصندوق الكويتي دوراً في رسم السياسة الخارجية الكويتية وذلك من خلال المشاريع والمساعدات التي كان يقدمها للدول النامية والمحتاجة، وذلك باعتماده على موارد

مالية خاصة به تقدمها له الدولة، فقد كان رأسمال الصندوق عند تأسيسه يبلغ (50) مليون دينار فقط، ولكن لم تمضي عدة أشهر على تأسيسه حتى قررت حكومة دولة الكويت رفع رأسماله إلى (100) مليون دينار كويتي، وفي حزيران عام 1974 تقرر توسيع مجال نشاط الصندوق فشمل سائر البلاد النامية، كما زاد رأسماله المقرر من (200) مليون دينار إلى (1000) مليون دينار(الشراح والفقير، 49)

وفي مارس عام 1981 صدر قانون سنة 1981 الذي ضاعف رأسمال الصندوق المقرر ليبلغ (2000) مليون دينار كويتي، وهو مدفوع بالكامل، كما تم في عام 1981 تعديل النظام الأساسي للصندوق بحث نصراحة على أن تشمل صلاحيات الصندوق المساهمة في رؤوس

أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية وكذلك المساهمة في رؤوس أموال المنشآت ذات الطابع الإنمائي(الصندوق الكويتي للتنمية، 2010: 7).

ومن هنا فإن مما لا شك فيه أن الصندوق الكويتي للتنمية يعتبر من أهم وأقوى الأدوات الاقتصادية التي استخدمتها ووظفتها السياسة الخارجية الكويتية عند التخطيط ورسم تلك السياسة، وذلك لإبراز الدور الحضاري لدولة الكويت في الساحة الدولية، حيث أصبح الصندوق سفيراً لدولة الكويت متنقل يجوب دول العالم عبر سياساته واستراتيجياته المتنوعة في تقديم المنح والقروض والمساعدات لدول كثيرة في العالم، أضف لذلك دوره في معالجة وحل النزاعات الدولية والإقليمية لضمان الاستقرار والامن والسلم الدوليين.

وظهر ذلك من خلال ممارسة دولة الكويت لدور فاعل عبر الصندوق في حل النزاعات والإقليمية والعربية بالاعتماد على قدراتها وطاقاتها المالية ونفوذها ومصداقيتها الاقتصادية في العالم، حيث كان لها حضور واضح وبارز في حل النزاع الجمهوري والملكي في اليمن في الستينيات، وكذلك حل أزمة أحداث أيلول في السبعينات بين الأردن ومنظمة

التحرير الفلسطينية، وحل النزاع اليمني العماني الحدودي في الثمانينات، كما ولعبت دولة الكويت دوراً بارزاً وما زالت في دعم القضية الفلسطينية ودول المواجهة مع إسرائيل مالياً وسياسياً وإعلامياً وتنظيمياً وحتى عسكرياً، وخصوصاً ما يخص باحتضان جالية فلسطينية كبيرة في دولة الكويت، شكلت دعماً متواصلاً للثورة الفلسطينية من خلال سنين طويلة(أسيري،2010: 258) ووقف الحرب الأهلية اللبنانية حيث قضى سمو الأمير الحالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح عقدًا كاملاً وهو يسعى بكل جهده في سبيل وقف الدمار الذي سببته الحرب الأهلية اللبنانية للمجتمع اللبناني.

لقد تأثر الصندوق الكويتي بعدد من الجوانب الاقتصادية التي أثرت بدورها في زيادة مدخولاته وبالتالي زيادة قدرته على التوسع في تقديم مساعداته الخارجية التي تركت بصماتها في السياسة الخارجية الكويتية، فقد شهدت دولة الكويت في الثمانينيات طفرة نفطية ثانية قوية، والتي تسببت في زيادة المداخيل المالية للدولة بنسب كبيرة وعالية جداً، حيث أدى ذلك إلى أن دولة الكويت استفادت من الارتفاعات في أسعار النفط مما زاد من مساهمتها عبر الصندوق الكويتي للتنمية في حجم المساعدات الخارجية، وامتداد اتجاهات المساعدات لتشمل مناطق وأقاليم جديدة في العالم، وقد انعكس تأثير ذلك على عمل وأداء الصندوق، بحيث تم تعديل قانون الصندوق لسنة 1981 بزيادة رأسماله من 2000 مليون دينار إلى 6800 مليون دينار، وبالتالي تعزيز القدرة المالية للصندوق وتمكينه من توسيع أنشطته الاقتصادية، التي انعكست في مجملها على السياسة الخارجية الكويتية(وكالة الأنباء الكويتية،2011: 18).

الفصل الثالث

مراحل تطور القضية الفلسطينية

تمهيـــد:

عندما ظهرت الأفكار القومية في أوروبا بادر اليهود إلى اعتناق هذه الأفكار وتأسيس حركة قومية على أساس ديني ثقافي عرفت باسم الحركة الصهيونية وتحولت الحركـــة مـــن شكلها الديني إلى السياسي، ومن أبرز أهدافها حشد اليهود في جميع أنحاء العالم بشتى السبل لتوطينهم في فلسطين، ويعتقد اليهود بأن لهم حقاً تاريخياً في إقامة موطن لهـــم ، إذ ينـــسب أنفسهم إلى سكان مملكتي إسرائيل ويهودا، اللتين كانتا موجودتين في فلـــسطين منـــذ القـــرن التاسع قبل الميلاد ولمدة 250 عاماً تقريباً، ثم بقيت مملكة يهودا لوحدها حتـــى القـــرن الأول للميلاد، وتعتبر فلسطين أو باسمها العبري "ايرتس إســـرائيل" أرض الميعـــاد فـــي التـــراث اليهودي(صايغ، 1977: 14-15).

وعقد أول مؤتمر صهيوني بزعامة مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هيرتزل لتثبيـــت حـــق اليهود بإقامة وطن لهم وذلك في مدينة بازل بسويسرا عام 1897 وكان من أبرز قراراتهـــا: (رابكن، 2006 :65). إقامة وطني قومي لليهود في فلسطين والحصول على ضمانات دولية بذلك، و تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين،و تنظيم اليهود وربطهم بالحركة الصهيونية من خلال مؤسسات مثل الاتحاد الصهيوني العالمي.

ويتناول الفصل الثالث مراحل تطور القضية الفلسطينية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: جذور فلسطين وتطور القضية الفلسطينية،

المبحث الثاني: القضية الفلسطينية بعد حرب حزيران عام 1967.

المبحث الأول

جذور فلسطين وتطور القضية الفلسطينية

يطلق اسم فلسطين على القسم الجنوبي الغربي لبلد الشام، وهي الأرض الواقعة غربي آسيا على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، ولفلسطين موقع استراتيجي مهم، إذ تعد صلة الوصل بين قارتي آسيا وإفريقيا، ونقطة التقاء جناحي العالم الإسلامي.

وقد سكن الإنسان أرض فلسطين منذ عصور موغلة في القدم كما تدل الحفريات والآثار، وشهدت أرضها مراحل التطور الإنساني الأولى في التحول من الرعي إلى الزراعة، كما أن أول مدينة جرى تشييدها في التاريخ هي مدينة "أريحا" الواقعة شمال شرقي فلسطين وذلك نحو 8000ق.م حسبما يذكر علماء الآثار، وأقدم اسم معروف لهذه الأرض هو"أرض كنعان"؛ لأن أول شعب سكن هذه الأرض ومعروف لدينا تاريخيا هم "الكنعانيون"، الذين قدموا من جزيرة العرب نحو 2500 ق.م، واسم فلسطين هو اسم مشتق من اسم أقوام بحرية، لعلها جاءت من غرب آسيا الصغرى ومناطق بحر إيجة حوالي القرن الثاني عشر ق.م، وورد اسمها في النقوش المصرية باسم" ب ل س ت"، وربما أضيفت النون بعد ذلك للجمع، وقد سكنوا المناطق الساحلية، واندمجوا بالكنعانيين بسرعة، فلم يبق لهم أثر مميز سوى أنهم أعطوا الأرض اسمهم(الموسوعة الفلسطينية،1984: 272).

أما أرض فلسطين بحدودها الجغرافية المتعارف عليها ، فلم تتحدد بدقة إلا في أيام الاحتلال البريطاني، وقد ظلت حدود أرض فلسطين تضيق وتتسع عبر التاريخ أي أنها ظلت تعبر بشكل عام عن الأرض الواقعة بين البحر المتوسط والبحر الميت ونهر الأردن حيث تحدها من الشرق الأردن ومن الغرب البحر المتوسط ومن الشمال لبنان وسوريا ومن الجنوب

مصر، وعلى أي حال، فإن مساحة فلسطين وفق التقسيمات المعاصرة تبلغ 27009 كم^2 (الموسوعة الفلسطينية، 1984: 272).

ويتناول المبحث الأول جذور القضية الفلسطينية من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: وعد بلفور وقرار التقسيم عام 1947

المطلب الثاني: قيام إسرائيل وحرب حزيران عام 1967

المطلب الأول

وعد بلفور وقرار التقسيم عام 1947

قبل صدور تصريح بلفور عام1917 ، قدّم الـوزير البريطـاني اليهـودي "هربـرت صموئيل" ؛ الذي أصبح فيما بعد أول مندوب سامٍ لبريطانيا في فلسطين عام1920 ، مذكرة إلى حكومته ، وإلى عدد من النواب في البرلمان ، اقترح فيها تأسيس دولة يهودية في فلسطين، تحت إشراف بريطانيا شارحًا فيها الفوائد الاستعمارية المهمة التى ستجنيها بريطانيا من هذه الدولـة وهى:

1- تشكل مركزًا استراتيجيًا مهمًا لحماية طرق مواصلات الإمبراطورية إلى الهند وأفريقيا، وللسيطرة على ساحل البحر المتوسط والبحر الأحمر.

2- تؤمن حماية الوجود البريطاني فى مصر بما فيها قناة السويس ؛ أهم ممر مائي في العالم اقتصاديا وعسكرا.

3- تكون جدارا عازلا أمام الأطماع المتزايدة للدول الأوروبية المنافسة، ونقطة هجوم على باقي بلاد المشرق العربي.

4- تشكل قوة تعتمد على بريطانيا وُتدين لها بالولاء ، وتشطر الـوطن العربـي؛ وتمنـع الاتصال البري بين مشرقه ومغربه، ويمكن استخدامها لمجابهة حركات التحرير في الوطن العربي عامة عند الحاجة (ارشيدات ، 1992 : 35).

من ذلك يتبين الدور المقنع الذي قام به "هربرت صموئيل" لبريطانيا، أما حاييم وايزمن الذي أصبح أول رئيس للكيان الصهيوني فكتب عام 1914 إلى أحد الصحفيين البريطانيين:

" يمكننا القول عن صواب بأنه إذا سقطت فلسطين في فلك النفوذ البريطاني، وإذا مـا شـجعت بريطانيا إقامة اليهود هناك، سيصبح لدينا بعد 25 أو 30 سنه مليون يهودي أو أكثر وسوف يقوم

هؤلاء اليهود بتطوير البلاد وإنمائها وسيعيدون إليها الحضارة كما أنهم سيشكلون خير دفاع فعلي عن قناة السويس".

وفى عام 1916 قدّم "وايزمن" مشروعة لبريطانيا؛ الذي يطالب فيه بتصريح رسمي مؤيّد للصهيونية في فلسطين، إلا أن هذا الطلب واجه عده اعتراضات؛ لأن رئيس الوزراء البريطاني وقتئذ " اسكويت"، كان يعارض السياسة الصهيونية، وعندما تولى رئاسة الوزراء البريطانية " لويد جورج " المؤيد للسياسة الصهيونية (اليوسف، 1988 : 162) ، عين في منصب وزير الخارجية البريطانية صديقه الصهيوني " بلفور" وذلك في ديسمبر1916 ، وهنا تغيّر الوضع السياسي ، وعلى الرغم من ذلك فإن بريطانيا كانت دائما مترددة بشأن السياسة الصهيونية ومطالبها.

استمر التردد البريطاني، إلا أن جهود "وايزمن" مع الرئيس الأمريكي "ويلسون" نجحت في تبديد هذا التردد، وبهذا أصبح أمر صدور التصريح قريبا، و أثناء زيارة "بلفور" إلى الولايات المتحدة الأمريكية في يونيو عام1917 ، قال الرئيس "ويلسون"للحاخام "وايز": "عندما يأتي الوقت المناسب، وعندما تشعر أنت والقاضي "برانديس" بأن الوقت ملائم للحديث والتصرف، حينئذ فإنني سوف أكون جاهزا". والواقع أن تردد بلفور كان بسبب زيارة "هنرى موغنيثو" الفاشلة لتركيا، ولكن عندما قابل "بلفور" " ويلسون " بدأ التشجيع النسبي، ووافق "ويلسون" ووافق "بلفور" على صدور التصريح.

ومن هنا كان دور الصهيوني الأمريكي " برانديس" مكملا لدور " وايزمن " الصهيوني البريطاني، وكان دور الرئيس الأمريكي " ويلسون " مكملا لدور رئيس الوزراء البريطاني "لويد جورج"، ووزير خارجيته " بلفور" ، وهناك حقيقة لا بد من الإشارة إليها وهى؛ أن التحركات السياسية هذه، والتي أشرنا إلى بعضها، كانت في منتصف القرن العشرين؛ إلا أن الواقع هو أن

هذه التحركات، كانت عبارة عن استكمال للدور الأمريكي الذي بدأ منذ ظهور الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة السياسية، (حصو، 1986 :20).

- صدور تصريح بلفور:

يعتبر تصريح بلفور من أغرب الوثائق الدولية في التاريخ، لأن من لا يملك أعطى من لا يستحق؛ فبريطانيا تفتقد إلى الأهلية القانونية ، لأن فلسطين ليست ملكًا لها؛ حتى يقرر وزير خارجيتها "آرثر جيمس بلفور" بأن تكون فلسطين وطنًا قوميًا للشعب اليهودي(أرشيدات،1992: 33).

في الثاني من نوفمبر عام 1917 كتب وزير الخارجية البريطاني "أرثر بلفور" إلى اللورد "روتشيلد"، يقول:

عزيزي اللورد روتشيلد/ يسرني جدًا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية وقد عرض على الوزارة وأقرته: "إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يكون مفهومًا بشكل واضح أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينقالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الأخرى، وسأكون ممتناً إذا أحطتم اتحاد الهيئات الصهيونية علمًا بهذا التصريح " (أبو غربية، 7:1993).

وافقت بريطانيا على إصدار تصريح بلفور لأسباب سياسية كثيرة منها واقتصادية ودينية، ومن هذه الأسباب: (ارشيدات ، 1992 : 35).

1- وقوف البريطانيين إلى جانب الصهيونية من أجل التخلص منهم.

2- غياب الأمة العربية وافتقارها إلى قياس اللعبة السياسية وعدم قدرتها على مسايرة الأحداث والتطورات.

3- منع قيام وحدة عربية حقيقية بين بلدان الوطن العربي.

4- استمرار المؤامرة الأمريكية - الأوروبية الاستعمارية في عام1916 ، عندما وّقعت كل من فرنسا وبريطانيا معاهدة سايكس – بيكو؛ هذه المعاهدة فصلت شرق الوطن العربي عن غربه؛ حتى لا تحقق الوحدة العربية المنشودة .

5- النشاط الصهيوني من أجل إصدار التصريح، فبعد أن فشلوا في تلبية مطالبهم عن طريق السلطان العثماني عبد الحميد، كثفوا مجهوداتهم تجاه بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، فبعد أن استنفذوا كل مساعيهم مع السياسة البريطانية ، انقلبوا على بريطانيا، وتوجهوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

كان صدور التصريح صدمة كبرى وعنيفة لشعب فلسطين والشعوب العربية، وذلك لعدة أسباب منها: أنه جاء مناقضا للعهود التي قطعتها بريطانيا للشريف حسين ، لهذا أرسل العرب مذكرة للخارجية البريطانية طلبوا فيها تحديد سياسة بريطانيا اتجاه مستقبل البلاد العربية وفلسطين ، واطمأن العرب لأن بريطانيا أخبرتهم أنها ماضية في الاعتراف للعرب بالسيادة والاستقلال، وأن الرئيس الأمريكي "وورد ويلسن" نادى بحق الشعوب في تقرير المصير(ارشيدات ،1992 : 36).

لقد ازداد التوتر في البلاد ، فحدثت في يافا اضطرابات أدت إلى اقتتال العرب واليهود، فأقفلت المدينة، وسادت الفوضى ، وامتد لهيب الاضطرابات إلى المستعمرات اليهودية ، فقتل من جراء ذلك 95 فردا؛ منهم 48 من العرب و 47 من اليهود، وتألفت لجنة برئاسة قاضي القضاة السير "توماس هيكرافت" للتحقيق في أسباب الاضطرابات ، فقالت هذه اللجنة في تقريرها

إن الاضطرابات ناشئة عن الشعور السائد في البلاد ضد اليهود ، وهذا ناشئ عن خطة الحكومة فيما يتعلق بالوطن القومي (العارف ،2002 : 143).

وهذا لم يثن بريطانيا، بل استمرت في سياستها العدائية ضد العرب هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، استمرت في دعمها لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وبهذا الخصوكتب صموئيل إلى تشرشل ": إن العديد من المستعمرات اليهودية في مختلف المناطق قد تعرضت للهجوم، وكان من الضروري إرسال عدد من مفارز من الجنود والسيارات المدرعة والطائرات والشرطة إلى عدد من الأماكن المختلفة، ومطالبة السلطات بإرسال السفن الحربية إلى يافا وحيفا كإجراء احترازي (حسونة ،2001 : 31).

وترجم هذا الدعم عملياً؛ عندما أخذت بريطانيا في تقديم السلاح لليهود وتدريبهم عليه، أما العرب فلهم السجن، وعليهم عقوبة الإعدام ، إذا ثبت أنهم يحملون السلاح ضد اليهود، جابه شعب فلسطين طوال ثلاثين عامًا من الحكم البريطاني، نوعا فريدا ومتميزا من الانتداب، لا يشابهه ولا يضارعه أي انتداب آخر في أي مكان في العالم ، ذلك أن الانتداب البريطاني جاء بهدف تحقيق الوطن القومي اليهودي (الكيالي،1981 : 151) ، وهذا الهدف قد جعل من طبيعة السياسة العربية في فلسطين، ومن مؤسساتها، نماذج فريدة وغريبة؛ لا تمت بصلة من حيث الأشكال الخارجية والأوصاف العامة إلى الدول المتقدمة والمعاصرة ، ولا حتى إلى الدول العربية المجاورة والمحيطة بها والتي ترتبط بها تاريخيا وجغرافيا .

وصل هربرت صموئيل فلسطين في 30 يونيو1920 ، وقد ذكر أنه كان عازما على إنشاء مجلس استشاري من موظفي الحكومة إلى جانب عشرة أعضاء من الطوائف الثلاث، وفعلا تم إنشاء المجلس، إلا أنه منذ إنشائه كان مشلول الإرادة؛ بحكم السيطرة البريطانية عليه ، وعمل "صموئيل" على فتح أبواب الهجرة اليهودية على مصراعيها إلى فلسطين أمام يهود العالم

، ففي خمس سنوات دخل فلسطين حوالي خمسين ألفاً منهم ، واللافت للنظر هو أن آخر الحكام العسكريين البريطانيين كتب يقول:"إن حاخام اليهود الأكبر فى فلسطين "إبراهيم اسحق كوك" ومجلس الربانيين اليهود أن اليهود قد تسلموا المسجد الأقصى جميعه(الدباغ ،2002 : 247).

ولهذا الأمر عقدت العديد من المؤتمرات الفلسطينية، للمطالبة بإلغاء تصريح بلفور، ورفع الظلم عن الشعب الفلسطيني، في الفترة 1919-1925 وكان الهدف من هذه المؤتمرات التأكيد على الاستقلال ضمن الوحدة العربية ، وتعبئه الجماهير لمقاومة المشروع الصهيوني .مؤتمر القدس الذي عُقد في القدس عام 1921 وحمل اسم : مؤتمر القدس الكبير (حسونة ، 2001: 31). فقد كان أكثر المؤتمرات فاعلية وطالب بالآتي:

1- رفض الانتداب البريطاني.

2- رفض تصريح بلفور.

3- إقامة حكم نيابي ديمقراطي.

4- الوحدة مع الدول العربية.

5- تشكيل وفد من أعضاء المؤتمر ، بغرض حمل هذه المطالب للغرب.

- فكرة إنشاء حكومة نيابية فلسطينية فى نوفمبر1935 :

تقدم بعض القادة الفلسطينيين للمندوب البريطاني بمشروع تأسيس حكومة نيابية فلسطينية، بشرط منع الهجرة اليهودية، ومنع بيع الأراضي لليهود، وكان الرد البريطاني التالي: " إن الجواب على طلب إنشاء حكومة ديمقراطية في فلسطين، قد أبلغه المندوب السامي للزعماء العرب حين قدّم لهم اقتراحات بشأن تشكيل مجلس تشريعي يضم أكثرية كبيرة من الأعضاء غير الموظفين عن طريق الانتخاب". أما بخصوص بيع الأراضي، فقد أعلنت حكومة لندن أنها

ستصدر قانونا يمنع الفلاحين من بيع أرضهم ، إلا إذا أراد أن يبيع ما هو فـائض عـن الأرض التى يستطيع من خلالها سد حاجات أسرته.

وفى ديسمبر 1935 ، قدمت الحكومة البريطانية مشروعًا يعني تأسيس مجلس تشريعي؛ يتكون من العرب واليهود والبريطانيين ، ويكون أعضاؤه ثمانية وعشرين عضوا موزعين على النحو التالي:

خمسة موظفين بريطانيين واثنان من التجار ، وأحد عشر مسلما ، ثمانية مـنهم عـن طريـق الانتخاب وثلاثة يقوم بتعيينهم المندوب البريطاني، وسبعة يهود ثلاثة منهم عن طريق الانتخاب، ومسيحيان؛ واحد منهم عن طريق الانتخاب، والثاني يقوم بتعيينه المندوب البريطاني، أما رئيس المجلس فيكون محايدا(أبو غربية،1993: 52).

ومن هذه الصلاحيات:

1- ليس من حق المجلس مناقشة شرعية الانتداب.

2- من صلاحيات المندوب السامي البريطاني أن يصدر ما يراه مناسبًا من قرارات بشأن الهجرة والأراضي.

3- أن يقرر قائمة هجرة العمال اليهود.

هاجم القادة الفلسطينيون صلاحيات المجلس، لأنه يجعل منه مجلسا شكليا ، لكـنهم لـم يرفضوه، أما اليهود فهجومهم على المجلس كان بسبب أقليتهم ، وبهذا الـصدد يقـول "حـاييم وايزمان" في كتابه " التجربة والخطأ" : " إن الحديث عن منتخبين عرب يُمثلون شعبهم، يتناقض مع المبدأ الديمقراطي ، إن مجلسا تشريعيا في فلسطين سيكون مجرد معطف معاصـر لنظـام الإقطاعية القديم؛ أي استمرار سلطة الدم العائلية التي قبضت على البلاد منذ قـرون ومرغـت وجوه الفقراء في التراب ". (وايزمان،1966: 380).

- الثورة الكبرى سنه1936 :

تتابعت الأحداث السياسية، والثورات العسكرية، في العشرينات والثلاثينات؛ في فلسطين وفى بعض الدول المحيطة مثل مصر وسوريا، وفى بعض دول العالم ، ففي فلسطين بدأ النضال الكبير في 19 أبريل عام 1936 واستمر حتى نهاية الإضراب في 18 أكتوبر 1936، وكان هذا الإضراب بداية للثورة العارمة التي استمرت ثلاث سنوات، وانتهت بصدور الكتاب الأبيض في 17 مايو عام1939 .

- دور اللجنة العربية العليا:

في 25 إبريل من عام 1936 ، أصدرت اللجنة العربية العليا البيان الأول، وعلى أثر اجتماعها الأول مساء ذلك اليوم، أعلنت قرارها السياسي الذي جاء فيه: " الاستمرار على الإضراب العام إلى أن تبدل الحكومة سياستها المتبعة في فلسطين تبديلا أساسا، تظهر بوادره في وقف الهجرة اليهودية ، وأكد القرار على المطالب الوطنية الثلاثة :

1- منع الهجرة اليهودية منعا باتاً.

2- منع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود.

3- إنشاء حكومة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي(السفري،1937: 27).

كانت آثار هذه الثورة وخيمة على اليهود الذين ألمت بهم أزمة اقتصادية شديدة تمثلت في البطالة وكساد البضائع، وارتفعت أوامر الحجز والحبس التي طالت المدنيين بسبب عجزهم عن وفاء الديون، وبلغت سنبة البطالة خلال سنة 1938 إلى أكثر من 60% من بينهم 95% في مجال البناء وحده وجراء هذه الأوضاع، طالب ثلاثة من أحزاب اليهود في فلسطين بوقف الهجرة بسبب البطالة والأزمة الخانقة وبلغ الجوع والبطالة بعمال اليهود إلى درجة جعلتهم يحتلون تل أبيب مطالبين بالخبز والحليب، كما شهدت خزانة الوكالة اليهودية إفلاساً

عجـــزت معهـــا عـــن دفـــع مرتبـــات معلمـــي المـــدارس ممـــا دفعهـــم إلـــى التمـــرد والإضراب(دروزة،د.س: 252).

ورغبة من بريطانيا في امتصاص غضب الفلسطينيين على إثر الثورة العربية الكبرى (1936–1939) أصدرت الكتاب الأبيض في 17 ماي 1939، وقد لقي رفضاً من الجانـــب الصهيوني وتحفظاً من الجانب العربي، والذي تضمن مبدأ تولي اليهـــود والعـــرب مناصـــب رؤساء الدوائر بحسب نسبة عدد السكان من كلا الطرفين، كما بدأت بريطانيـــا مـــن خلالـــه مرونة تجاه الفلسطينيين بالنسبة لمواقفها السابقة، مما يدل علـــى أن الكفـــاح الـــشعبي دوره الملموس حيث أنتج إلغاء التقسيم، وعدول بريطانيا عن تحديها السافر للمطالب العربية مـــن الناحية النظرية (النحال،1984: 168).

المطلب الثاني

قيام إسرائيل وحرب حزيران عام 1967

اندلعت الحرب العالمية الثانية وكانت المؤشرات تدل على أن القوة الصاعدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك نقل اليهود ثقلهم السياسي من لندن إلى نيويورك وأخذت الشخصيات اليهودية تستغل نفوذها لصالح المطالب الصهيونية وجاءت جميع القرارات لصالحها، وفي مقدمتها إعلان الرئيس الأمريكي روزفلت في 16 مارس عام 1944 عن عدم موافقة الحكومة الأمريكية على سياسة الكتاب الأبيض لعام 1939(جبارة،1998: 255).

وفي هذه الأثناء شن أبناء الحركة الصهيونية هجومات عسكرية على بريطانيا لإجبارها على إنهاء الانتداب فقامت الهاجاناه بتفجير أثنا عشر جسراً رئيسياً في البلاد، كما دمرت العديد من خطوط السكك الحديدة التي كانت في خدمة الجيش البريطاني، أما في عام 1946 فقد تم تفجير فندق الملك داوود في القدس، حيث تقيم رئاسة الأركان البريطانية، أسفر عن منح اليهود مساحة قدرها 15120 كلم^2 أي ما مقداره 56% من مساحة فلسطين، وأن تكون المساحة للدولة العربية الفلسطينية 12 ألف كليومتر، واتبعت الحركة الصهيونية سياسة الغاية تبرر الوسيلة من أجل الحصول على أصوات الدول الأعضاء في مجلس الأمن، والتي وافقت على قرار التقسيم بعد خضوعها لضغوطات أمريكية ويهودية، ومنها الفلبين، ليبيريا، هايتي، كوبا، كوستاريكا، غواتيمالا(التل،د.س: 292).

وفي مساء الجمعة 14 ماي 1948 تم الإعلان عن قيام دولة "إسرائيل"، وبعد ساعة من ذلك اعترفت الولايات المتحدة بهذه الدولة، وفي 26 ماي أعلن بن غوريون قيام الجيش الإسرائيلي الذي تم تدريب النواة الأولى منه في الجيش البريطاني على صورة فيلق يهودي تشكل في عام 1944 بقوام قدره 35 ألف جندي، وهو الجيش الذي احتل فلسطين سنة 1948،

حيث استأنف الغزو الصهيوني لفلسطين في أوائل إبريل عام 1948 قبل أن يبدأ تدخل الجيوش العربية النظامية بخمسة أو ستة أسابيع(البدري، 1987 :90).

وقد نجم عن هذه الحرب التي أسست فيها إسرائيل العديد من التغيرات في فلسطين والمنطقة العربية وخاصة الدول المحيطة بها، تمثلت في استيلاء إسرائيل على أكثر من 20 مليون دونم من الأراضي الفلسطينية تمثل 77% من أراضي فلسطين بدلاً من 56% المقررة حسب قرار التقسيم، وأصبحت أملاك المواطنين العرب اللاجئين والأراضي الأميرية التي تشكل (17.675) مليون دونم ملكاً للدولة الجديدة، وتمكنت إسرائيل خلال سنتين من إنشائها من احتلال 13 مدينة و862 قرية فلسطينية، وقد تم خلال هذه الفترة أيضاً تدمير 418 قرية عربية وإزالتها عن الوجود،وبالنسبة للسكان العرب داخل هذه الدولة فقد تقلمن 800 ألف إلى 156 ألف، وبذلك تحول العرب إلى أقلية داخل هذه الدولة، ولم يبق للعرب في حدود إسرائيل إلا حوالي 820 ألف دونم موزعة بين الجليل والمثلث والنقب(الهنداوي، 1970: 79).

وقد بلغ عدد المهاجرين اليهود في الثلاث السنوات الأولى من قيام الدولة حوالي 684 ألف مهاجر، وبذلك تضاعف عدد السكان اليهود، وفي المقابل تم تشريد عدد كبير من سكان المناطق الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل والذين تحولوا إلى لاجئين في البلدان المجاورة، وقد تجاوز عددهم 800 ألف، وقد بقيت للعرب وقف الحرب(قاسم، 1999: 277).

- **إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية:**

وكرد فعل على هزيمة العرب في حرب 1948 نشأت حركة القوميون العرب وأسست هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل في العام 1952، وفي العام 1958 انبثق عن هذه الحركة جناح خاص بفلسطين، وكان من أبرز الشخصيات في هذه الحركة د. جورج حبش ونايف حواتمة، وبقيت هذه الحركات السياسية والعسكرية تعيش حالة من المخاض إلى أن

أعلن من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، وقد تم إعلان منظمة التحرير من خلال المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، الذي ضم العديد من المشاركين، على شكل قوى سياسية وشعبية واقتصادية ودينية، وقد عقد المؤتمر في القدس في 1984/5/28 بحضور 422 ممثلاً للفلسطينيين، وبرعاية الملك حسين، وأعلن رسمياً عن تأسيس المنظمة، وصودق على الميثاق الوطني الفلسطيني الذي أكد على الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، وعدم التنازل عن أي جزء منها، وتم انتخاب أحمد الشقيري رئيساً، الذي بدوره قام بتسمية اللجنة التنفيذية، والصندوق القومي الفلسطيني، والعديد من الأجهزة الإعلامية والإدارية، وقررت المنظمة تشكيل جيش التحرير الفلسطيني، كما قامت بعدد من الجهود التعبوية والإعلامية، ورحب الفلسطينيون بشكل عام بإنشاء المنظمة باعتبارها تمثيلاً للكيانية الفلسطينية والهوية الوطنية(الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، 1966: 76).

- حرب حزيران عام 1967:

بدأت التحركات العسكرية الإسرائيلية استعداداً للحرب بمهاجمة قرية السموع في منطقة الخليل في شهر تشرين الثاني عام 1966، من أجل ملاحقة الفدائيين الفلسطينيين الذين كانوا يقومون بعمليات عسكرية داخل الأراضي المحتلة، وعلى الجبهة المصرية قامت الطائرات الإسرائيلية بإسقاط طائرتين مصريتين فوق سيناء، واشتبكت مع طائرات سورية على الجبهة السورية أسقطت خلالها ست طائرات سورية، وبدأت الدول العربية بتظاهرة عسكرية كبيرة أمام جميع العالم، أطلقت خلالها التهديدات لإسرائيل والوعود بقرب تحرير فلسطين.

وفي الوقت نفسه كانت إسرائيل تواصل استعداداتها العسكرية بصمت لشن حرب على ثلاث جبهات (مصر، سوريا، الأردن) حيث قامت صباح 5 حزيران عام 1967 بشن هجوم سريع على القواعد الجوية المصرية في سيناء والدلتا، وخلال ثلاث ساعات تمكنت القوات

الجوية الإسرائيلية من تدمير سلاح الجو المصري، وتزامن ذلك مع توغل القوات الإسرائيلية إلى ساحل قطاع غزة وسيناء، حيث كانت القوت المصرية وقوات جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة تقاتل بغطاء جوي، وخلال (80) ساعة من القتال كانت غزة وسيناء محتلة بالكامل من قبل القوات الإسرائيلية، وعلى الجبهة الأردنية لم يكن الحال أفضل من الجبهة المصرية حيث تم تدمير الطائرات الأردنية الجاثمة في مطاراتها، واضطرت القوات الأردنية للانسحاب إلى الجبهة الشرقية من نهر الأردن، أما على الجبهة السورية فقد تم التعامل مع سلاح الجو السوري بنفس الطريقة التي تم العامل فيها مع سلاحي الجو المصري والأردني وتم تدميره ظهر ذات اليوم، أما الحرب البرية في الجولات فقد استمرت لمدة ستة أيام تمكنت خلالها إسرائيل من احتلال مرتفعات الجولان، وقد أسفرت الحرب الخاطفة هذه التي حققت فيها إسرائيل انتصاراً ساحقاً على الدول العربية المحيطة عن النتائج التالية:(قاسم، 1999 : 293-294).

1- احتلال إسرائيل لمزيد من الأراضي العربية، حيث احتلت قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها الجزء الشرقي من مدينة القدس، وسيناء ومرتفعات الجولان.

2- تهجير أعداد كبيرة من الفلسطينيين والسوريين، حيث نزح مئات الآلاف منهم إلى الأردن، مصر، سوريا، لبنان.

3- سيطرة إسرائيل على مصادر مياه نهر الأردن، حيث وصلت القوات الإسرائيلية إلى جبل الشيخ منابع النهر.

4- وصول القوات الإسرائيلية إلى حدود بعيد وجديدة عن الأماكن السكنية اليهودية (المستعمرات) وهي بالمنطق العسكري الإسرائيلي حدود قابلة للدفاع عنها.

5- فتح مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية.

6- تدمير القوة العسكرية العربية لكل من مصر وسوريا والأردن.

المبحث الثاني

القضية الفلسطينية بعد حرب حزيران عام 1967

بعد الهزيمة الكبرى التي تعرض لها العرب واحتلال المزيد من الأراضي الفلسطينية والعربية، وفرض حالة التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة، سارت المنطقة بعدة اتجاهات، فمن جانب كانت مصر وسوريا تعد العدة لاستعادة أراضيها المحتلة وفرض توازن قوى جديد يغير من اتجاهات السياسة الدولة في المنطقة، ومن جانب آخر نشأت وتبلورت ظاهرة المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد إسرائيل، وتعميق دور منظمة التحرير باعتبارها ممثلاً للشعب الفلسطيني وقضيته في المحافل الدولية والأممية.

لقد صدر القرار رقم (242) عن مجلس الأمن الذي يعتبر من أكثر القرارات الدولية شهرة في مسار القضية الفلسطينية في 1967/11/22، أي بعد عدة أشهر من هزيمة حزيران، وكان عبارة عن مشروع بريطاني، صاغه وقدمه مندوب بريطانيا في مجلس الأمن اللورد كارادون، وتبناه مجلس الأمن آنذاك، وأهم ما جاء فيه إن مجلس الأمن قلق من الوضع الخطير في الشرق الأوسط، ويؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجلا سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن، وطالب القرار بسحب القوات الإسرائيلية من أراض احتلتها في النزاع الأخير(النص الفرنسي يقول الأراضي المحتلة)، وإنهاء جميع إدعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وأكد القرار على ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين(مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993).

وكانت ردود الفعل الفلسطينية الرفض المطلق، والموافقة من قبل الحكومة المصرية والأردنية، ورفض الحكومة السورية، أما الموقف الإسرائيلي فقد أعلنت إسرائيل على عقد اتفاقية سلام مع الدول العربية، بحيث يتم التوصل إليها من خلال مائدة المفاوضات، ومل تعلن قبولها أو رفضها للقرار في ذلك الوقت.

ويتناول المبحث الثاني القضية الفلسطينية بعد حرب حزيران عام 1967 من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: التطور السياسي للقضية الفلسطينية

المطلب الثاني: اتفاقية أسلو عام 1993 وإقامة الدولة الفلسطينية

المطلب الأول

التطور السياسي للقضية الفلسطينية

بعد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، دخلت القضية الفلسطينية مرحلة البحث عن حلال سياسية، كانت أول هذه المبادرات مبادرة الرئيس الأمريكي "رونالد ريغن" التي أعلنت مباشرة بعد خروج المقاومة من بيروت في أيلول عام 1982، وتضمنت المبادرة: (الحمد، 1999: 480).

1- أن السلام لا يتحقق إلا بإقامة دولة فلسطينية.

2- إن السلام لا يتحقق باستمرار سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة.

3- إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين بالاشتراك مع الأردن.

4- إن الولايات المتحدة لن تؤيد إقامة مستوطنات جديدة.

5- القدس يجب أن تبقى موحدة ويتقرر وضعها بالمفاوضات.

6- ستعارض الولايات المتحدة أي اقتراح من أي فريق يعرض أمن إسرائيل للخطر.

تشير هذه المبادرة إلى أن الولايات المتحدة في ذلك الحين لم تقبل بأكثر من حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن القضية ليس لها علاقة بالأرض، بل بالسكان الذين يعيشون عليها، ومقابل هذه المبادرة تبنت القمة العربية التي انعقدت في فاس عام 1982 مشروع الأمير فهد بن عبد العزيز حيث تضمنت: (الحمد، 1999 : 481).

1. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام 1976 بما فيها القدس.

2. إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة.
3. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
4. حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.
5. إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
6. قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

تبع هذه المبادرة مبادرة الاتحاد السوفيتي في العام 1982، والتي أعلنها الرئيس بريجينيف، تضمنت العناصر والمبادئ التالية:(الحمد، 1999: 482).

1. عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة وبالتالي يجب أن تعاد الأراضي التي احتلتها إسرائيل في 1967.
2. إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتمكين اللاجئين من العودة.
3. إعادة الجزء الشرقي من القدس إلى العرب لتصبح جزءاً من الدولة الفلسطينية.
4. إنهاء حالة الحرب وإحلال السلام بين إسرائيل والدول العربية.

واستمرت المبادرات الدولية والعربية والفلسطينية والإسرائيلية، إلى أن قامت الولايات المتحدة بالتنسيق مع الاتحاد السوفيتي بالترتيب لعقد مؤتمر دولي للسلام في عام 1991، أطلق عليه مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، وقد جاء هذا المؤتمر كنتيجة لعدة عوامل هي:

1- تفكك النظام العربي نتيجة لحرب الخليج الثانية وانهيار التضامن العربي.

2- غياب الخيار العسكري العربي في مواجهة إسرائيل.

3- الضربات المتتالية التي تعرضت لها المقاومة الفلسطينية عبر العقود الماضية.

4- استمرار الانتفاضة الفلسطينية والتي أصبحت تشكل عبئاً على إسرائيل والولايات المتحدة.

5- انهيار الاتحاد السوفييتي كقوة دولية.

6- رغبة العناصر الفعالة في النظام الدولي بتوفير الاستقرار في المنطقة.

7- الضغوط الأمريكية على مختلف عناصر الصراع عربية وإسرائيلية.

وقد شارك في هذا المؤتمر كل من مصر وسوريا ولبنان والوفد الأردني الفلسطيني المشترك، وأشرف عليه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، إلا أن الدور الحقيقي والفعال كان للولايات المتحدة الأمريكية، حيث مهدت له من خلال العديد من الإجراءات أهمها رسائل الضمانات التي قدمتها للأطراف المشاركة وخاصة الجانب الفلسطيني والإسرائيلي.

وكانت محادثات ثنائية تجري بين أطراف الصراع العربية وإسرائيل وأخرى متعددة الأطراف تبحث المواضيع التي يتطلب حلها تعاون كل الأطراف، واعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار 242 الصادر عن مجلس الأمن عام والذي يحمل في طياته اعترافاً ضمنياً بإسرائيل بعد أن ظلت لسنوات طويلة تعارضه(الفرا، 2001: 11).

وبالنسبة للمفاوضات الثنائية بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي فقد تم التوصل خلال عامين من مؤتمر مدريد إلى اتفاقية وسميت إعلان مبادئ بينهما في 1993/9/13تحت مسمى غزة أريحا أولاً، وقد تضمنت اتفاقية إقامة حكم ذاتي محدود لفترة انتقالية مدة خمس سنوات في الضفة الغربية وقطاع غزة للفلسطينيين، وتأجيل قضايا الصراع الأعقد وهي القدس واللاجئين والسيطرة على المعابر والأراضي والمستوطنات وشكل الكيان الفلسطيني الذي

سيؤول إليه الحكم الذاتي إلى مفاوضات الحل النهائي. (الحمد،1999: 487). وقد شكل هذا الاتفاق مفاجأة للكويت الا أن دولة الكويت دائما كانت تدعم أي قرار يخدم القضية الفلسطينية.

وأطلقت مبادرة السلام العربية والتي أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك السعودية للسلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين هدفها إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دولياً على حدود عام 1967 وعودة اللاجئين وانسحاب إسرائيل من هضبة الجولان المحتلة مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين البلدان العربية وإسرائيل وكانت في عام 2002 في القمة العربية في بيروت، وقد نالت هذه المبادرة تأييداً عربياً ودولياً ومنها دولة الكويت وهي من المواقف التي تثبت إجماع العرب على تحقيق السلام العادل والشامل.

ثم أطلقت مبادرة خطة خارطة الطريق والتي تعرف بخطة السلام في الشرق الأوسط، أعدت الخطة بواسطة ما يعرف باللجنة الرباعية الدولية، والتي تضم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وروسيا والأمم المتحدة استناداً إلى رؤية الرئيس الامريكي جورج بوش الابن التي أوضحها في كلمة ألقاها في القاهرة في 24 يوليو عام 2002.

وتدعو خارطة الطريق إلى البدء في محادثات للتوصل لتسوية سلمية نهائة – على ثلاث مراحل– من خلال إقامة دولية فلسطينية بحلول عام 2005، تضع خريطة الطريق تصوراً لإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة بنهاية عام 2004، وبعد الالتزام باتفاق لوقف إطلاق النيران، سيتعين على الفلسطينيين العمل من أجد قمع المتشددين، أما إسرائيل سيتعين عليها الانسحاب من المدن الفلسطينية وتجميد الاستيطان في الأراضي المحتلة.

المطلب الثاني

اتفاقية أسلو عام 1993 وإقامة الدولة الفلسطينية

لقد عرف مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني عدة تصورات ومشاريع، منها ما ورد في الميثاق القومي الفلسطيني، بأن فلسطين ما بعد التحرير ستكون جزءاً من دولة الوحدة العربية، وفي الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1968 جاء بأن فلسطين هي وطن الشعب العربي الفلسطيني، وفي عام 1971 تم تبني هدف فلسطين الديمقراطية العلمانية التي يعيش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون على قدم المساواة، وفي عام 1974 تم تبني البرنامج المرحلي الذي يقول بسلطة وطنية فلسطينية على جزء من أرض فلسطين، وفي وثيقة إعلان الاستقلال في الجزائر عام 1988 تم تبني هدف الدولة الفلسطينية المستقلة حسب قرارات الشرعية الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي خطة خارطة الطريق عام 2003 تم الحديث عن دولة فلسطين مؤقتة ستقام عام 2005، وظهر مفهوم إسلامي للدولة يطالب بإقامة دولة إسلامية على فلسطين التاريخية(حمدان، 2007: 91).

وبالنسبة للموقف الإسرائيلي من إقامة الدولة الفلسطينية فقد أشار إليه رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بأن إسرائيل مستعدة لحل إقامة دولة فلسطينية وذلك بشروط أولاً: اعتراف كامل بحق اليهود في دولة إسرائيل، ثانياً: على الدولة الفلسطينية أن تكون منزوعة السلاح ولإسرائيل السيطرة على تسليح المنطقة، ثالثاً: رفض عودة اللاجئين وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين خارج إسرائيل.

- **فلسطين دولة في الأمم المتحدة:**

منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، في خطوة تعد انتصارا دبلوماسيا ومكسبا قانونيا للفلسطينيين، وصوتت 138 دولة

لصالح مشروع القرار الذي منح دولة فلسطين هذه الصفة، في حين عارضته تسع دول، وامتنعت عن التصويت 41 دولة.

ووافقت على الطلب الفلسطيني ثلاث من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي فرنسا وروسيا والصين، في حين عارضته الولايات المتحدة وامتنعت بريطانيا عن التصويت، أما الدول الثمانية الأخرى التي رفضت القرار فهي كندا وجمهورية التشيك وإسرائيل وجزر مارشال وميكرونيزيا ناورو وبالاو وبنما.

ونص مشروع القرار الذي تم التصويت عليه على منح فلسطين صفة "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة، كما دعا مجلس الأمن إلى النظر "بشكل إيجابي" إلى قبول طلب دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، الذي قدمه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في سبتمبر/أيلول 2011.

ويدعو المشروع إلى ضرورة التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين والوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، كما تؤكد فقرات المشروع على تصميم الجمعية العامة على الإسهام في إعمال الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 وتحقق رؤية الدولتين، كما تعبر عن الحاجة الملحة لاستئناف وتسريع المفاوضات من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة.

وتعهد الفلسطينيون في المشروع المذكور باستئناف عملية السلام فور التصويت على القرار في الأمم المتحدة، وقال الرئيس الفلسطيني في كلمته قبيل التصويت "إن الجمعية العامة مطالبة اليوم بإصدار شهادة ميلاد دولة فلسطين، ولهذا السبب بالذات نحن هنا اليوم".

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد انتقد في القدس قرار التصويت في الأمم المتحدة، وقال إنه "لن يغير شيئا على الأرض"، واعتبر أن هذه الخطوة "لن تدفع باتجاه إقامة دولة فلسطينية بل ستؤخرها أكثر".

وكبديل للتصويت الأممي، اقترح نتنياهو على الفلسطينيين بدء محادثات السلام المباشرة دون "شروط مسبقة"، وقال إنه "مستعد لاستئناف محادثات السلام فورا لبحث كل القضايا الجوهرية محل الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين"، مضيفا "للأسف لم أسمع ردا من الجانب الفلسطيني.

وكانت الولايات المتحدة قد عبرت عن رفضها توجه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة، وقالت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في تصريحات للصحفيين إن واشنطن ترى أن الخطوة الفلسطينية جانبها الصواب، وإن الجهود يجب أن تتركز على إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط.

الفصل الرابع
السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية

تمهيـــد:

لا يختلف اثنان على أن قضية فلسطين هي القضية التي يلتقي حولها كل العرب والمسلمون، وذلك كونها بلد عربي ومسلم محتل من الكيان الصهيوني، ولأن فيها المدينة المقدسة "القدس"، وثالثاً فيها المسجد الأقصى أولى القبلتين، ولدولة الكويت علاقة قديمة مع فلسطين.

وتميزت دولة الكويت دوماً بمسارعتها لنصرة إخوانها العرب والمسلمين بشتى الوسائل، وكان التميز في نصرة فلسطين بشكل ملموس من خلال اللجنة الشعبية لجمع التبرعات من المواطنين والشركات الخاصة ومن المدارس والجامعات، وفي دولة الكويت تأسست "منظمة التحرير الفلسطينية" وانطلقت الثورة الفلسطينية، وتأسست معظم الحركات الفلسطينية كحركة فتح وحماس.

ويتناول الفصل الرابع السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: الموقف الكويتي من القضية الفلسطينية

المبحث الثاني: تطور السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية

المبحث الثالث: حرب الخليج الثانية والموقف الكويتي من القضية الفلسطينية

المبحث الأول

الموقف الكويتي من القضية الفلسطينية

بدأت العلاقات الكويتية الفلسطينية منذ بداية العشرينات عندما قام الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين على رأس وفد مكون من شخصيتين فلسطينيتين بزيارة للكويت عام 1921 من أجل جمع تبرعات لإعمار المسجد الأقصى، ويمكن القول أن الأحداث التي جرت في فلسطين كانت أساس هذه العلاقة، ففي عام 1933 أرسل عدد من الشباب الكويتي رسالة إلى المقيم السياسي للحكومة البريطانية في دولة الكويت يحتجون فيها على سياسة التنكيل التي مارستها الحكومة البريطانية تجاه الفلسطينيين في فلسطين التي تقع تحت الانتداب البريطاني(أبو بكر،2000: 173).

وعندما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في منتصف عام 1936 وأعلن الإضراب العام في فلسطين، تسلم حاكم دولة الكويت الشيخ أحمد الجابر رسالة من الهيئة العربية العليا" بزعامة المفتي الحاج أمين الحسيني، ناشدوه فيها بأن يقدم مبلغاً من المال تأييداً للإضراب، وقد تجاوب الفلسطينيون مع الإضراب العام في فلسطين حيث تم جمع الأموال وإرسالها إلى فلسطين.وبعد ذلك تطور نشاط الشباب الكويتي المتأثر بالأحداث التي تجري في فلسطين، إذ بادر عدد منهم لمساندة نضال الشعب الفلسطيني في تصديه للتعسف الذي مارسته سلطات الانتداب البريطاني، وفي أكتوبر عام 1936 شكل عدد من الشباب من أبناء الطبقة التجارية أول لجنة لمناصرة الشعب الفلسطيني(زحلان،1981: 6).

ورداً على تقرير "بل" الذي دعا إلى تقسيم فلسطين شكل الشباب الكويتي عام 1937 لجنة تحمل أسم "شباب الكويت" وكان عدد أعضائها (12) عضواً وقد ناشدت اللجنة حاكم دولة الكويت الشيخ أحمد الجابر بأن يتخذ موقفاً من المخطط الرامي إلى تقسيم فلسطين،

وأرسلت برقيات ورسائل احتجاج إلى مجلس العموم البريطاني وعصبة الأمم ووزير المستعمرات البريطاني والمقيم السياسي في الكويت، كذلك تلقى حاكم دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد برقية من المجلس الإسلامي الأعلى في القدس تناشده باتخاذ موقف من التوصيات الخاصة بالتقسيم، وفي ظل هذه الأجواء أرسل حاكم دولة الكويت الشيخ أحمد الجابر برقية إلى وزير المستعمرات في لندن يلفت فيها نظر الحكومة البريطانية إلى خطورة التقسيم وأنه يجب أن يسود العدل والمساواة، كما بعث حاكم دولة الكويت الشيخ أحمد الجابر برقية إلى " اللجنة العربية العليا" قال فيها: "يهمنا ولا شك أمر أخواننا العرب، وسنقوم بما هو الواجب، وسنبذل غاية جهدنا للمساعدة الممكنة التي تؤدي إلى كل خير"(زعيتر،1980: 302).

وعقد مؤتمر لندن في عام 1946 حيث دعت بريطانيا العرب إليه، إلا أن هذا المؤتمر فشل بسبب رفض بريطانيا للمطالب الفلسطينية، وتم إحالة القضية إلى هيئة الأمم المتحدة فأصدرت قرار التقسيم عام 1947، واحتجت الدول العربية على هذا القرار واعتبرت أن هيئة الأمم ليست صاحبة الشأن فيه، فعقد العرب العديد من المؤتمرات في صوفر وعالية والقاهرة، واتخذوا عدة قرارات، من بينها المشاركة والاستعداد للدعم المالي والعسكري لعرب فلسطين.

ويتناول المبحث الأول الموقف الكويتي من القضية الفلسطينية من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الموقف الكويتي من قرار التقسيم وقيام إسرائيل

المطلب الثاني: الموقف الكويتي من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية

المطلب الأول

الموقف الكويتي من قيام إسرائيل

لقد أثار قرار تقسيم فلسطين عام 1947 وتأسيس الكيان الصهيوني عام 1948 مشاعر أبناء دولة الكويت وكانت بداية الاحتجاجات عندما أعلت طلاب المدارس عن عزمهم على تنظيم مظاهرة احتجاج في ديسمبر عام 1947 ضد قرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين(المديرس،2007: 18).

وبعد موجة الغضب ضد اليهود في دولة الكويت وفي البلاد العربية أصدر الحاكم الشيخ أحمد الجابر في عام 1947 بطرد اليهود من دولة الكويت على أثر ما أبدوه من نشاط ليس في صالح العرب، وكان عدد اليهود في دولة الكويت آنذاك 150 كما قدرهم الشيخ عبد العزيز الرشيد في كتابه "تاريخ الكويت"(المديرس،2007: 18).

فقد أسفرت حرب 1948 التي أسست فيها إسرائيل عن العديد من التغيرات في فلسطين والمنطقة العربية وخاصة الدول المحيطة بها، في استيلاء إسرائيل على أكثر من 20 مليون دونم من الأراضي الفلسطينية تمثل 77% من أراضي فلسطين بدلاً من 56% المقررة حسب قرار التقسيم، وأصبحت أملاك المواطنين العرب اللاجئين والأراضي الأميرية التي تشكل (17.675) مليون دونم ملكاً للدولة الجديدة، وتمكنت إسرائيل خلال سنتين من إنشائها من احتلال 13 مدينة و862 قرية فلسطينية، وقد تم خلال هذه الفترة أيضاً تدمير 418 قرية عربية وإزالتها عن الوجود، وبالنسبة للسكان العرب داخل هذه الدولة فقد قل من 800 ألف إلى 156 ألف، وبذلك تحول العرب إلى أقلية داخل هذه الدولة، ولم يبق للعرب في حدود إسرائيل إلا حوالي 820 ألف دونم موزعة بين الجليل والمثلث والنقب، وأدت الحرب إلى تهجير المواطنين الفلسطينيين من بلادهم إلى الدول المجاورة كلاجئين وإلى بلدان أخرى بعيدة

وكان نصيب دولة الكويت منها عدد من اللاجئين الفلسطينيين، وبالرغم من أن دولة الكويت لم تشارك رسمياً في حرب عام 1948 بجنود في الحرب فإن عدداً من أبناء دولة الكويت شاركوا في القتال في فلسطين، كما تم جمع التبرعات من المدارس ومنها المدرسة المباركية في عام 1948، وأسهم فيها رجالات دولة الكويت وفي مقدمتهم الشيخ عبد الله الجابر الصباح رئيس المعارف آنذاك(الشطي،2012: 64).

وقد نشأت الجالية الفلسطينية في دولة الكويت بعد قيام إسرائيل عام 1948، وذلك عندما تحول مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى لاجئين، والكويت وفيما هي مقدمة على خطة طموح وتنمية رحبت بأولئك اللاجئين، وتشكلت لجنة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين من كبار تجار دولة الكويت وكان هدفها الرئيس هو الحصول على مبالغ كبيرة من المال من كبار التجار، وفي نفس العام نزحت إلى دولة الكويت أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين الذين شردتهم النكبة عن ديارهم وبلغ عددهم حسب إحصاء عام 1961 37.327 نسمة إذ شكلوا ما نسبته 6.11% بالنسبة إلى مجموع السكان العام، وما نسبته 44.3% بالنسبة إلى غير الكويتيين من العرب(المديرس،2007: 19).

وكانت الجالية الفلسطينية في دولة الكويت من أكبر الجاليات وثاني أكبر مجموع من عدد السكان بعد الكويتيين أنفسهم، وبسبب الروابط التاريخية بين الفلسطينيين والكويتيين فإن الدعم السياسي الكويتي في المجالات كافة لا سيما المالية والتنظيمية والإعلامية وغيرها من وسائل الدعم الخاصة والعام تجاوز إلى حد كبير التزام العديد من دول عربية أخرى لدعم نضال الشعب الفلسطيني.

واتخذت دولة الكويت مواقفاً هامة وواضحة تجاه الاحتلال الصهيوني لفلسطين، حيث وقفت دولة الكويت موقفاً إيجابياً مع جامعة الدول العربية لتشديد حصارها على الكيان

الصهيوني في عام 1954، وذلك حين طلبت جامعة الدول العربية إلى حكومات الإمارات لدول الخليج العربي معاونتها في جهود الحرب بتضييق حلقة الحصار الاقتصادي المفروضة على الكيان الصهيوني، وذلك بمراقبة ناقلات البترول التي تحمل بترول هذه البلاد إلى الأسواق الخارجية حتى لا يتسرب شيء منها إلى اليهود، ففي تلك الأثناء تلقى أمين عام جامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة من حكومة دولة الكويت أنها وضعت التوصيات إلى تلقتها من جامعة الدول العربية موضع الاهتمام، وأعربت دولة الكويت في كتابها أنها متضامنة مع العرب في تنفيذ خطتهم في حصار الكيان الصهيوني(الشطي،2012: 65).

ولم تكن القضية الفلسطينية بعيدة عن هموم دولة الكويت حكومة وشعباً، فقد استقبلت دولة الكويت آلاف اللاجئين بعد حرب عام 1948، وما تلاه من تدفقات للهجرة الفلسطينية سواء تلك التي فرت من المجازر الإسرائيلية أو بسبب ممارسات القهر والطرد من الأراضي بعد حرب عام 1967، فضلاً عن الهجرة الوافدة من الأردن ودول عربية أخرى بغرض العمل في الكويت(الشراح والفقير، 1994: 36).

وتعتبر العلاقة الرسمية والشعبية مع الشعب الفلسطيني قد ظلت أكثر العلاقات الخارجية تميزاً في القوة والتواصل ومرجع ذلك ليس فقط هو التزام دولة الكويت بواجباتها القومية تجاه الأشقاء، ولكن إيمانها بالقضية العادلة للشعب الفلسطيني واعتبار الحقوق المغتصبة من الشعب الفلسطيني حقوقاً كويتية لا عربية وإسلامية فقط، لذلك التزمت دولة الكويت سعياً متميزاً في إطار جامعة الدول العربية بتوفير ما وسعها من دعم لهذه القضية.

والجدير بالذكر أن دولة الكويت اتخذت مواقف مؤيدة للمقاطعة الاقتصادية ضد الكيان الصهيوني في الخمسينات، وفي أواخر عام 1959 وأوائل عام 1960 احتجت الولايات المتحدة على اعتراضات دولة الكويت على التدخل غير المرخص في العلاقات التجارية

للشركات التجارية الخاصة بعدما طلبت دولة الكويت من الشركات الأمريكية تدقيق صحة علاقاتها مع إسرائيل والشركات الإسرائيلية(الصباح،2006: 105).

وفي عام 1961 استقلت دولة الكويت بعد انتهاء اتفاقية الحماية مع بريطانيا التي وقعها الشيخ مبارك الصباح عام 1899، وفي هذا العام أرسلت دولة الكويت وفداً رسمياً لحضور المؤتمر الإسلامي في القدس، وكان ممن حضره الشيخ عبد الله النوري، وفي أول حضور رسمي للكويت في الهيئة الدولية في الأمم المتحدة عام 1963 أكد وزير الخارجية الكويتي آنذاك الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على الحق الشرعي في عودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه، وأن الأمر الواقع لا يمكن أن يكون قاعدة ثابتة للسلام، واستمر دعم دولة الكويت للقضية الفلسطينية فوافقت دولة الكويت على إقامة معسكري تدريبي في عام 1964 للفلسطينيين في الكويت، وكانت هذه المعسكرات تخرج (500) شاب فلسطيني(الشطي،2012: 73-74).

المطلب الثاني

الموقف الكويتي من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية

تعد دولة الكويت من أوائل الدول العربية التي التزمت تنفيذ قرار مؤتمر القمة الثاني الذي عقد في سبتمبر عام 1964، والذي تقرر فيه دعم قيام "منظمة التحرير الفلسطينية"، إذ ساهمت الحكومة الكويتية بمبلغ مليوني جنيه استرليني دعماً للمنظمة(مجلة الدبلوماسي،2001: 32).

جاء رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري مع الوفد المرافق له إلى دولة الكويت في عام 1964 وذلك للاتصال بالحكومة الكويتية وإقناع أمير دولة الكويت باقتطاع 5% من رواتب الموظفين لصالح الصندوق القومي الفلسطيني، هذا بالإضافة إلى اختيار مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في دولة الكويت، حيث تم اختيار خير الدين أبو الجبين مديراً لمكتب المنظمة في دولة الكويت (أبو الجبين،2002: 325).

وتمثل النشاط السياسي لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية خلال الأشهر الأولى من ديسمبر 1964 وحتى مايو عام 1965 في عقد الاجتماعات للتعريف بمنظمة التحرير الفلسطينية في المدارس والمناطق التي كان يوجد فيها الفلسطينيون، وكذلك في الاجتماعات واللقاءات التي كانت تعقد داخل مكتب المنظمة، وعندما تم فتح المكتب قام بإصدار نشرة نصف أسبوعية بعنوان "أخبار المنظمة" وكانت تتضمن كل أخبار المنظمة وأنشطتها المختلفة في كافة الساحات بالإضافة إلى النصوص الرسمية للميثاق والنظام الأساسي وقرارات اللجنة التنفيذية(الصباح،2006: 110).

وبعد استقرار العمل في مكتب المنظمة وتعيين الموظفين كان لا بد من عمل تنظيم المواطنين الفلسطينيين للاستفادة من قدراتهم وكفاءاتهم، فالمنظمة لم يكن لـــديها كوادر حسب نظامها الأساسي حيث نص الميثاق على أن كل فلسطيني يعتبر عـــضواً طبيعياً في منظمة التحرير الفلسطينية، ومن أجل ذلك تم تنظيم الشعب الفلسطيني في دولة الكويت عن طريق أنشاء نقابات أو اتحادات لأرباب المهن المختلفة من معلمين ومهندسين وأطباء وصيادلة وطلاب وعمال، وكان أهم أهداف تنظيم ودعـــم الـــشعب الفلـــسطيني فـــي دولـــة الكويـــت عـــن طريـــق اللجـــان الـــشعبية التـــي مـــن مهامها:(الصباح،2006: 111).

1- أن يكون الاتحاد قاعدة من قواعد منظمة التحرير الفلسطينية.

2- أن يقوم الاتحاد بتنظيم عملية جباية ضريبة التحرير من العاملين عن كل مهنة من غير الموظفين الحكوميين.

3- أن يكون الاتحاد بمثابة نقابة مهنية تمثل العاملين وتنظم أمورهم وتدافع عـــن حقوقهم النقابية.

هذا وقد أصبحت تلك اللجان والاتحادات هي القواعـــد الـــشعبية لمنظمـــة التحريـــر الفلسطينية في دولة الكويت وأصبح أعضاؤها هو كوادر منظمة التحرير الفلسطينية.

المبحث الثاني

تطور السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية

عندما أعلن الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر عن عزم مصر خوض معركتها مع الكيان الصهيوني لتحرير فلسطين ، وضعت جمعيات النفع العام والروابط الشعبية في دولة الكويت جميع إمكاناتها المادية تحت تصرف مصر، فقد أعلن الاتحاد العام لعمال دولة الكويت الذي يعد من أكبر مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت و"اتحاد عمال البترول" وضع كافة إمكانياتهم للمساهمة في معركة التحرير، وأعلنوا أن البترول لن يستخدم ضد الدول العربية في معركتها المصيرية ضد الوجود الصهيوني في فلسطين، وأن عمال دولة الكويت سيخوضون معركة عام 1967 كما خاضوا معركة عام 1956، ونتيجة للمطالبة الشعبية بالتضامن ودعم الدول العربي التي تخوض حرب التحرير ضد الكيان الصهيوني استجابت الحكومة الكويتية لهذه المطالب، وأرسلت وحدة عسكرية رمزية (لواء اليرموك) إلى مسرح العمليات الحربية في الأراضي المصرية، وأعلنت دولة الكويت حرباً دفاعية ضد الكيان الصهيوني، وبعث أمير دولة الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح حاملاً رسالة إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر تؤكد تضامن دولة الكويت حكومة وجيشاً وشعباً مع مصر، وأعلن وزير الخارجية دولة الكويت حينها:" أننا لا نبخل بالدم في هذه المعركة فكيف نبخل بالبترول". (الشقيري،2006: 62).

وعندما أعلنت الحرب سارع مجلس الوزراء الكويتي بوقف شحن البترول إلى بريطانيا والولايات المتحدة بسبب دعمهما للكيان الصهيوني، وقدمت الحكومة الكويتية (55)

مليون جنيه إسترليني حصتها من 135 مليون قررها مؤتمر القمة الرابع بقرض تمويل الإعداد العسكري لدول المواجهة (مجلة الدبلوماسي، 2001: 32).

وعلى أثر نكسة الخامس من حزيران عام 1967 تدفق على دولة الكويت آلاف الفلسطينيين من الذين فقدوا أراضيهم في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة مما ضاعف أعداد الفلسطينيين في الكويت، وقد قدرت الإحصاءات العامة عام 1970 عدد الفلسطينيين بـ 147.696 ألف نسمة نسبة إلى عددهم عام 1965 الذي كان قد بلغ 77.712 ألف نسمة، ونتيجة لهذه الأعداد وافقت الحكومة الكويتية على طلب منظمة التحرير الفلسطينية والسماح للطلبة الفلسطينيين باستخدام المنح الدراسة العربية المقدمة للحكومة الكويتية التي لا يتقدم لها الكويتيون(اسيري ،1990: 50).

ويتناول المبحث الثاني تطور السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الموقف الكويتي من حرب عام 1967

المطلب الثاني: الموقف الكويتي من الانتفاضة الفلسطينية عام 1987

المطلب الأول

الموقف الكويتي من حرب عام 1967

كان للكويت في عام 1967 مواقف بطولية لنصرة قضية فلسطين، فقد قدمت دولة الكويت حكومة وشعبا المواقف السياسية الجريئة والشجاعة للدفاع عن فلسطين، وكان أبرز تلك المواقف التي ظهرت على سطح الأحداث العربية وشدت اليها انتباه الرأي العام موقف دولة الكويت أميراً وحكومة وشعباً قبل العدوان الصهيوني، وأثناء الحرب، وبعد العدوان، ففي الساعات الأولى من الحرب صباح يوم الاثنين 5 حزيران 1967 وجه أمير دولة الكويت الشيح صباح السالم الصباح إلى شعب دولة الكويت وجيشها في اللحظات الأولى من بداية المعركة كلمة قال فيها:

"أبنائي الأعزاء، لقد حانت ساعة التضحية والفداء، والأمة العربية من أقصاها إلى أقصاها تعيش الآن في جول المعركة، معركة الشرف والكرامة والعزة، معركة المصير الواحد، ودولة الكويت ستلقي بجميع طاقاتها وإمكاناتها مهما كانت في سبيل الدفاع عن الوجود العربي ...."، ومع احتدام المعركة أصدر مجلس الوزراء بياناً يدعو فيه أبناء دولة الكويت للاستعداد للمعركة، وعقب بيان الحكومة صدر مرسومان أميريان بإعلان الحرب الدفاعية بين دولة الكويت والعصابات الصهيونية في فلسطين المحتلة (الشطي،2012: 75-76).

لم تدخر دولة الكويت جهداً في تقديم المساعدات والدعم المالي للفلسطينيين بعد نكسة عام 1967، حيث أن المساعدات المقدمة إلى فلسطين في عام 1970-1971 قد بلغت 94.559 دينار كويتياً اشتملت على تبرعات ومواد طبية لمنظمة التحرير الفلسطينية والهلال الأحمر الفلسطيني،وفي سنة 1970-1971 بلغت المساعدات المالية للفلسطينيين 189.525 دينار كويتي وفي عام 1972-1973 بلغ إجمالي المساعدات (104.890) ديناراً كويتياً،

شملت تبرعات نقدية للمؤسسات الفلسطينية المختلفة وكذلك مصاريف الطلبة الفلسطينيين بالخارج، وسببت المعونات الكويتي المتواصلة للفلسطينيين صعوبات في الدوائر الدبلوماسية الإسرائيلية، ففي عام 1969 اشتكت إسرائيل للأمم المتحدة من "دعم دولة الكويت المفتوح للفدائيين العرب، وجمع المعونات المالية لهم" وخلقت الشكوى الإسرائيلية تخوفاً من هجوم إسرائيلي ضد مصانع تحلية المياه الإستراتيجية في دولة الكويت (أسيري،1993: 137).

كان موقف دولة الكويت في جميع المؤتمرات والاجتماعات التي أعقبت العدوان الصهيوني على فلسطين عام 1967 هو الاستعداد للتضحية إلى أبعد الحدود، وأكدت دولة الكويت مواقفها في مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في الكويت، كما أكدت مواقفها عملياً بوقف ضخ النفط إلى بعض الدول الغربية تنفيذاً لتوصية مؤتمر وزراء المال والنفط العربي الذي انعقد في بغداد قبيل العدوان، وشارك وفد دولة الكويت مشاركة فعالة في الجهود التي بذلت في الأمم المتحدة لإدانة الكيان الصهيوني ودعوته إلى التخلي عن المناطق التي احتلها دون قيد أو شرط، وقد أعلنت الحكومة الكويتية مراراً إيمانها العميق بضرورة استمرار اللقاءات العربية على مستوى القمة للتعبير عن التضامن العربي مع القضية الفلسطينية.

فكان لدولة الكويت موقف واضح وثابت في حرب عام 1973 من خلال مواقفها السياسية الإيجابية، ففي مطلع عام 1973 وافق مجلس الأمة الكويتي على استخدام البترول الكويتي في المعركة، كأداة ضغط على الدول التي تقف إلى جانب الكيان الصهيوني، وفي نوفمبر عام 1973 أعلنت دولة الكويت حظر تصدير البترول حتى يتم الانسحاب أولاً الكامل من الأراضي العربية التي احتلها الكيان الصهيوني، وفي أول أيام المعركة عقد مجلس الوزراء الكويتي اجتماعاً قرر فيه وضع القوات المسلحة الكويتية في حالة طوارئ استعداداً للاشتراك في المعركة، وقد أرسلت فعلاً قوات برية للجبهة، وتم إعداد المستشفيات لاستقبال الجرحى(الشطي،2012: 78-79).

وبادرت الحكومة الكويتية بالمطالبة بقطع النفط عن أمريكا وهولندا وحثت الدول العربية الأعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) أثناء انعقاد مؤتمرها في أكتوبر عام 1973 في دولة الكويت برفع الأسعار وتخفيض كمية النفط المنتجة، ونجحت دولة الكويت في موافقة أوابك على الاقتراح الكويتي، وخفضت دولة الكويت حصتها من إنتاج النفط من 7.3 مليون برميل يومياً إلى 3 مليون برميل يومياً عام 1973 وفي عام 1974 إلى 2.5 مليون برميل يومياً(المديرس،2007: 45).

ولقد شكلت حرب عام 1973 نقطة تحول كبيرة في العلاقات الكويتية الفلسطينية، فتمسكت دولة الكويت بدعم صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته المستمرة ضد الاحتلال وبطشه، وقد قدمت دولة الكويت مساعدات كبيرة للفلسطينيين بعد حرب عام 1973 حيث بلغت المساعدات المالية للشعب الفلسطيني كما في الجدول التالي: (الصباح،2006: 116-117).

جدول رقم (1)

الرقم	السنة المالية	قيمة المساعدة
1	1975-1974	2.811.004 مليون دولار
2	1976-1975	224.346 مليون دولار
3	1977-1976	897.875 مليون دولار
4	1978-1977	848.111 مليون دولار
5	1979-1978	3.488.123 مليون دولار
6	1980-1979	716.19.479 مليون دولار
7	1981-1980	19.906.111 مليون دولار
8	1982-1981	25.654.527 مليون دولار
9	المجموع	

وبناء على الدعوة الموجهة من المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في القاهرة عام 1973 الذي دعا إلى تشكيل "الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية" تأييداً للثورة

الفلسطينية، وقد وجهت الدعوة إلى جميع الأحزاب والمنظمات العربية، طلب من الأحزاب والهيئات والمنظمات الوطنية في بلدان الخليج والجزيرة العربية أن تنتخب واحداً من بينها يمثلها في الأمانة العامة لـ " الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية"، ففي دولة الكويت دعا "نادي الاستقلال الثقافي" ممثلي الجمعيات للنفع العام إلى عقد مؤتمر تأسيسي للجنة الوطنية الكويتية المشاركة للثورة الفلسطينية في 1973/6/27 في مقر النادي(المديرس، 2007: 42).

وبعد انتهاء حرب أكتوبر عام 1973 قام الرئيس المصري أنور السادات على توقيع اتفاقية سلام مع رئيس وزراء الكيان الصهيوني مناحيم بيجن، واستنكاراً لذلك زحف الآلاف من المواطنين العرب والمقيمين إلى مقر جمعية الخريجين بدعوة من جمعيات النفع العام في الكويت، واستمر الموقف الكويتي الرافض التطبيع مع الكيان الصهيوني من قبل الحكومة الكويتي أيضاً، فلم توافق دولة الكويت على تعيين براندون جروف الابن سفيراً للولايات المتحدة لدى دولة الكويت إذ كان براندون يشغل منصب قنصل الولايات المتحدة في القدس المحتلة، وأكدت الحكومة الكويتية أن رفضها لتعيين براندون مبني على الموقف القومي الكويتي تجاه القضية الفلسطينية، وكذلك قامت الحكومة الكويتية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع كوستاريكا وزائير في عام 1982 بسبب نقل كوستاريكا سفارتها من تل أبيب إلى القدس وموافقة زائير على عودة العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني، وكما استدعت سفيرها المعتمد في إسبانيا احتجاجاً على اعتراف الحكومة الإسبانية بالكيان الصهيوني(المديرس،2007: 47).

واستمرت دولة الكويت في الثمانينات والتسعينات في اتخاذ مواقف سياسية ودعم غير محدود للقضية الفلسطينية ودعمها بأي شكل من الأشكال، وقد اتضح ذلك جلياً من خطابات أمراء دولة الكويت لا سيما أمير دولة الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد جابر الصباح في

المناسبات والمحافل الدولية، ففي اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني عام 1979 وجه رسالة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يقول فيها:" صمد الشعب الفلسطيني طوال ثلاثين السنة الماضية أمام أقسى أنواع الظلم والجحود كافي في المجتمع الإنساني، وظل وحيداً يكافح ويناضل من أجل حقوقه واسترجاع وطنه .."، وفي نوفمبر من عام 1980 وجه رسالة للسكرتير العام للأمم المتحدة بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني أيضاً قال فيها: " إلى كل محب للسلام ونصير للحق والعدالة والحرية، وكل ذي ضمير حي نبيل الإحساس من المؤمنين بالقيم ولمبادئ الأخلاقية العليا، أن يبذل جهوداً جادة في سبيل مساندة هذا الشعب المظلوم". وقال في عام 1983: " إن مأساة هذا الشعب لم يشهد عصرنا الحاضر لها نظيراً، وإن الكلمات تعجز عن وصف أبعادها، هي قضية شعب انتهكت فيها حقوق الإنسان والأعراق والقوانين المرعية كافة..."، وفي عام 1986 قال:" نجدد تأكيدنا لمناصرة الشعب الفلسطيني في كفاحه لاستعادة حقوقه المشروعة"، وفي انتفاضة عام 1987 وجه رسالة إلى قادة ورؤساء الدول الإسلامية من خلال المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الكويت، قال فيه:" إن ما يقوم به الأشقاء الفلسطينيون في الأراضي المحتلة هو في الواقع مدعاة لاعتزازنا جميعاً، حيث أنهم يؤكدون مجدداً للعدو الصهيوني بل العالم أجمع، استمرار ثباتهم على موقفهم الرافض للاحتلال، إننا نرى أن ما يقوم به الإخوة الفلسطينيون يستوجب الدعم والإشادة من قبلنا جميعاً"(الشطي،2012: 80-81).

المطلب الثاني

الموقف الكويتي من القضية الفلسطينية عام 1987

واصلت دولة الكويت في مطلع القرن الواحد والعشرين اتخاذ المواقف السياسية الداعم للقضية الفلسطينية، وما زالت دولة الكويت تواصل دعمها وبذلها كافة الوسائل لدعم القضية الفلسطينية، حتى يتم تحريرها.

وفرت دولة الكويت للفلسطينيين قاعدة من الاستقرار والقدرة المالية كاحتياطي استراتيجي لتمويل الداخل الفلسطيني والثورة الفلسطينية وذلك دعم وتعاطف وتأييد شعبي وحكومي للقضية الفلسطينية وانتفاضتها عام 1987، وخلال الانتفاضة الشعبية عام 1987 دعا مجلس الوزراء الكويتي إلى إضراب عام تعاطفاً مع الانتفاضة الشعبية في فلسطين ودليلاً على احترام شهدائها، بالإضافة إلى ذلك قرر المجلس اقتطاع مرتب يوم واحد من موظفي الدولة لتحويه كإعانة مالية إلى الثورة الفلسطينية، وقد دفعت ضخامة المساعدات الكويتية المستمرة للفلسطينيين إلى اعتراف أبو الأديب وهو مندوب فتح في دولة الكويت بأن أمن دولة الكويت ممتزج بصورة لا تنفصم عن نضال الفلسطينيين(الصباح،2006: 121-122).

وسمحت دولة الكويت للفلسطينيين المقيمين فيها بإقامة صناديق خيرية من أجل جمع التبرعات لمصلحة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وكذلك كان للجان الزكاة واللجان والجمعيات الخيرية المحسوبة على التيار الديني في دولة الكويت دور كبير في دعم الانتفاضة، وتوزع هذا الدعم من قبل لجان الزكاة واللجان الخيرية على الكثير من المؤسسات والجامعات والمدارس والمستشفيات والأسر المحتاجة وأسر الشهداء، وكذلك تقدم الدعم المادي للأسر الفلسطينية المقيمة في الكويت، وقد تم عقد العشرات من الندوات والمحاضرات والمهرجانات التضامنية مع القضية الفلسطينية والانتفاضة الشعبية في فلسطين(المديرس،2007: 48-49).

ولقد كانت دولة الكويت تعمل من أجل الحفاظ على قوة التماسك الفلسطيني، ولكن عندما حلت كارثة الاحتلال العراقي للكويت عام 1990 كان الجميع يتوقع من منظمة التحرير الفلسطينية أن تشجب الغزو العراقي للكويت، لكن أدى تحيز منظمة التحرير إبان الغزو العراقي للكويت إلى شعور دولة الكويت بالمرارة، فهي التي ساندت الفلسطينيين وناصرتهم ضد إسرائيل والتزمت المقاطعة العربية وواجهت الصهيونية، وحصرت على تعزيز صمودهم وتأكيد الهوية العربية للقدس الشرف.

وأدى هذا إلى دفع دولة الكويت ودول خليجية أخرى لإعادة النظر في المسائل الأمنية، وفي مجمل عناصر الوضع العربي، فكان العراق وليس إسرائيل هو الذي هدد أمن الكويت، وتلك حقيقة استغلتها إسرائيل لتعميق المأزق العربي، ولذلك عندما قادت واشنطن وموسكو عملية السلام ومحاولة حل الصراع العربي الإسرائيلي، شارك مجلس التعاون الخليجي بصفة مراقب في مؤتمر مدريد، وساند المفاوضات التي قادتها واشنطن بين إسرائيل والأطراف العربية في ديسمبر عام 1991، وكما رحبت دولة الكويت بإعلان اتفاق وحثت في قمة المنامة في ديسمبر عام 1994 على تكثيف الجهود لتحقيق التقدم على المسارين السوري واللبناني ومنع إسرائيل من إجراء أي تغيير على وضع القدس.

المبحث الثالث

حرب الخليج الثانية والموقف الكويتي من القضية الفلسطينية

تمهيد:

بعد احتلال دولة الكويت في الثاني من أغسطس عام 1990 بادرت فصائل المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بإصدار بيانات وتصريحات تؤيد الاحتلال العراقي للكويت، ووقع جميع ممثلي القوى والفصائل الفلسطينية بيانياً يؤيد فيه مبادرة صدام حسين التي تدعو إلى ربط الانسحاب من دولة الكويت بانسحاب إسرائيل من فلسطين، وعلى الصعيد الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية فقد اتخذت موقفاً منحازاً إلى العراق في القمة العربية الطارئة المنعقدة في القاهرة في 10 أغسطس عام 1990، ففي تلك القمة بذل ياسر عرفات أقصى جهد لمنع إصدار قرار بإدانة العراق وتأييد السعودية بقوات أجنبية وعربية، واتخذت المنظمة موقف الرفض للمشروع الذي صدر بأغلبية 12 دولة(المديرس،2007: 56).

وأدى موقف منظمة التحرير تجاه أزمة الغزو العراقي للكويت إلى الإضرار بصورتها العامة على الصعيد العربي الذي تدهور بشكل عام ووصلت العلاقات العربية مع منظمة التحرير إلى أسوأ حالتها، وقد أدى الموقف إلى تدهور علاقاتها مع دول الخليج العربي بدرجات متفاوتة والى مزيد من الفتور في علاقاتها مع مصر، وأصبحت المنظمة طرفاً في الانقسام العربي تجاه أزمة الخليج وتدهورت علاقاتها مع نصف الدول العربي في وقت واحد ومن بينها ثلاث دول رئيسية هي مصر والسعودية وسوريا، وقد واجهت المنظمة ضائقة مالية أدت إلى تخفيض النفقات العامة بنسبة 30% وأدى الموقف الفلسطيني إلى إضعاف مركز منظمة التحرير السياسي عربياً ودولياً(الصباح،2006: 138).

ويتناول المبحث الثالث حرب الخليج الثانية والموقف الكويتي من القضية الفلـــسطينية من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: العلاقات الكويتية الفلسطينية إبان الغزو العراقي لدولة الكويت

المطلب الثاني: الموقف الكويتي من القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو عام 1993

المطلب الأول

العلاقات الكويتية إبان الغزو العراقي للكويت

على الرغم من الاحتلال العراقي للكويت والموقف الفلسطيني المؤيد له إلا أن الدعم الكويتي السياسي والاقتصادي للقضية الفلسطينية ظل مستمراً، واستمرت القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الكويتي في دعمها للقضية الفلسطينية، فقد قامت في إصدار بيان بمناسبة بناء مستوطنة يهودي في جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية، وأكدت وقوفها إلى جانب حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه، ودعت إلى إيقاف عمليات التطبيع مع الكيان الصهيوني، وناشدت شعوب العالم في الوقوف ضد النوايا الصهيونية وإيقاف بناء المستوطنات واحترام كافة قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة(المديرس،2007: 82).

وعلى الرغم من الموقف الفلسطيني المؤيد للغزو فإن السياسات الكويتية تجاه الفلسطينيين بعد التحرير لم تكن من السوء بدرجة التي توقعها الفلسطينيون، حيث قامت دولة الكويت بمنح الفلسطينيين التعويضات التي منحت للأجانب(الصباح،2006: 139).

وعلى الصعيد الرسمي لم تتوقف المساعدات والدعم المالي لمصلحة الشعب الفلسطيني فقد بلغ إجمالي المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني من قبل الحكومة الكويتية عامي 1970-1971 وحتى عامي 2001-2002 ما يزيد عن 184.219.663.240 دينار كويتي، ورفضت الضغوط الأمريكية التي مورست عليها لقبول دعوات التطبيع مع الكيان الصهيوني، فقد أكدت أنها لن تطبع علاقاتها مع الكيان الصهيوني(المديرس،2007: 83).

ولم تبخل دولة الكويت بعد التحرير من تقديم المساعدات المختلفة إلى الفلسطينيين ومن هذه المساعدات: (الصباح،2006: 143-144).

- قيام دولة الكويت بتمديد خطوط الهاتف إلى أراضي السلطة الفلسطينية عبر الأردن عام 1999.
- تقديم دولة الكويت قرضاً بقيمة 11 مليون دينار كويتي لتنفيذ مشروعات صحية وتربوية وأخرى متعلقة بالبنية التحتية.
- المشاركة في مشروع مع كندا لإسكان 70 عائلة فلسطينية ومساهمة دولة الكويت بمبلغ 25 مليون دولار لدعم الاقتصاد الفلسطيني وإعادة البناء في عام 1996.
- مساهمة دولة الكويت في تمويل صندوق دعم الانتفاضة الفلسطينية بمبلغ 150 مليون دولار، وذلك للحفاظ على هوية القدس العربية الإسلامية والصرف على أسر الشهداء.
- قدمت دولة الكويت منذ عام 1993 ثلاث منح مباشرة بلغ إجماليها 50 مليون دولا أمريكي للمساهمة في برامج مساعدة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن أهم البرامج والمشروعات مشروع توطين اللاجئين في مخيم كندا في سيناء، وصندوق هولست للسلام، إنشاء مدارس ومعاهد في الضفة الغربي وقطاع غزة، وإنشاء مراكز للمعاقين وتطوير عدد من المستشفيات.

لقد وقفت دولة الكويت دائماً إلى جانب الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة مقدمة أنواع الدعم السياسي والمعنوي، وانطلقت هذه المساعدات الكويتية من مبدأ أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب أجمعين.

وبعد إخفاق المفاوضات بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل في مؤتمر كامب ديفيد وفي باريس تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، شهدت الأراضي الفلسطينية انتفاضة جماهيرية واسعة النطاق شملت الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1984 أيضاً، والتي تصدى لها الجيش الإسرائيلي والمستوطنون وأسفرت عن سقوط آلاف الشهداء

والأسرى والجرحي، وأدت إلى تفاعل الكويتيون في تضامنهم ومساندتهم للفلسطينيين في مقاومتهم وتصديهم للاحتلال الصهيوني لأراضيهم على الرغم من مواقف منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة المؤيدة للغزو العراقي للكويت، الا أن الكويتيين استمروا في دعمهم للقضية الفلسطينية رسمياً وشعبياً(المديرس،2007: 87).

واستمرت دولة الكويت في تقديم الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني من خلال الإسهام مع الدول العربية الأخرى في دعم انتفاضة الأقصى وتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى ذلك أعلنت دولة الكويت في اجتماع وزراء المالية العربي الذي عقد في القاهرة عام في 2000/11/23 بعد شهرين من بدء الانتفاضة إلى المساهمة في صندوق الأقصى وصندوق انتفاضة الأقصى بمبلغ 150 مليون دولار، وقد قدمت دولة الكويت عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في 2000/12/6 قرضاً بقيمة 7.653.504 دينار كويتي أي ما يعادل (25) مليون دولار أمريكي للمساهمة في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط، وكانت حكومة دول دولة الكويت قدمت منحة بقيمة 7.624.250 دينار كويتي في عام 1993 لمساعدة فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة(الصباح،2006: 144-145).

ولم تقتصر المساعدات للقضية الفلسطينية على المستوى الرسمي، بل قدمت دولة الكويت مساعدات على المستوى الشعبي أيضاً حيث لم تتأخر يوماً عن تقديم المساعدات للقضية الفلسطينية رسمياً وشعبياً فضلاً عن المدعم المعنوي على الصعيد البرلماني حيث كانت الوفود البرلمانية الكويتية دائمة الحضور لدعم الموقف الفلسطيني وشرعية الكفاح ضد الاحتلال.

وازداد الاهتمام الحكومي والشعبي في دولة الكويت بدعم الانتفاضة ووصل الاهتمام إلى مستويات عالية ظهرت في صورة إجراءات فعلية رسمياً وشعبياً حيث استنكرت دولة الكويت الاعتداءات الوحشية التي ارتكبها الإسرائيليون ضد المصلين والمواطنين الفلسطينيين في المسجد الأقصى وطالب مجلس الأمة الكويتي بعقد جلسة استثنائية للبرلمانيين العربي والإسلاميين على هامش المؤتمر البرلماني الدولي الذي عقد في جاكرتا (2007).

المطلب الثاني

الموقف الكويتي من القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو عام 1993

لقد سعت القيادات الفلسطينية إلى محاولة تطبيع العلاقات مع دولة الكويت بعد موقف دولة الكويت الداعم لانتفاضة الشعب الفلسطيني عام 2001 ضد الاحتلال الإسرائيلي، ووجود العديد من الوساطات العربية والدولية لحل الأزمة وإبداء القيادة الفلسطينية استعدادها للمصارحة والتصالح وفتح صفحة جديدة في العلاقات مع دولة الكويت.

وعلى الرغم من التوتر الذي شاب العلاقات بين دولة الكويت ومنظمة التحرير، لكن دولة الكويت استمرت وقدمت العون والمساعدة للفلسطينيين فمثلاً سمحت دولة الكويت لعدد من الفلسطينيين (7168) من حملة الوثائق المختلفة كالمصرية واللبنانية والسورية بالحصول على أذونات إقامة في دولة الكويت. واستثنت دولة الكويت من قرار تحويل الإقامات مراعاة لظروفهم الخاصة، وكما وجهت جمعيات النفع العام والنقابات المهنية إلى زعماء وقيادات وحكومات وشعوب الدول العربي والإسلامية للضغط على الكيان الصهيوني لوقف ممارساته الوحشية وانتهاكاته الصارخة ضد الشعب الفلسطيني والمقدسات الإسلامية في القدس(الصباح،2006: 150).

وفي نفس الوقت طالبت دولة الكويت منظمة التحرير باعتذار عن موقفها في أثناء الغزو حتى يتم النظر في إعادة العلاقات مرة أخرى، والجدير بالذكر أن دولة الكويت قد رفضت طلب حركة حماس فتح مكتب لها في دولة الكويت ولكنها لم تمانع بدرجة اتصال أدنى مع الحركة.

وقد أجريت وساطات عديدة من أجل عودة العلاقات بين دولة الكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية، واشترطت دولة الكويت تنقية الأجواء وتصفية القلوب والاعتذار الرسمي من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عن الموقف الفلسطيني في أثناء الغزو، وقد أبدت دولة الكويت حسن النية عن موقفها تجاه الفلسطينيين حينما سمحت لبعض القيادات الفلسطينية بزيارة دولة الكويت كحنان عشراوي وفيصل الحسيني رحمه الله عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مسؤول ملف القدس في السلطة الوطنية الفلسطينية، الذي أكد على أن العلاقات بين الجانبين الكويتي والفلسطيني تشهد تقارباً كبيراً، وثمن أوجه الدعم الكويتي للقضية الفلسطينية، وما صرح به محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية رئيس السلطة الفلسطينية من أن القيادة الفلسطينية راغبة في تجاوز أزمة الغزو العراقي لدولة الكويت مع الشعب الكويتي(الصباح،2006: 151).

ومن أهم سبل دعم دولة الكويت للقضية الفلسطينية هو دعوة دولة الكويت المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى ممارسة دورهما نحو اتخاذ السبل الكفيلة التي تحمي الشعب الفلسطيني من الجرائم والمذابح الإسرائيلية في انتفاضة الأقصى، وكان الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير الخارجية طلب بتحرك دولي وعربي على مستوى الرؤساء والوزراء لحماية الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أثناء حصاره في مقطر المقاطعة في رام الله، انطلاقاً من أن القضية الفلسطينية ليست خاصة بالشعب الفلسطينية وحده بل هي قضية عربية.

وكذلك أجرى الشيخ أحمد الفهد وزير الإعلام اتصالاً هاتفياً بالرئيس عرفات للاطمئنان عليه في دلالة واضحة على الدعم الحقيقي والمؤازرة الكبيرة من جانب دولة الكويت للشعب الفلسطيني ضد العدوان الإسرائيلي، وكان وكيل وزارة الخارجية السيد خالد سليمان الجار الله قد اجتمع مع سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن المعتمدين لدى

الكويت، وطالبهم بضرورة إبلاغ حكومات دولهم بموقف دولة الكويت الداعي إلى ضرورة وجود مراقبين دوليين لتوفير الضمانات الأمنية للشعب الفلسطيني ورئيسه.

وقد أعلن محمود عباس – أبو مازن – رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في دولة الكويت يوم 12 ديسمبر 2004 عن اعتذار منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الكويتي عن موقفها من الاحتلال العراقي لدولة الكويت عام 1990، وذلك في زيارة رسمية إليها، وقال عباس " نعم نعتذر عما بدر منا" . و قال رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الأحمد " نرحب بزيارة أبو مازن، ووزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم قد أعرب عن ترحيبه بزيارة أبو مازن إلى دولة الكويت حيث أكد انه لا مشكلة بين الشعبين الكويتي والفلسطيني وان دولة الكويت تنتظر قدوم " الأخ أبو مازن " وسيكون محل اهتمامنا في إطار دعم القضية الفلسطينية . وأشارت وسائل إعلامية كويتية محلية إلى أن زيارة أبو مازن تأتى في الدرجة الأولى لسد الثغرة السياسية التي تباعد بين دولة الكويت والقيادة الفلسطينية على اثر السياسة الخاطئة التي انتهجها عرفات بتأييده للرئيس العراقي المخلوع صدام حسين في الثاني من أغسطس 1990 ضد دولة الكويت التي طالما دعمته بالمال والموقف.

واستمرت دولة الكويت في دعم القضية الفلسطينية وتطوير العلاقات الكويتي الفلسطينية لا سيما بعدما تم افتتاح سفرة دولة فلسطين في دولة الكويت، حيث تم في يوم 2013/4/15 افتتاح السفارة الفلسطينية في دولة الكويت، وقال رئيس دولة فلســـطين محمود عباس، إن افتتاح مقر ســـفارة دولة فلسطين لدى الكويت، "لحظة تاريخية للعلاقات بين البلدين، تلك العلاقات التي تضرب في جذورها إلى عقود طويلة من التاريخ". وقال: "لا ننسى أبدا أن النضال الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح بدأت من هذا البلد

وترعرعت بفضل حكامها وشعبها الأصيل". وأضاف: أن "هذه اللحظة هي امتداد لهذا التاريخ العريق الذي نقدم فيه اليوم كل الشكر والتقدير لصاحب السمو أمير دولة الكويت، ولحكومته ولشعب دولة الكويت كله على هذه المكرمة العظيمة التي تبلورت اليوم وهي إحدى المكرمات التي مررنا بها وهي افتتاح سفارة فلسطين لدى دولة الكويت".

ومن أشكال الدعم السياسي للقضية الفلسطينية كانت قد رحبت الدول العربية والإسلامية والعواصم العالمية المختلفة بقرار منح فلسطين وضع دولة بصفة مراقب بالأمم المتحدة وأكدت أن هذا القرار يمثل انتصاراً للإدارة العربية والفلسطينية وهنأت الجامعة العربية الشعب الفلسطيني، بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاعتراف بفلسطين كدولة بصفة مراقب بأغلبية 138 صوتا، وفي دولة الكويت أعرب مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية عن ترحيب دولة الكويت بالقرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة. وذكرت وكالة أنباء دولة الكويت "كونا" أن المصدر هنّأ "الأشقاء في فلسطين على تحقيق هذه الخطوة التي تعد إنجازاً دبلوماسياً يجب استثماره في حشد الجهود الدولية لإنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط وإقامة دولتهم المستقلة وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية".

وفي جلسة المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي المنعقد في الرياض في الفترة من 19-20 2011 وبمشاركة كويتية ممثلة بحضرة صحاب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح، أكدت دولة الكويت على دعمها للحقوق السياسية للشعب الفلسطيني والتقدم السياسي الذي تحققه دولة فلسطين خاصة بعد قبول فلسطين عضواً في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافية والعلوم (اليونسكو) والتي أثمرت عن قرار قبول دولة فلسطين عضو كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة، باعتبار أن هذه الخطوة تخدم القانون الدولي وتعزز السلام، وانتصاراً

للحق والعدالة والشرعية الدولية ودعما للقضية الفلسطينية(البيان الختامي للدورة الثانية والثلاثون لمجلس التعاون،2011).

وتستمر جهود وزارة الخارجية ممثلة بوزيرها في جهود دعم الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، إذ أن الوزير صباح الخالد الصباح وزير خارجية دولة الكويت الحالي أكد مراراً على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وأمانيه بتحقيق سلام عادل وشامل يضمن قيام دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة (338– 242) ومبادرة السلام العربية وخطة خريطة الطريق ومرجعية مؤتمر مدريد تستلزم تحركا جادا من المجتمع الدولي" و إلى ضرورة دعم طلب فلسطين في الحصول على صفة دولة غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة (موقع وزارة الخارجية الكويتي).

واستمرارا للدعم المالي الكويتي للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني قدمت دولة الكويت مساهمة جديدة إلى البرنامج الخاص بفلسطين في 14 يوليو 2013 في البنك الدولي بمبلغ 50 مليون دولار ليصل إجمالي مساهمات دولة الكويت في البرنامج إلى 280 مليون دولار، ووقع السفير الكويتي لدى الولايات المتحدة الشيخ سالم العبد الله اتفاقية بهذا الشأن مع نائبة رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا انغر أندرسن بحضور المدير التنفيذي في البنك الدولي وعميد المجلس التنفيذي للبنك د.ميرزا حسن، وقال أن "الكويت مستمرة منذ بداية القضية الفلسطينية في مساندة الشعب الفلسطيني ودعمه". وأن المساهمة التي قدمتها دولة الكويت تترجم موقف دولة الكويت قيادة وشعبا في مناصرة القضية الفلسطينية ورفع الأعباء عن الشعب الفلسطيني الشقيق.

وفي القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية المنعقدة في دولة الكويت في يناير عام 2009 والتي عرفت بقمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة حيث قررت القمة تقديم الدعم المالي والفني اللازم لإعادة تأهيل البنية التحتية للخدمات الصحية والتعليمية وتحسين الأوضاع المعيشية في قطاع غزة، حيث ساهمت دولة الكويت بمبلغ 5 مليون دولار أمريكي، وتوريد 15 وحدة غسيل كلوي و4 طن من الأدوية للمستشفيات الفلسطينية في قطاع غزة(القمة العربية الاقتصادية، إعلان الكويت، 2009). وقد أوردت جريدة الأنباء الكويتية تقريراً حول أبرز ما قدمته دولة الكويت للقضية الفلسطينية من عام 1993 إلى 2009 من مساعدات مالية وإنسانية وذلك كما يلي: (الأنباء الكويتية،2010: 7).

جدول رقم (2)

الرقم	السنة	قيمة المساعدة
1	1993	25 مليون دولار
2	1995	1 مليون دولار
3	1998	80 مليون دولار
4	2000	150 مليون دولار
5	2002	21 مليون دولار
6	2004	2 مليون دولار
7	2005	124 مليون دولار
8	2006	46 مليون دولار
9	2007	300 مليون دولار
10	2008	34 مليون دولار
11	2009	200 مليون دولار
–	المجموع	

وفي التقرير السنوي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للعام 2012/2011 فقدمت دولة الكويت من خلال هذا الصندوق مساعدات مالية للفلسطينيين، وذلك في إطار

تنمية مشاريع تنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قدم الصندوق مبلغ 7.624.250 دينار كويتي كبرنامج مساعدة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقدم كذلك مبلغ 58.706.00 ديناراً كويتياً ضمن برنامج مجلس التعاون الخليجي لإعادة إعمار قطاع غزة، وفي الجانب الإسكاني قدم الصندوق مبلغ 24.939.900 ديناراً كويتياً وذلك من أجل دعم إنشاء مشاريع سكنية في فلسطين (التقرير السنوي للصندوق الكويتي للتنمية،2012/2011: 88).

الفصل الخامس

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الخاتمـــة:

بعد نكبة فلسطين عام 1948 استقبلت دولة الكويت عشرات الآلاف من الفلسطينيين النازحين عن أراضيهم الذين ساهموا في بناء دولة الكويت الحديثة مع الكويتيين، وبعد استقلال دولة الكويت عن بريطانيا عام 1961 تعززت العلاقة بين الشعبين، واحتضنت الحكومة الكويتية منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية، وقدمت لهما المساعدات المالية والمعنوية، وكذلك تضامنت الحكومة الكويتية ومؤسسات المجتمع المدني مع الشعب الفلسطيني في رفضه للحلول السلمية مع الكيان الصهيوني، ووقفت مع الشعب الفلسطيني في رفضه للحلول السلمية مع الكيان الصهيوني، ووقفت مع الشعب الفلسطيني في جميع معاركه التي خاضها مع الأنظمة العربية من أجل تجريد المقاومة الفلسطينية من السلاح في بعض الدول العربية.

ومنذ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام 1948، مازالت دولة الكويت مستمرة بدعم القضية الفلسطينية، ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في معرفة تطور السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية، منذ استقلالها عام 1961 متأثرة بالتغيرات الإقليمية والدولية، وبيان عناصر السياسة الخارجية ومقومات نجاحها على الساحتين العربية والفلسطينية، وموقفها في الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وإبراز موقف صانع القرار السياسي الكويتي في محادثات السلام.

وعندما تعرضت دولة الكويت للغزو العراقي وما أعقبه من احتلال دام سبعة شهور، بدأت العلاقات الكويتية الفلسطينية بالتوتر على المستويين الرسمي والشعبي إلى درجة القطيعة نتيجة للمواقف المؤيدة التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية للنظام العراقي، وعلى الرغم من تلك المواقف الا أن دولة الكويت استمر في دعمه لنضال الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه، وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية على الحكومة الكويتي من أجل تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني إلا أن دولة الكويت قاومت هذه الضغوط.

على الرغم من الاحتلال العراقي لدولة الكويت والموقف الفلسطيني المؤيد له إلا أن الدعم الكويتي السياسي والاقتصادي للقضية الفلسطينية ظل مستمراً، واستمرت القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الكويتي في دعمها للقضية الفلسطينية، فقد قامت في إصدار بيان بمناسبة بناء مستوطنة يهودي في جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية، وأكدت وقوفها إلى جانب حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه، ودعت إلى إيقاف عمليات التطبيع مع الكيان الصهيوني، وناشدت شعوب العالم في الوقوف ضد النوايا الصهيونية وإيقاف بناء المستوطنات واحترام كافة قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

وفي إطار العمل الدبلوماسي قامت دولة الكويت في دعم القضية الفلسطينية وتطوير العلاقات الكويتي الفلسطينية لا سيما بعدما تم افتتاح سفرة دولة فلسطين في دولة الكويت عام 2013 ومن أشكال الدعم السياسي للقضية الفلسطينية ، دعمت دولة الكويت ورحبت بقرار منح فلسطين وضع دولة بصفة مراقب بالأمم المتحدة .

ثانياً- الاستنتاجات:

أولاً: إن القوى الغربية الكبرى قد أعطت الغطاء والرعاية والحماية للمشروع الصهيوني، فقامت بريطانيا باحتلال فلسطين بالقوة والقهر 1918-1948 حتى شب المشروع الصهيوني على عوده، ثم أصبحت الولايات المتحدة السند الأول، والراعي الأكبر لهذا المشروع، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945 وحتى الآن، تزوده بالحماية والدعم العسكري والسياسي والمالي، وتوفر له غطاء "الشرعية الدولية".

ثانياً: حرصت دولة الكويت منذ استقلالها على توفير الدعم المعنوي والمالي الرسمي والشعبي للقضية الفلسطينية، وكذلك على توفير الدعم السياسي من خلال سياستها الخارجية في المؤتمرات والاجتماعات على الصعيد العربي والدولي.

ثالثاً: تعتبر القضية الفلسطينية قضية قومية بالنسبة لدولة الكويت ولاقت الدعم والتأييد من كافة قطاعات دولة الكويت ومؤسساتها الرسمية والشعبية ومؤسسات المجتمع المدني والأندية والجمعيات والجامعات في مختلف مراحل النضال الفلسطيني.

رابعاً: على الرغم من الموقف الفلسطيني الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية وبعض فصائل المقاومة ومؤسسات المجتمع الفلسطيني إلا أن دولة الكويت سعت دائماً على توفير الدعم الكامل والكبير للقضية لفلسطينية سياسياً ومالياً.

خامساً: أسهم التقارب الكويتي الفلسطيني واعتذار منظمة التحرير الفلسطينية عن موقفها الداعم للغزو العراقي لدولة الكويت في عودة العلاقات الطبيعية بين دولة الكويت ودولة فلسطين وافتتاح سفارة فلسطين في دولة الكويت.

سادساً: لقد تطورت السياسة الخارجية الكويتي تجاه القضية الفلسطينية عبر مراحل تطورها والمجريات والأحداث التي مرت بها القضية الفلسطينية، وفي معظم المراحل كانت دولة

الكويت تتعرض للتهديد نتيجة ما قدمته وتقدمه في سبيل دعم القضية الفلسطينية بشكل مباشر أو غير مباشر من الكيان الصهيوني وحلفاءه، وكان آخرها دعم الكويت لقرار منح فلسطين عضو مراقب في الأمم المتحدة.

ثالثاً- التوصيات:

- أن تبقى القضية الفلسطينية قضية عربية وإسلامية وأن يتم مواصلة الدعم والتأييد المناسب لها في كافة القطاعات السياسية والاقتصادية من قبل العرب والمسلمين.
- أن يتم تعليم مراحل التطور التي مرت بها القضية الفلسطينية وجذورها في المدارس والجامعات العربية والإسلامية.
- أن تستمر دولة الكويت في دعمها المعهود للقضية الفلسطينية حتى يتم تحرير فلسطين من الاحتلال.
- أن يتم تشكيل لجنة سياسة خارجية عربية من وزراء الخارجية العرب للعمل على دعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.
- العمل على توجيه المساعدات الاقتصادية الكويتية عبر الصندوق الكويتي للتنمية العربية بالدرجة الأولى تجاه دعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.
- أن تبقى المساعدات الاقتصادية الخارجية الكويتية وسيلة حيوية لا يمكن التخلي عنها في السياسة الخارجية الكويتية كون الإمكانات التي تملكها دولة الكويت هي بالدرجة إمكانات مالية اقتصادية، وكونها تعيش في منطقة الشرق الأوسط الملتهبة سياسياً بالأحداث ولا سيما ما تعانيه القضية الفلسطينية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الإبراهيم، حسن علي (1982)، **الدول الصغيرة والنظام الدولي، دولة الكويت والخليج**، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، الطبعة الأولى .
- أبو بكر، توفيق (2000)، **الفلسطينيون في دولة الكويت 1936-1990 وأزمة الخليج**، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، عمان.
- أبو حاكمة، أحمد مصطفى (1984)، **تاريخ دولة الكويت الحديث: 1952-1965**، ط1.
- أبو غربية، بهجت (1993)، مذكرات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، بيروت .
- أبو الجبين، خير الدين (2002)، قصة حياتي في فلسطين والكويت، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- ارشيدات، عصام وآخرون (1992)، دراسات في القضية الفلسطينية، دار الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، إربد .
- أسيري عبد الرضا علي (1996)، **النظام السياسي في دولة الكويت مبادئ وممارسات**، الكويت، ط 3.
- أسيري، عبد الرضا علي (1993)، **سياسة دولة الكويت الخارجية**، قراءة في الماضي ونظرة للمستقبل، الكويت.
- أسيري، عبد الرضا علي (2010)، **النظام السياسي في الكويت- مبادئ وممارسات**، الكويت،ط4، مطابع الوطن.

- بحيري، صلاح الدين (1974)، أرض فلسطين والأردن، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- البدري، لواء حسن، (1987)، الصراع العربي الإسرائيلي، الجولة الأولى 1948، الحرب في أرض السلام، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض.
- بستكي، نصرة (2004)، اليابان والخليج: إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- التل، عبد الله (د.س)، خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر.
- الثورة العربية الكبرى في فلسطين1936- 1939 ، الرواية الإسرائيلية الرسمية ترجمة عن العبرية أحمد خليفة، راجع الترجمة سمير جبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، بيروت .
- الجاسور، ناظم عبد الواحد (2004)، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، جامعة القدس المفتوحة ، الطبعة الأولى .
- جبارة، تيسير، (1998)، تاريخ فلسطين،ط1، دار الشروق، فلسطين.
- جمال، عبد المحسين يوسف (2004)، **المعارضة السياسية في الكويت**، دار قرطاس للنشر، الكويت.
- الحامد، السيد أحمد (1985)، **العوامل النفسية في التنمية**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد (1).
- حسونة، خليل إبراهيم (2001)، **الثورة الشعبية الفلسطينية، ثورة 1936 م نموذجًا**، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق ، الطبعة الأولي.

- حصو، توفيق يوسف ، **وعد بلفور الحلقة المفقودة** ، الأردن ، بدون د .ت.
- الحمد، جواد (1999)، **مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي**، دراسة منشورة في كتاب مدخل للقضية الفلسطينية، ط6، عمان.
- حمدان، عبد المجيد (2007)، **إطلالة على القضية الفلسطينية**، د.م نشر.
- الحديثي، هاني (2001)، تحليل السياسة الخارجية، بيروت، دار الجليل.
- الحوت، بيان نويهض (1991)، فلسطين _ **القضية، الشعب، الحضارة_ التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين .(1917)** ، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت.
- الخجا، محمد وفيق (1984)، **المردود السياسي للمساعدات الخارجية الكويتية**، مجلة الاقتصاد والأعمال، بيروت، السنة السادسة، عدد (63).
- الدباغ، مصطفى مراد (2002)، **بلادنا فلسطين**، عشرة أجزاء ، بيروت، دار الهدى للطباعة
- دروزة، محمد عزة (د.س)، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**، ط2، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.
- درويش، مصطفي (1988)، نضال الشعب الفلسطيني (1920-1948)، **مجلة شئون عربية**، العدد 56 ، ديسمبر 1 .
- دعيس، إسماعيل محمد (1989)، **المساعدات الخارجية**، مجلة الدبلوماسي، العدد 12.
- رابكن، ياكوف (2006)، المناهضة اليهودية للصهيونية: ترجمة عائدة دعد،ط1، مركز الوحدة العربية.

- زحلان، روزماري سعيد (1981)، الخليج والمشكلة الفلسطينية، المستقبل العربي، العدد 26 ، أبريل.
- زعيتر، أكرم (1980)، الحركة الوطنية الفلسطينية 1935-1936، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- السفري، عيسي (1937)، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية ، كتابان في مجلد واحد ،
- سلطان، أبو علي (1992)، **الجوانب الاقتصادية لدولة الكويت، في: دولة الكويت وتحديات المرحلة وإعادة البناء**، القاهرة، جامعة القاهرة.
- السيد، سليم محمد (1998)، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- الشطي، خالد يوسف ربيع (2012)، دولة الكويت **والقضية الفلسطينية دعم ومناصرة**، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات الكويتية، المنصورية، الكويت.
- صايغ، فايز (1977)، الصهيونية والعنصرية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الصباح، مالك جابر فهد، (2006)، **العلاقات الكويتية الفلسطينية 1990-2001**، الطبعة الأولى،مركز البحوث والدراسات الكويتية، المنصورية، الكويت.
- الصباح، يوسف (1977)، **نشأة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (9).

- الطبطبائي، عادل(2000)، **مجموعة الوثائق الدستورية الكويتيـــة 1921 – 1962،** ملحق مجلة الحقوق، العدد الأول، السنة الرابعة والعشرون، جامعة الكويـــت، كليـــة الحقوق.
- العارف، عارف باشا (2002)، تاريخ القدس، القاهرة، دار المعارف، الطبعة ا لرابعة.
- العصيمي، محمد دخيل (1991)، دولة الكويت **تاريخ، أحـــداث، تحريـــر، وثـــائق،** الكويت، ط1.
- العمرو، ثروت (2004)، **المساعدات الأمريكية والتحول الـــديمقراطي فـــي الأردن،** عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- غالي ، بطرس، خيري، محمود عيسى (1988)، **المدخل في علم السياسة،** القاهرة، دار النهضة العربية.
- غالي، بطرس، وعيسى، محمود خيري (1989)، **المدخل للعلـــوم الـــسياسية،** ط7، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.
- فاضل ، محمد زكي ، (1972)، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدوليـــة،** مطبعة شفيق، بغداد.
- قاسم، عبد الستار (1999)، الحروب العربية الإسرائيلية، دراسة منشورة في كتـــاب المدخل للقضية الفلسطينية، ط6، عمان.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية (1966)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- الكفري، مصطفى عبد الله (2004)، **الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربيـــة،** مجلة الحوار، العدد 840.

- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون (1983)، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت.
- مجموعة من **الباحثين**، (1971)، **دراسات في الدبلوماسية العربية**، ج13، المعهد الوطني للإدارة والإنماء، بيروت.
- مقلد، إسماعيل صبري (1980)، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة الكويت، جامعة الكويت.
- مقلد، إسماعيل صبري (1982)، **العلاقات السياسية الدولية**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية.
- مكاوي، محمد حسن (2001)، **دور المساعدات الخارجية في إطار فلسفة وسياسات برامج الإصلاح ولتكييف الهيكيلي**، المركز العربي للدراسات السياسية، مكتبة فلسطين الجديدة ، الطبعة الأولى ، يافا.
- الموسوعة الفلسطينية، القسم العام (1984)، المجلد الثالث ، الطبعة الأولي، دمشق.
- النجار، غانم (2000)، **مدخل للتطور السياسي في الكويت**، دار قرطاس، دولة الكويت للنشر.
- النحال، محمد سلامة (1984)، فلسطين أرض وتاريخ، ط1، دار الجيل للنشر، عمان.
- نوفل ، أحمد سعيد ، وآخرون (1996)، الوطن العربي والتحديات المعاصرة ، منشورات
- هايتر، تيريزا (1989). **إمبريالية المساعدات**، ترجمة مجدي ناصيف، القاهرة، دار بن رشد.

- الهزايمة، محمد **عوض** (1997)، **السياسة الخارجية الأردنية النظريـــة والتطبيـــق،** عمان، مركز البشر .
- الهنداوي، ساجي (1970)، **إحصاءات القرى الفلسطينية لعام** 1954، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت.
- هيكل ، محمد حسنين (1988)، **سنوات الغليان** ، الجزء الأول ، القـــاهرة ، مؤســـسة الأهرام.
- وايزمن، حاييم(1966)، التجربة والخطأ ، نيوريوك _ شوكن .
- اليوسف، يوسف سامي (1988)، **تاريخ فلسطين عبر العصور** ،الأهالي للطباعة للنشر التوزيع ،الطبعة الأولي ، دمشق.

ثانياً: البحوث والدراسات والدوريات:

- الأحبابي، مصلح عايض سالم (2003)، **القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من عام 1971-2001، (دراسة في تحليل مضمون خطب وأحاديث صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية).**، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان.
- التل، عبد **الله** (د.س)، خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر.
- الجاسم، نجاة عبد **القادر** (د.ت)، **العلاقات الكويتية-البريطانية، دور النفط والمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية في تحولاتها،** جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد (37).

- الحامد، السيد أحمد (**1985**)، **العوامل النفسية في التنمية**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد (1).
- حسونة، خليل إبراهيم (2001)، الثورة الشعبية الفلسطينية، ثورة 1936 م نموذجًا، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق ، الطبعة الأولي.
- حسونة، منار أحمد (2006)، **السياستان الفرنسية والبريطانية تجاه القضية الفلسطينية: من رؤية فلسطينية، لفترة ما بين (1970–2000).**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.
- الخجا، محمد وفيق (1984)، **المردود السياسي للمساعدات الخارجية الكويتية**، مجلة الاقتصاد والأعمال، بيروت، السنة السادسة، عدد (63).
- دعيس، إسماعيل محمد (1989)، **المساعدات الخارجية**، مجلة الدبلوماسي، العدد 12.
- الدويهيس، أحمد محمود (**1992**)، **سياسة دولة الكويت الخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الشراح، رمضان علي، **والفقير** حسين طه (1994)، دولة الكويت **والتنمية العربية**، الكويت، مركزي البحوث والدراسات.
- الشريف، ريجينا (1985)، **الصهيونية** غير اليهودية جذورها في التاريخ الغربي، ترجمة أحمد عبد آل عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة، رقم 96 الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الشقيري، أحمد (2006)، الأعمال الكاملة المذكرات، المجلد الثاني، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الصندوق الكويتي **للتنمية**، إطلالة على مسيرة الصندوق، 2010.

- الطبطبائي، عادل(2000)، **مجموعة الوثائق الدستورية الكويتية 1921 – 1962**، ملحق مجلة الحقوق، العدد الأول، السنة الرابعة والعشرون، جامعة الكويت، كلية الحقوق.
- العازمي، استقلال دليل **(2006)**، **السياسة الخارجية الكويتية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربي 1990–2004**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- العجمي، مبارك سعيد عوض (2011)، **المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من 1980–2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- غيورغي، **بونداريفسكي** (1994)، **دولة الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر ميلادي وأوائل القرن العشرين**، ط1، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية.
- الفايز،**عبد العزيز (1986)**، **الأمن القومي لدولة الكويت، أبعاده الداخلية والخارجية، مراجعة د.محمد إبراهيم** الحلوة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد (24).، العدد (2).
- مشاقبة، أمين (1998)، **السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات**، سلسلة أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان 28–29 نيسان ، الطبعة الأولى.
- مهيدات، غازي (2005)، **أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- Assiri, Abdul-Reda,(1990), Kuwait Foreign Policy: City-State in world polities.

- Bermeo, Sarah Blodgett, (2008)., **Foreign Aid, Foreign Policy, And Strategic Development,** Phd, Dissertation Princeton University, New Jersy, USA.

- Hoeane Patricia Masilo (1981), **Economic Aid As An Instrument Of Soviet Foreign Policy: The Case Of Ghana,** Unpublished master thesis)., Western Michigan University, Michigan, USA.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

- ✓ http://www.aljazeera.net/news/pages/986005c4-26ba-41fb-ad16-be03e6280b78
- ✓ http://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/official/394905/10-07-2013
- ✓ http://www.oman0.net/showthread.php?t=751144
- ✓ http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=151878
- ✓ http://arabic.people.com.cn/31662/3050467.html

مادة (٤)

الكويت أمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح .

ويعين ولي العهد خلال سنة على الأكثر من توليه الأمير ، ويكون تعيينه بأمر أميري بناء على تزكية الأمير ومبايعة من مجلس الأمة تتم ، في جلسة خاصة ، بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس .

وفي حالة عدم التعيين على النحو السابق يزكى الأمير لولاية العهد ثلاثة على الأقل من الذرية المذكورة فيبايع المجلس أحدهم وليا للعهد .

ويشترط في ولي العهد ان يكون رشيدا عاقلا وابنا شرعيا لأبوين مسلمين .

وينظم سائر الأحكام الخاصة بتوارث الأمارة قانون خاص يصدر في خلال سنة من تاريخ العمل بهذا الدستور ، وتكون له صفة دستورية ، فلا يجوز تعديله الا بالطريقة المقررة لتعديل الدستور .

مادة (٥)

يبين القانون علم الدولة وشعارها وشاراتها وأوسمتها ونشيدها الوطني .

مادة (٦)

نظام الحكم في الكويت ديمقراطي ، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا ، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور .

الباب الثاني

المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي

مادة (٧)

العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع ، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين.

الباب الثالث
الحقوق والواجبات العامة

مادة (٢٧)

الجنسية الكويتية يحددها القانون .

ولا يجوز اسقاط الجنسية أو سحبها الا في حدود القانون .

مادة (٢٨)

لا يجوز ابعاد كويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها .

مادة (٢٩)

الناس سواسية في الكرامة الانسانية ، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين .

مادة (٣٠)

الحرية الشخصية مكفولة .

مادة (٣١)

لا يجوز القبض على انسان أو حبسه أو تفتيشه او تحديد اقامته أو تقييد حريته في الاقامة أو التنقل الا وفق أحكام القانون .

ولا يعرض أي انسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بالكرامة .

الباب الرابع
السلطات

الفصل الأول - أحكام عامة

مادة (٥٠)
يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور ، ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور .

مادة (٥١)
السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقا للدستور .

مادة (٥٢)
السلطة التنفيذية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء والوزراء على النحو المبين بالدستور.

مادة (٥٣)
السلطة القضائية تتولاها المحاكم باسم الأمير ، في حدود الدستور .

الفصل الثاني - رئيس الدولة

مادة (٥٤)
الأمير رئيس الدولة ، وذاته مصونة لا تمس .

مادة (٥٥)
يتولي الأمير سلطاته بواسطة وزرائه .